

العدد الثالث

المنهاج

مجلة إسلامية جامعة تصدر مرة كل شهر

ربيع الثاني 1418 هـ / أوت 1997 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المنهاج

مجلة إسلامية جامعة تصدر مرة كل شهر
العدد الثالث - السنة الأولى



ربنا تقبل منا
إنك أنت
السميع العليم

البقرة
127

مسؤول التحرير: عبد الله سفيان

00 44 956 448 397 ☎

عنوان المراسلات :

AL - MENHAJ
BM BOX 7524 LONDON WC1N 3XX
U. K.

رب يسر واهل

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي
الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين..

إن أي عقيدة أو فكرة ماكان لها أن تقوم على الأرض
أو تثبت نفسها في هذه الحياة إلا برجال يحمونها

ويذوبون عنها ويموتون في سبيلها، والفكرة مهما بدت عظيمة جليلة فإنها لن تؤتي أكلها
إلا من خلال تحققها على أرض الواقع على أيدي المؤمنين بها، ومن المعايير التي
يستخدمها أهل النظر والبصيرة في الإبانة عن صدق أية دعوة وفكرة معيار النظر إلى
رجالها ومقدار التزامهم بها واقعاً وعملاً، وهذا الذي فعله هرقل عندما أراد أن يعرف
صدق دعوة النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه سأل عن أتباعه أيزيدون أم ينقصون؟ وهل
يرتد أحد منهم سخطه لدينه؟، فلما رأى التزام رجال الإيمان بإيمانهم علم صدق هذه
الدعوة، وهذا فرق مهم بين الدعاة إلى الدين وبين من يعرضون أنفسهم بحاثة وأهل تفكير
وقلم فقط، فإن الداعي إلى دين لا بد أن يكون ملتزماً بما يدعو إليه، لأنه يحمل هم هداية
الخلق، فهو متجنب بكل جهده أن يحصل منه ما يعوق إقبال الناس على دعوته، وأما غيره
من الذين يريدون تقديم أنفسهم كأصحاب قلم فيه بعض الفنون، أو أصحاب فكر فيه
بعض ما هو جميل، فإنه لا يحمل هذا الهم، ولذلك ترى عامة من حملوا هذا الدين فكرة
فقط ليس لديهم أي اهتمام بأعمال هذا الدين وسلوكه وعبادته، بل لو صدر من أحدهم ما
يقرز النفس من مظاهر عملية ولفظية كالسلوك الجاهلي القبيح فإنه يسارع أصحاب هذا
النظر إلى تبرير أعماله بوجوب التفريق بين الفكرة والعمل، وهذا وإن جاز مع أصحاب
الشركات النفطية ومصانع الأنوية ومدرسي الجامعات وكتبة الأبحاث فإنه لا يجوز أبداً
أن يضطرد هذا الفصام إلى دين الله تعالى وحملته وأهله، فاختلاط العلم بالعمل في
شخص الداعي إلى الله تعالى هو مقصد الرسل وهدف الأنبياء، ولذلك من الإمتحانات
الصعبة التي يواجهها أهل الإسلام في هذا العصر هو بيان صورة المسلم الصحيحة في
هذا الوجود، ولا نقصد أبداً الصورة التي يرضى عنها الناس بحساباتهم ومقاييسهم
الجاهلية، ولكن أن يرى في حياة الداعي إلى الله تعالى صدق ما يدعو إليه، فالتجديد
الذي يحصل على مدار التاريخ لهذا الدين لا يحصل فقط على المستوى العلمي فقط

بتحريره من كل صور البدع والخرافات ولكن التجديد الذي حصل ويحصل دائما إنما يقع على المستوى العلمي والعملية كذلك، أي بتقديم النموذج العملي الصحيح لهذا الدين. ونحن إذا قلنا أن جماعات التوحيد والجهاد، أتباع السلف الصالح هم أولى الناس دخولا في الطائفة المنصورة في هذا العصر فإن هذا مع شرف أهله ورفع أمرهم لكن فيه كذلك عظمة التكليف الملقى على عاتقهم بأن يكونوا أوفياء لهذا الشعار، أوفياء لهذا الدين، وأن يحاولوا جاهدين أن يصدقوا مع الله ومع دينه ومع ارتباطهم بالغيب الذي يدعون إليه، وإن حصل العكس فإن جمال الشعار لا يغني عن الحقيقة شيئا، وسيلفظهم التاريخ وسيخرجون من أعين الناس كصور قزمية قبيحة مهما حاولوا من جهود لستر هذه القبانج بانتسابهم إلى الجهاد والمجاهدين.

فالفكرة لا تغير التاريخ ولا تصنع واقعا مهما بدت صحيحة وصائبة، ومهما كانت جميلة وحسنة لكن الذي يصنع التاريخ إنما هم الرجال الذين يفون هذه الفكرة حقها ويقومون لها كما ينبغي من الوفاء والصدق والالتزام



الإسلام ليس نظرية ذهنية بل هو دين، والعمل للإسلام ليس وظيفة وراتبا إنما هو التزام وتضحية، والبحث في الإسلام ليس قلما وورقة بل هو علم وهداية، فطريق الإسلام خوض في التكاليف وحمل للأمانة وصدق في الإنتساب، وهذا يظهر جليا في زماننا هذا كثيرا، إذ أن الكثير من البشر يسوقهم السوط، وتقرعهم العصا، ويؤذّبهم السيف، فهؤلاء وإن صبح إسلامهم ولكن لا تصح إمامتهم في زمن غياب سيف الإسلام ودولته، فهم وإن دخلوا في طوائف وجماعات العلم والجهاد اسما إلا أنهم من أبعد الناس صورة وعملا من الدخول في هذه الطوائف والجماعات، ومشقتهم على أصحاب الدعوة تصل إلى درجة الألم القاتل فحسبنا الله ونعم الوكيل.



لما علم من فتح الله بصيرته أن الجهاد في بلاد المسلمين قد تعين.. وأن بيان الحق الذي جاء به الرّسل قد تعين بيانه والدعوة إليه كان لزاما على من آمن بهذا أن يكون عظيما، عظيما في دينه وإيمانه، عظيما في أخلاقه وسلوكه، عظيما في طاعته لله وتذلا بين يديه، عظيما في اهتدائه بسنة الرّسول صلى الله عليه وسلم، عظيما في ترفعه عن الشهوات والأهواء، واهبا نفسه لله الذي خلقها، يبذل نوما من ماله وجهده ما وهبه الله تعالى من خير وعطاء، ويلبّي صيحات التكاليف واستنجاد المسجونين، لا يحبس عنهم ما هو حق لهم، هؤلاء الرجال هم الذين يميّتهم الله تعالى على الطريقة التي عاشوا من أجلها، ويقضون هذه الدنيا على وفق ما أحبّ الله تعالى منهم، فإن عاشوا عاشوا

مجاهدين سعداء، وإن ماتوا ماتوا أعزة شهداء.. ويموتهم يفوزوا بما وعدهم الله تعالى،
فإن للشَّهيد عند الله سبع خصال:-
يغفر له مع أول قطرة من دمه..
ويرى مقعده في الجنة..
ويحلى حلة الإيمان..
ويجار من عذاب القبر..
ويزوج من اثنتين وسبعين من الحور العين..
ويشفع في سبعين من أهله..
ويوضع على رأسه تاج الوقار، الياقوتة فيه خير من الدنيا وما فيها..



في أيامنا هذه عزَّ وجود العظماء الذين يصنعهم التَّوحيد.. وحيث اشتدَّت وطأة الجهل
و أحكمت قوى الرَّدَّة قبضتها على بلاد المسلمين.. صار واجبا على الأمة -وقد انتشر
العقم فيها- أن تحافظ على كلِّ عظيم يولد فيها حفاظها على أسباب العيش في صحراء
قاحلة أو أيام مجاعة قاتلة.. أن تحافظ عليهم ليحفظ لها ما تبقى من عزة يعيدونها لها
شيئا فشيئا بعرقهم ودمائهم ومداد أقلامهم.. عزة يسطرونها كلَّ يوم بنماذج من البطولات
والإقدام للتَّمكنين لهذا الدِّين.. «ولا تزال عصابة من أمّتي يقاتلون على أمر الله قاهرين
لعدوهم، لا يضرهم من خالفهم حتَّى تأتيهم الساعة وهم على ذلك»..
إنَّ على الأمة اليوم -إن كان أغلب أفرادها وجماعاتها لم يشعروا بقيمة وعظمة هذا
الدَّور الذي يقوم به هؤلاء العظماء رغم قلَّتهم- إنَّ عليها اليوم أن تتحمَّل دورها الخطير
في محاولة فهم هؤلاء العظماء؟

ماذا يريد هؤلاء؟ ولماذا هم لا يشبهون النَّاس في همومهم وتطلَّعاتهم؟
الكلَّ يجري وراء سراب المتعة وحطام الدُّنيا.. وهؤلاء يقدِّمون أنفسهم على أكفهم.. لا
يهايون موتا ولا يرهبون عدوًّا ولا يخشون سجنا ولا تعذيبا ولا تشريدا؟
من هم هؤلاء ولماذا هم كذلك؟..

إذا عرفت الأمة ذلك وفهمت مدى عظم دور هؤلاء في صنع التَّاريخ عرفت دورها
المנוط بهاتجاههم ذلك الدَّور المتشابك والمتداخل من واجبات هذا الدِّين العظيم الذي
جعلها بحق (خير أمة أخرجت للنَّاس)..
إنَّ على المخالفين والخصوم أن يكونوا منصفين في تعاملهم مع هذه القلَّة العظيمة..

التي تبذل لينالوا، وتضحِّي ليسعدوا، وتسجن ليتحرروا، وتشردَّ ليستقرَّوا.. إنَّ على
المخالفين والخصوم أن يقيِّموا بعين النَّاقِد المنصف إنجازات هؤلاء الأفاضل.. وأن

يعترفوا أنهم تقدّموا لما جبن الكلّ، وأنفقوا حين بخل الناس، وجاهدوا في زمن كثير فيه القاعدون والمثبطون..

ولكن يا ترى هل سينصف هؤلاء؟.. وسواء أنصفوا أم لم ينصفوا فـ «لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس»..



الحفاظ على أهل الحق لبناء الحق هو مسؤولية أهله أولاً.. وعلى من سلك هذا الطريق أن يعي دوره الخطير في حمل أمانة أشفق من حملها كل الوجود.. إننا اليوم في حاجة ماسة إلى تحرير المسلم من كل القيود والسّموم به إلى درجة الإسار لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا: كتاب الله وسنتي»..

فكيف نواجه هذه المسؤولية؟

هذا هو السؤال المطروح على كل من اختار هذا الطريق وسار فيه.. وبأي الوسائل ننجح إلى حدّ ما في تحقيق نتائج هذه المسؤولية في الدنيا (التحكين) وفي الآخرة (الرضا الإلهي والفوز بالجنة)؟..

وردت رواية للحديث المتقدم عند مسلم «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، ولا تزال عصابة من المسلمين يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوهم إلى يوم القيامة».. فأنت كما ترى أن القيام بأعباء المسؤولية قد حدّده النص النبوي بالتّفقه في الدين أي العلم بالدين والفهم له.. وهذه أعظم المسؤوليات الملقاة على من تسربل بسربال هذه الطائفة.. ولن تكون الخيرية على باقي المسلمين بغير هذا الشرط.. فالعلم هو النور الذي يطمس ظلمات الجهل والابتداع.. والعلم وحده هو الذي يرفع الله به الدرجات في الدنيا وفي الآخرة (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)..

والظهور على المناوئين لا يتم إلا عن طريق التّفقه في الدين.. فمن ناوأننا بسيف الجهل والعداء قابلهنا بسيف البصيرة قبل سيف القطع والقتل.. ومن ناوأننا وفاخرنا بالعقل والسياسة والكياسة.. ناوأننا وفاخرنا بالفهم عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم.. وهل بعد ذلك من خير أو فضل..

والعمر لله رب العالمين

أهلُ القبلة والمتأولون

بقلم الشيخ /

أبي قتادة الفلسطيني

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..
عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها وصلّوا صلاتنا واستقبلوا
قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرّمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقّها ، وحسابهم على
الله» [رواه الإمام البخاري في صحيحه].

مقدمة وتوطئة:

جناية النمطية المخطئة على الشريعة الإلهية

معنى النمط لغة:- الطريقة، ونقصد بالنمطية هنا أية طريقة لترتيب الأحكام أو العلوم
الشريعة ووضعها في قوالب معينة تصبح محكومة بها، تقصر أو تطول بحسبها.
عندما ضعف الإهتمام بالسنة النبوية وقلّت العناية بها حاول أهل الإسلام تسهيله على
الدّارس والشارح والمفتي وذلك بجمعه في أنماط محدّدة من خلال إعادة معظم أفراد
النمط في صيغة واحدة، وكان لهذا الفعل مع صواب بعض صورته أضراره الشديدة على
الدين والشريعة بعضها من جهة الأصل وبعضها من جهة إعمال الناس لها بطريقة
مخطئة.

صور الأنماط التي اجتمعت الأئمة مع الشريعة الإلهية:

1- التعريفات.

2- القواعد الفقهية.

3- الشعارات والألقاب.

4- الرّمز الفقهية والعقدية.

نموذج لجناية التعريفات الحديثة على الشريعة:

إن أعظم نموذج لهذه النمطية المخطئة في تعريف مصطلح شرعي من خلال قالب حديّ هو نموذج تعريف الإيمان.

فحين غزت الأمة المسلمة فلسفة اليونان، وسيطر المنطق الارسطي على عقلية المتكلمين من أصوليين وفقهاء، حاولوا تعريف الإيمان من خلال قالب الحدود الارسطية، وكانت النتيجة مفعلة ومدمرة، وعادت على الدين بالتزوير والتخريب، وإن أطيل في شرح هذه الظاهرة ونتائجها فقد كفانا إيّاها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابيه الرائعين «الردّ على المنطقيين» و «كتاب الإيمان الكبير» فارجع إليهما لأهميتهما في هذا الباب، ثم توسّع في ذلك توسّعاً رائعاً لا مزيد فوقه الشيخ الدكتور/ سفر الحوالي -فكّ الله أسره من سجون طواغيت آل سعود- في كتابه «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي».

نموذج لجناية الرّمز الفقهية والعقدية المخطئة على الشريعة:

حين رتب الفقهاء الشريعة على تقسيم: العبادات والمعاملات والأخلاق، والعقائد، ماذا كانت النتيجة؟ بلا شك أنها مفسدة للشريعة، وهو إفساد نرى آثاره في حاضرتنا، لأنه في زماننا وصلت الآثار إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، فالمعاملات ليست من العبادات، فهذا له حكمه وقاعدته، وهذا له حكمه وقاعدته الأخرى، والعقائد غير الأحكام الفرعية فهذه لها قواعدها ومظانها، وهذه لها قواعدها ومظانها المختلفة، وكذلك العقائد يقينية!! والأحكام ظنية!! يقول ابن تيمية في كتابه «الإستقامة»: - فصل مهمّ عظيم في هذا الباب: وذلك أن طوائف كبيرة من أهل الكلام من المعتزلة -وهو أصل في هذا الباب-... ومن اتبعهم من الفقهاء يعظمون أمر الكلام الذي يسمونه أصل الدين، حتّى يجعلون مسائله قطعية، ويوهنون من أمر الفقه الذي هو معرفة أحكام الأفعال، حتّى يجعلوه من باب الظنون لا العلوم، وقد رتبوا على ذلك أصولاً انتشرت في الناس حتّى دخل فيها طوائف

من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث، لا يعلمون أصلها ولا ما تؤول إليه من المفاسد، مع أن هذه الأصول التي ادّعوها في ذلك باطلة واهية... ذلك أنهم لم يجعلوا لله في الأحكام حكماً معيناً، حتى ينقسم المجتهد إلى مصيب ومخطئ، بل الحكم في حق كل شخص ما أدّى إليه اجتهاده، وقد بينا في غير هذا الموضع ما في هذا من السفسطة والزندقة، فلم يجعلوا لله حكماً في موارد الإجتهد أصلاً، ولا جعلوا له على ذلك دليلاً أصلاً... ومن فروع ذلك أنهم يزعمون أن ما تكلموا فيه من مسائل الكلام هي مسائل قطعية يقينية (1).

وانظر ما أدت إليه محاولات البعض من تقسيم نمطي للشريعة من فقه غريب لا يمت إلى فقه السلف في شيء، وذلك في تقسيم الدين إلى ثوابت ومتغيرات، والكل يحاول توسيع دائرة المتغيرات ليعطوا مساحة واسعة لدخول الإجتهدات الجديدة المخالفة لمواقف السلف، ولم يفلح أحد في وضع خط علمي موضوعي فاصل بينهما، بل هي الذاتية والنسبية والاعتبارية.

مثال آخر لهذه الجبلية:-

حين غزا التتار بلاد المسلمين ووصلت هجمتهم بقيادة قازان بلاد الشام، وكانوا قد أعلنوا إسلامهم على المذهب الشيعي قبل ذلك، وقازان معه إمام ومؤذن، فلما قارب شرهم دمشق وقلعتها طرح الناس مسألة قتالهم، وتحت أي قسم من أقسام الجهاد وتبويباته - التي درج الفقهاء على تقسيمها في هذا الباب - يقاتل هؤلاء التتار... ولندع ابن كثير يحدثنا عن هذه المشكلة التي واجهت الناس يومذاك:

قال رحمه الله:- وقد تكلم الناس في كيفية قتال هؤلاء التتار من أي قبيل هو؟ فإنهم يظهرون الإسلام، وليسوا بغاة على الإمام، فإنهم لم يكونوا في طاعته في وقت ثم خالفوه، فقال الشيخ نقي الدين: هؤلاء من جنس الخوارج الذين خرجوا على علي ومعاوية، ورأوا أنهم أحق بالأمر منهما، وهؤلاء يزعمون أنهم أحق بإقامة الحق من المسلمين، ويعيبون على المسلمين ما هم متلبسون به من المعاصي والظلم، وهم متلبسون بما هو أعظم منه بأضعاف مضاعفة، فتفطن العلماء والناس لذلك (2) اهـ.

(1) الإستقامة ص 47 وما بعدها / 120، واقرأ ما بعدها فإنه مهم جداً لشرح خطأ هذه النمطية وأن نتيجتها الزندقة وتدمير الشريعة وما قاله شيخ الإسلام في النتائج هو ما نراه اليوم بلجلى صوره وأوضحها، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

(2) البداية والنهاية 24/14.

فإذا اختلف الناس في أي نوع من أنواع الجهاد يمكن إدخال قتال التتار، وابن تيمية رحمه الله تعالى احتاج أولاً إلى إخراج نوع قتال الخوارج من زمرة البغاة، فإن عامة كتب الفقه المبوبة على طريقة المتأخرين قد عدت قتال الخوارج من نوع قتال البغاة، بل حتى صار معنى الخوارج عندهم: من خرجوا على الإمام العدل، وقد شرح ابن تيمية أولاً خطأ هذا التبويب وهذا التقسيم ثم سَمَّى قتالهم نوعاً آخر -قتال الممتنعين عن الشرائع- وقد أدخل فيه رحمه الله قتال الخوارج وقاتل مانعي الزكاة (3)، وهو نمط إذا تعامل الناس معه بإطلاق سيفسد الكثير من التفصيلات في أحكام قتال كل طائفة، فالخوارج يُقاتلون قتال أهل التأويل المسلمين كما هو معلوم، ومانعوا الزكاة قاتلهم الصحابة رضي الله عنهم قتال المرتدين، فعلم أن زمرة الممتنعين عن الشريعة لا تعني تفسير نوع القتال بمقدار أن تحل إشكالا حصل زمن ابن تيمية في قتال التتار ولذلك من حمل معنى الممتنعين عن الشريعة أنهم كفار مطلقاً فقد أخطأ وهو مثل خطأ من حمله على أنهم ليسوا كفاراً مطلقاً.. والله أعلم.

نموذج جناية عدم فهم القواعد الفقهية على الشريعة الإلهية

القاعدة الفقهية: هي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامه منه (4). وقد حاول المتأخرون وضع الشريعة في قواعد محددة تسهل حل المشكلات، وقد وصلت جهود بعضهم إلى جمعها في سبع عشرة قاعدة كما ذكر ابن نجيم الحنفي في «الاشباه والنظائر» (5)، ومع تقييدات هؤلاء العلماء من قولهم إن هذه القواعد أكثرية لا جزئية وأنه لا يجوز الفتوى بما تقتضيه القواعد والضوابط لأنها ليست كلية بل أغلبية (6). إلا أنهم مع ذلك قالوا: إن هذه القواعد ترد إليها فروع الأحكام، وبها يرتقي الفقيه إلى درجة الاجتهاد..

وبهذا العمل زهد الناس في السنة النبوية الشريفة، فلماذا حفظ مئات وألوف الأحاديث، والمسألة أسهل من ذلك: حفظ سبع عشرة قاعدة فقط، بها يرتقي المرء إلى

(3) انظر مجموع الفتاوى 502/28-503.

(4) التلويح على التوضيح 20/1.

(5) الاشباه والنظائر ص 15.

(6) نقلاً عن القواعد الفقهية لعلي الندوي ص 293 وانظر التفصيل هناك لرد هذه الطريقة في الاستدلال.

مرتبة الاجتهاد. وكانت النتيجة بعد ذلك هو جعل القواعد الفقهية المصدر الوحيد عند بعضهم للإجتهد والفتوى، وما هذا الذي نسمعه اليوم من القول باعتماد المصالح كمصدر من مصادر الشريعة إلا نتيجة لاتخاذ قاعدة (المشقة تجلب التيسير) لاسقاط أي حكم شرعي يشعر المرء بأنه مشقة عليه (7).

وفعلهم هذا جرأً الجهلة وغمار الناس بالفتوى والقول على الله بغير علم، فصار المرء يكفيه أن يفهم روح الشريعة والدين ويفهم مقاصدهما حتى يقول ما يريد ويفتي كما يحب، وينسب ذلك كله لشرع الله ودينه.

نموذج لخطب التعامل مع الأفراد والجماعات من خلال الشعار مطلقاً

هذا النموذج أثرنا التوسع فيه لأهميته وهو تعريف أهل القبلة ودخول المتأولين فيه. والمقصود بأهل القبلة هم المسلمون، وعامة مصطلحات الأئمة من أهل السنة الأوائل إنما تم اعتمادها من خلال القرآن والسنة الصحيحة، وذلك لحرصهم الشديد أن يتم البناء العلمي للمسلم الموحّد من المصدر المعصوم -الوحي- ولأنّ دلالة الألفاظ الشرعية على المراد الإلهي تعتبر أقرب الطرق في الوصول إلى مراد الشارع، وأسلمها من الدخّن والغلط، ومصطلح أهل القبلة تداوله الأئمة في عباراتهم وكتبهم للتعبير عن حقيقة وقد تعامل معه التابعون فمن بعدهم مثل:

- 1- الإمام محمد بن سيرين: قال: - لا نعلم أحداً من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ولا من غيرهم من التابعين تركوا الصلاة على أحد من أهل القبلة تأثماً.
- 2- الإمام النخعي: قال: - لم يكونوا يحجبون الصلاة عن أحد من أهل القبلة.
- 3- الإمام عطاء بن رباح: قال: - صلّ على من صلّى إلى قبلك.
- 4- قال أبو اسحق الفزاري: - سألت الأوزاعي وسفيان الثوري هل تترك الصلاة على أحد من أهل القبلة وإن عمل أي عمل؟ قال: لا

وعن الشافعي وأحمد واسحق وأبي ثور وأبي عبيدة مثله (8).
وقول الأئمة وإن عمل أي عمل، المقصود به غير المكفّرات لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي: - «يقول الله تعالى: ... ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي

(7) ولعلّ الدكتور/ صلاح الصاوي والشيخ/ يوسف القرضاوي هما من أجلى النماذج في عصرنا هذا بالإعراض عن السنن والفتوى بالقواعد الفقهية.

(8) شرح السنة لللكاني رقم 1968 وقول محمد بن سيرين كذلك في حديث رقم 2018، وانظر قول الأوزاعي تفصيلاً في حديث رقم 2023.

شيئاً لقيته بقرابها مغفرة» [رواه مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه].

بل ورد هذا اللقب على مسامع الصحابة رضي الله عنهم، فقد سأل سليمان بن قيس اليشكري جابر بن عبد الله: أفي أهل القبلة طواغيت؟ قال: - لا، قلت: - أكنتم تدعون أحداً من أهل القبلة مشركاً قال: - لا (9).

والمقصود بأهل القبلة في هذه النصوص هم أهل البدع الذين يقيمون الصلاة وينتسبون للإسلام.

وفي رواية عن أبي سفيان: - قلت لجابر (بن عبد الله): كنتم تقولون لأهل القبلة: أنتم كفار؟ قال: - لا، قلت: فكنتم تقولون لأهل القبلة أنتم مسلمون؟ قال: نعم (10).

ومصطلح أهل القبلة تداوله الأئمة للرد على المخالف كذلك (11)، والمصطلحات السنّة لا يمكن حدها بتعريف كتعريف المناطقة - جامع مانع - كما سنرى في مصطلح (أهل القبلة وحال المتأولين معه).

وقد تمّ التعبير عن الإسلام بالقبلة، لأن الصلاة على الجملة هي الأمر الجامع لكل الطوائف والفرق المنتسبة للإسلام، وهي التي لم يختلف المسلمون حولها ولورود الحديث المتقدم في المقدمة ولذلك سمى أبو الحسن الأشعري كتابه في الفرق والملل: «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» وهو عنوان يعبر عن موقف كما سيأتي بيانه.

وهذا المصطلح نشأ للرد على أهل البدع، فإن دلالة عند أهل السنّة بفضل الله تعالى أوسع من أي طائفة أخرى سوى المرجئة، فإنه كما سيأتي ما من طائفة مبتدعة إلا وقصرت الإسلام على جماعتها وطائفتها، وأخرجت المخالفين لهم من الإسلام، إلا أهل السنّة والجماعة فإنهم أرحم وأراف.

وينحصر الخلاف بين أهل السنّة وعموم الطوائف في أربعة أقسام من المنتسبين للإسلام:

- 1- المتأولين أصحاب البدع المكفرة هل هم من أهل القبلة؟
- 2- الفساق والعصاة هل هم من أهل القبلة؟
- 3- المخالفين لأهل السنّة من أهل البدع هل هم من أهل القبلة؟
- 4- التكفير بالزوم (المال) وإخراج من كفر بلازم قوله هل هو من أهل القبلة؟

(9) السابق ح رقم 2008.

(10) السابق ح رقم 2009.

(11) كقول صاحب التعريفات (الجرجاني) في تعريف أهل الأهواء: - (هم) أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقد أهل السنّة..

ومعنى التكفير بالمال: أنهم لا يصرّحون بقول هو كفر، ولكن يصرّحون بأقوال يلزم عنها الكفر وهم لا يعتقدون ذلك اللزوم (12).

وقد رأيت أن المخالفين هم المتأولكون، وأن المصطلحين يدلّان على معنى واحد، فجمعت الحديث عنهما في باب واحد، والتكفير باللزوم فرع عن تكفير المتأولين فما دام أنه استقرّ معنى الأصل فقد استقرّ معنى الفرع.

أما دخول الفساق في مصطلح أهل القبلة فلن ننشغل به لشهرته بين الناس، مع وجود المخالفين اليوم لأهل السنة في هذا الباب كالأباضية، ولكن بفضل الله تعالى هو أمر مشهور معلوم.

وابتدأت لعظيم الفائدة ببيان كيف يسلم المرء حقيقة؟ وكيف يحكم عليه بالإسلام؟ وعلاقة الحكم بالحقيقة، والله الموفق.

كيف يسلم المرء حقيقة؟

يسلم المرء بالتوحيد، والتوحيد يعبر عنه بالكلمة الطيبة: (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، وهي عقد التزام بين المرء وربّه، ومعناها: أنه لا يعبد إلا الله، ولا يعبد إلا بما شرع، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: - فإن التوحيد أصل الإيمان، وهو الكلام الفارق بين أهل الجنة وأهل النار؛ وهو ثمن الجنة، ولا يصح إسلام أحد إلا به (13). وقال: - دين الإسلام مبني على أصليين وهما: تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

وأول ذلك ألا تجعل مع الله إلهاً آخر... والأصل الثاني: أن نعبد بما شرع على ألسنة رسله (14).

وقال في «التوسل والوسيلة»: - دين الله الذي هو الإسلام مبني على أصليين: على أن يعبد الله وحده لا يشرك به شيء، وعلى أن يعبد بما شرعه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذان هما حقيقة قولنا: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله (15).

(12) بداية المجتهد 2/492.

(13) مجموع الفتاوى 24/235.

(14) السابق 1/310.

(15) التوسل والوسيلة ص 162.

وقولنا عقد التزام يتضمن التزام الظاهر والباطن (لأننا نتكلم عن حقيقة الإسلام) وهو يعني:-

1- العلم بمعنى هذه الكلمة، فمن نطقها غير عالم بالمعنى المجمل لها فلا يكون مسلماً. قال الله تعالى: (فاعلم أنه لا إله إلا الله) [محمد 19] وقال تعالى: (إلا من شهد بالحق) [الزخرف 86]، وقال صلى الله عليه وسلم: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة» [رواه مسلم (41/1) وأحمد (6926/1) من حديث عثمان رضي الله عنه].

2- الصدق والإخلاص القلبي لها، فمن نطقها بلسانه وهو شاك بها غير صادق في قولها فلا يعتبر مسلماً في الحقيقة، وإن كان مسلماً في الظاهر. قال صلى الله عليه وسلم: «إن الله تعالى حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله» [رواه البخاري (109/1)]. وقال صلى الله عليه وسلم: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقا من قلبه إلا حرمه الله على النار» [رواه البخاري ومسلم].

3- الإنقياد والقبول لها، فما دامت الكلمة تعني قبول المرء بعبوديته لله، فهذا يعني أن يمثل العبد أوامر إلهه ويقبل أخباره كذلك، وأي رد لأي أمر أو خبر هو نقض لهذا العقد، قال ابن تيمية في الإقتضاء:- والشهادة بأن محمداً رسول الله تتضمن: أ- تصديقه في كل ما أخبر به- طاعته في كل ما أمر به. اهـ.

قال ابن القيم:- ومن تأمل ما في السيرة والأخبار الثابتة من شهادة كثير من أهل الكتاب والمشركون له صلى الله عليه وسلم بالرسالة وأنه صادق فلم تدخلهم هذه الشهادة في الإسلام علم أن الإسلام أمر وراء ذلك، وأنه ليس هو المعرفة فقط ولا المعرفة والإقرار فقط، بل المعرفة والإقرار والإنقياد والتزام طاعته ودينه ظاهراً وباطناً. اهـ (16).

قال ابن حجر:- إن إقرار الكافر بالنبوة لا يدخله في الإسلام حتى يلتزم أحكام الإسلام. (17).

وهنا ننبه إلى نقطة مهمة وهي أن قبول العمل ليس هو الدخول فيه، فقبول العمل شرط الإسلام ولا يصح إلا به، أما الدخول في العمل فهناك أعمال تعتبر شرطاً وهناك

(16) زاد المعاد 42/3.

(17) فتح الباري 697/7.

أعمال تعتبر من الواجبات (أي من واجبات الإيمان) فالنطق بالشهادتين شرط لصحة الإسلام، والصلاة (على الصحيح) كذلك، وأما برّ الوالدين والإحسان إلى الجار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... الخ فقبولها شرط لصحة إسلام المرء، وأما الدخول فيها فهي من مكملاته الواجبة (18)

ونحن هنا نتكلم عن حقيقة الإسلام، أما كيف يحكم على الإسلام في الظاهر فهذا في النقطة التالية.

بم يحكم على المرء بالإسلام؟

من المعلوم أن الحكم يكون بالظاهر، وهو الذي ينبئ عن الباطن والحقيقة، (على الأغلب وتستثنى بعض الظروف كالإكراه وحال المناق). والظاهر الذي من خلاله يحكم على المرء بالإسلام يعرف من خلال ثلاثة أمور (19) :-

1 - النص :-

ونعني بها أن يأتي الرجل بالكلمة الطيبة: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فإذا أتى الرجل بالكلمة على لسانه يجب الحكم عليه بالإسلام، قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنًا، تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة) (النساء: 94).

قال ابن جرير رحمه الله تعالى: - هذه الآية نزلت في سبب قتيل قتلته سرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما قال: إنني مسلم، أو بعدما شهد شهادة الحق، أو بعدما سلم عليهم لغنيمة كانت معه، أو غير ذلك من ملكه فأخذوه منه.. وذكر حديث أسامة رضي الله عنه وقتله الرجل بعدما أسلم.

فهذه الآية تدل على أن من أظهر الإسلام (أي كلمته) أو ألقى تحية أهل الإسلام يجب الكف عنه.

وقال صلى الله عليه وسلم: - «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا

(18) انظر تفصيل هذه المسألة جيدًا في معارج القبول 2/ 418 وما بعدها.

(19) بدائع الصنائع للكاساني الحنفي ص 102 وما بعدها ج 7.

قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها» [البخاري ومسلم].
 وقال: - «من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله تعالى» [مسلم].
 قال الكاساني: - النص هو أن يأتي بالشهادتين أو يأتي بهما مع التبري مما هو عليه صريحاً (20).

وهنا مسائل عدة نعرض عن شرحها مخافة التّطويل إذ ليس شرح هذا الباب هو المقصود، ومنها: أن الكلمة إذا علم منها أن المرء أراد بها الإخبار دون الإقرار لا تعتبر إسلاماً، قال ابن تيمية: وأيضاً فقد جاء نفر من اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم: فقالوا نشهد إنك رسول ولم يكونوا مسلمين بذلك لأنهم قالوا ذلك على سبيل الإخبار عما في أنفسهم، أي نعلم ونجزم أنك رسول الله، قال: فلم لا تتبعوني؟ قالوا: نخاف من اليهود، فعلم أن مجرد العلم والإخبار ليس بإيمان حتى يتكلم بالإيمان على وجه الإنشاء المتضمن للإلتزام والإنقياد مع تضمن ذلك الإخبار عما في أنفسهم (21)، وكذا إذا لم يتبري من دينه الذي هو فيه. (انظر بدائع الصنائع للكاساني).

2- الدلالة:-

قال الكاساني: - الدلالة: - نحو أن يصلي كتابي أو واحد من أهل الشرك (22).
 والقصد منها هو أن يأتي المرء بعمل من أعمال الإسلام الظاهرة والتي لا يشاركهم بها أهل الأديان الأخرى وأهمها في ذلك الصلاة والهدي الظاهر، فإنه بذلك يحكم عليه بالإسلام.

وقد اختلف أهل العلم في المشرِك إذا أتى بعمل من أعمال أهل الإسلام كصلاة الجماعة هل يسلم أم لا. ولا حاجة هنا لتفصيل هذه المسألة والدليل مع الحاكمين بإسلامه (23).

(20) بدائع الصنائع للكاساني الحنفي من 102 وما بعدها ج7.

(21) الإيمان من 135.

(22) بدائع الصنائع للكاساني الحنفي من 102 وما بعدها ج7.

(23) (انظرها في كتاب الإصطلاح في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله لأبي المظفر السمعاني 291/1).

3- التبعية:-

قال الكاساني:- فإنَّ الصَّبِيَّ يحكم بإسلامه تبعاً لأبويه عقل أو لم يعقل ما لم يسلم بنفسه إذا عقل ويحكم بإسلامه تبعاً للدَّار أيضاً (24).

فالمرء يحكم بإسلامه تبعاً لأبويه والدَّار، وهذه مسألة من المسائل الكثيرة التي تبني على الدَّار وأحكامها، وهذا فيه ردٌّ على الإمام الشوكاني والشيخ صدِّيق حسن خان حين زعما أنَّ أحكام الدَّار لا قيمة لها في الأحكام الشرعية ولا يستفاد من هذا التقسيم شيء، رحم الله الجميع..

والحكم بالظَّاهر -النَّص والدَّلالة والتَّبعية- على المرء بالإسلام له شرط وهو عدم تلبُّس المرء بأيِّ ناقض من نواقض الإسلام المجمع عليها، وهذه المسألة كذلك لا تعمل بإطلاق إذ لا بدَّ من اعتبار وجود الموانع حين اعتبار النواقض كالجهل والإكراه.

وهذا الباب كما ترى فيه ردٌّ على المكفرين للأمة بالإحتمالات، أو الذين يتوقفون بالحكم على الأمة بالإسلام حتَّى يتبينوا براعتهم من الشُّرك لوجود الإحتمال، وكذلك فيه ردٌّ على من ترك الصَّلَاة وراء أئمة المساجد بالعموم مخافة تلبُّسهم بالشُّرك، فكلُّ هذه الأقوال مبناها على قواعد بدعية أهمها ترك الحكم بالظَّاهر من أجل احتمالات ظنية. وجامع هذا الباب مأخوذ من قول النَّبي صَلَّى الله عليه وسلَّم المتقدم:- «من صَلَّى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما علينا».

وهنا نقطة مهمّة وهو أنَّ البراعة من الشُّرك في الباطن شرط لإسلام المرء، ولكنها ليست شرطاً لك لتحكم عليه بالإسلام. ومعنى هذا أنَّ التَّحَقُّق من المرء وأنَّه بريء من الشُّرك وكافر بالطَّغوت بباطنه للحكم عليه بالإسلام ليس من طريقة أهل السُّنة والجماعة، إنّما هي من سبيل أهل البدع، فمن لم يأت بالنواقض علناً ولم تشتهر عنه فلا يجوز امتحانه أبريء هو منها أم لا، وفعل ذلك هو عمل بدعيٍّ لم يثبت قطُّ أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم قد فعله، أو فعله أصحابه من بعده رضي الله عنهم، وهذه البدعة لها أصول عن الخوارج الأوائل لكنّها اليوم تكاد تكون أجلّ وأوضح عند كثير من أفراخهم من الأغيلة ومن جماعات الغلو.

(24) بدائع الصَّنائع للكاساني الحنفي ص 102 وما بعدها ج 7.

علاقة الحقيقة بالحكم

روى الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان بسند صحيح إلى أبي قلابة التابعي أنه قال: - حدثني الرسول الذي سأل عبد الله بن مسعود، فقال: - أنشدك بالله أتعلم أن الناس كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثلاثة أصناف: -

مؤمن السريرة مؤمن العلانية.

وكافر السريرة كافر العلانية.

مؤمن العلانية كافر السريرة.

فقال عبد الله: اللهم نعم (25).

قال الشيخ سفر الحوالي: - فلم يكن في واقع الجيل الأول ولا في تصوّره وجود المؤمن السريرة كافر العلانية، أي التارك للإيمان (أو من أتى بناقض) المؤمن بقلبه كما تزعم المرجئة.

وانطلاقاً من هذا يقول الخطّابي: - قد يكون المرء مستسلماً في الظاهر غير منقاد في الباطن، ولا يكون صادق الباطن غير منقاد في الظاهر (26).

وبهذا تعلم خطأ صاحب «الجامع في طلب العلم الشريف» الشيخ/ عبد القادر بن عبد العزيز، حين أوجد قسماً رابعاً، وجعله محتملاً وهو الحكم على الرجل بالكفر والردة مع احتمالنا أن يكون مسلماً.

قال في حكمه على أنصار الطواغيت: - فحكمنا بكفرهم إنّما هو على الظاهر ولا نقطع بكفرهم كممتنعين على الحقيقة لاحتمال قيام مانع من التكفير في حق بعضهم، مع التذكير بأنّه لا يجب علينا البحث عن هذه الموانع فالحكم عليهم إنّما هو على الظاهر (27). والشيخ وقع هنا في خطأ جسيم لأنّه جوز تكفير الرجل مع احتمال أن يكون مسلماً في الباطن، وهذا القول قول مبتدع لا يعرف له سلف، وقد وقع في هذا الخطأ لسببين: - أولهما: - إعمال القواعد العامة من غير النظر إلى الاستثناء، والقاعدة التي أعملها هنا هي تبعض الأحكام، وقد رأيت أن لهذه القاعدة استثناءً.

(25) الإيمان لابن أبي شيبة ص 23 نقل من «ظاهرة الإرجاء» للشيخ الدكتور/ سفر الحوالي، فك الله أسره من سجون المرتدين... 642/2-643.

(26) ظاهرة الإرجاء 643/2.

(27) 616/2.

ثانيهما: - خلطه لكلام الأئمة في نوع القتال وبين الحكم على الأعيان والأفراد. فقد يُقاتل القوم مقاتلة المرتدين ونسَمِيهم بطائفة ردة مع عدم تسمية أفرادهم وأعيانهم مرتدين لوجود موانع في بعض أفرادهم، فمجرد وجود احتمال المانع يجب إعماله والإهتمام به، وهو ههنا أقر باحتمال وجود الموانع، بل إنها هي الأغلب في واقعنا، فإعمالها هو الواجب. قال الشيخ/ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب: - لا يقال إنه بمجرد مجامعة ومساكنة المشرك يكون كافرا، بل المراد أنه من عجز عن الخروج من بين ظهراني المشركين وأخرجوه معهم كرها فحكمه حكمهم في القتل وأخذ المال لا في الكفر(28).

فما ذكره الشيخ/ عبد القادر، (حفظه الله وهدانا الله وإياه) من كلام الأئمة أن حكم الجاهل هو حكم الطائفة فالمقصود به حكمه في القتل وأخذ المال لا حكمه في الكفر، وقد اهتدى الشيخ لهذه المسألة في رده على كتاب الشيخ/ عبد المجيد الشاذلي «حد الإسلام وحقيقة الإيمان» لكن فاتته ههنا - والكمال لله وحده..

وكتاب الشيخ «الجامع في طلب العلم الشريف» فيه غلو في مواطن عدة.. أنكر بعضها ذكرنا سريعا وإن كان الكتاب يحتاج إلى مناقشة واسعة للكثير من أبحاثه:-

- 1- غلو في عدم إعدار صاحب «الرسالة اليمانية» في خطئه في فهم المولاة.
- 2- غلو في تسمية الموالاة (موالاة المشركين) قسما واحدا لا تحتل إلا الكفر الأكبر.

- 3- غلو في تسمية بعض الجماعات الإسلامية العاملة للإسلام أنهم ليسوا من أتباع النبي صلى الله عليه وسلم(2/906).

- 4- غلو في تسمية من خالفه في بعض الحقوق الشخصية بالمنافقين والضالين.
- 5- حكمه على من خالفه في بعض الحقوق الشخصية بأنهم يستحقون القتال كما يستحق المرتدون القتال سواء بسواء.

- 6- غلو في إطلاق التكفير على عموم البرلمانيين والمنتخبين دون قيود كان ينبغي أن توضع باهتمام.

وهذا ليس نقليلا من قيمة الكتاب لكن الله أبى أن يتم إلا كتابه.

دخول المتأولين والمخالفين في أهل القبلة

هذه المسألة من أشرف المسائل وأرحمها وأعدلها عند أهل السنة والجماعة، فإن المستبصر بها يقينا يعلم أن طريق هذه الطائفة هي أرحم الطرق في تعاملها مع المخالف، وهذه المسألة كذلك من الفروق المهمة بل من أعظم الفروق بيننا وبين المخالفين، فإن عامة الفرق البدعية كما سيأتي قد تنكبت عن الهداية في هذه المسألة.. قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: - إن المتأول الذي قصده متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكفر ولا يفسق، إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفر المخطئين فيها، وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم كالخوارج والمعتزلة والجهمية، ووقع ذلك في كثير من أتباع الأئمة ك بعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم (29).

بل هذه المسألة هي عمدة المسائل في الحكم على الرجل بأنه سني أو مبتدع، فإن الخوارج -والذين هم رؤوس أهل البدع- يحكم عليهم بالبدعة والخارجية عند كثير من أهل السنة لمجرد وجود هذه المسألة عندهم. فإن أهل البدع عموما يكفرون المخالف المتأول ولا يعذرونه، وقد سرت هذه البدعة كما قال ابن تيمية في طوائف من المنتسبين لأهل السنة والجماعة، وسبب هذا السرّيان (كما سيأتي) عدم فهمهم لكلام الأئمة في إطلاق تكفير أهل البدع.

فالزيدية نصّوا في كتبهم على تكفير المتأولين، قال الهادي في (حدايق الأزهار): - والمتأول كالمرتد. قال الشوكاني في الردّ عليه: - ههنا تسكب العبرات، ويناح على الإسلام وأهله بما جناه التعصّب في الدين على غالب المسلمين من الترامي بالكفر لا لسنة، ولا لقرآن، ولا لبيان من الله ولا لبرهان، بل لما غلت مراجل العصبية في الدين، وتمكّن الشيطان الرجيم من تفريق كلمة المسلمين لقنهم إلهامات بعضهم لبعض بما هو شبيه الهباء في الهواء، والسراب البقية (30) ... الخ. فارجع إليه لأهميته

(29) منهاج السنة النبوية 5/239-240.

(30) انظر (حدايق الأزهار) والرد عليه في السيل الجرار للشوكاني 4/584. وانظر رد العلامة الجهادي محمد بن إبراهيم الوزير اليماني على شيخه الزيدي في (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم 2/150 وما بعدها).

وكثير من المتكلمين المنتسبين لأهل السنة كفروا المتأولين.. قال أبو منصور البغدادي في كتابه «أصول الدين»: - المسألة الرابعة عشرة من هذا الأصل في أنكحة أهل الأهواء وذبائحهم وموارِيثهم: أجمع أصحابنا على أنه لا يحل أكل ذبائحهم وكيف نبيح ذبائح من لا يستبيح ذبائحنا، وأكثر المعتزلة مع الأزارقة من الخوارج يحرّمون ذبائحنا وقولنا فيهم أشدّ من قولهم فينا... وأجمع أصحابنا على أن أهل الأهواء لا يرثون من أهل السنة (31).

بل وسمّى دار أهل البدع دار ردة، قال: - ومنهم من جعلهم مرتدين ولم يقبل الجزية، وفي استرقاق أولادهم خلاف بين أصحابنا (32).

وأما الشيعة الروافض فتكفيرهم للمخالف المتأول مشهور معلوم، ففي «مجالس الأنوار» للمجلسي قال: - عن هارون بن خارجة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: - إننا نأتي هؤلاء المخالفين فنسمع منهم الحديث يكون حجة لنا عليهم؟ قال: - لا تأتهم ولا تسمع منهم، لعنهم الله، ولعن ملهم المشتركة (33).

وقد عقد المجلسي بابا بعنوان: - باب كفر المخالفين والنصّاب (34). والنصّاب عندهم هم أهل السنة.

وهم يكفرون الزيدية كذلك، قال المجلسي: - كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على كفر الزيدية وأمثالهم من الفطحية والواقفة (35).

والواقفة هم الذين يتوقفون في إمامة عليّ بالنص.

وعلى الجملة فهي سمة أهل البدع عموماً، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: - أهل البدع إذا خالفته قال: كفرت، وأما السنّي فإذا خالفته قال: أخطأت.

قال ابن تيمية رحمه الله: - والخوارج تكفّر أهل الجماعة وكذلك المعتزلة يكفرون من خالفهم وكذلك الرافضة، ومن لم يكفر فسق، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأياً ويكفرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول صلّى الله عليه وسلّم ولا يكفرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق (36).

(31) ص 240 وما بعدها.

(32) ص 242-243.

(33) مجالس الأنوار 2/216.

(34) السابق 76/131.

(35) السابق 37/34.

(36) منهاج السنة 5/158.

تنبيه:

نحن ههنا في نسبة هذه الأقوال للمذاهب إنما هو على الأغلب والأشهر وإلا فقد وجد في هذه المذاهب البدعية من وافق أهل السنة في عدم تكفير المتأولين، وهذا التنبيه مهم لئلا ندخل في النمطية الخطأ ويتم تعاملنا مع الناس جميعا من خلال الشعار.

قول أهل السنة في المتأولين المخالفين

مقدمتان لابد منهما:-**الحمد لله الأولي:**

قال أبو الوليد الباجي (الإمام المالكي): - والذي أذهب إليه أن (الحق في واحد) وأن من حكم بغيره فقد حكم بغير الحق، ولكننا لم نكلف إصابته، وإنما كلفنا الإجتهد في طلبه، فمن لم يجتهد في طلبه فقد أثم، ومن اجتهد فأصابه فقد أجر أجري، أجر الإجتهد وأجر الإصابة للحق، ومن اجتهد فأخطأ فقد أجر أجرا واحدا لاجتهاده ولم يَأْثَمَ لخطئه... والدليل على ذلك قوله تعالى: (وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهما شاهدين * ففهمناها سليمان) [الأنبياء: 78-79]، قال الحسن البصري رحمه الله: «حمد الله سليمان على إصابته وأثنى على داود لاجتهاده ولولا ذلك لضل الحكام» (37).

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: - فالمجتهد المستدل - من إمام وحاكم وعالم وناظر ومناظر ومفت وغير ذلك - إذا اجتهد واستدل، فأتقى الله ما استطاع، كان هذا هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للتوابع إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله البتة خلافا للجهمية المجبرة، وهو مصيب بمعنى أنه مطيع لله، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر، وقد لا يعلمه خلافا للقدرية والمعتزلة في قولهم: كل من استفرغ وسعه علم الحق،

(37) إحكام الفصول في أحكام الأصول للإمام الباجي ص 708-709. ومحقق الكتاب هو عبد المجيد التركي وهو دكتور محاضر بجامعة السريون وهو من أكابر المجرمين من العلمانيين الذين يعتبرون أن القرآن كتاب مواظ خلقية وليس كتاب أحكام وشرع، فليحذر مقدمة كتابه هذا ومن كتابه الآخر «مناظرة في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي».. فهو يقول: - «لست أتردد لحظة في أن أرد ما لله وما لقيصر لقيصر».

فإن هذا باطل كما تقدم، بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب (38).
 وقال ابن حزم: - لم يأمر الله تعالى قط الحاكم بإصابة الحق لأنه تكليف ما ليس في وسعه، إنما أمره بالحكم بالبينة العادلة عنده، أو اليمين أو الإقرار أو بعلمه، فما حكم به من ذلك في موضعه فقد حكم بيقين الحق، أصاب صاحب الحق أو لم يصب (39).
 وقول ابن حزم: (أو بعلمه) هو خلاف القول المختار، فإن القاضي والحاكم لا يجوز له أن يقضي بعلمه، لكن لا يجوز له أن يحكم بخلافه، والمسألة من مسائل الخلاف.
 وقال: - ليس كل من اجتهد واستدل ليتمكن من معرفة الحق، ولا يستحق الوعيد إلا من ترك مأمورا به أو فعل محظورا (40).

المقدمة الثانية:

لا يؤثم المخطئ من المجتهدين في هذه الأمة لا في الأصول ولا في الفروع (عبيد الله بن الحسن العنبري) (41).
 قال ابن تيمية: - هذا قول السلف وأئمة الفتوى كآبي حنيفة والشافعي والثوري وداود بن علي (إمام أهل الظاهر) وغيرهم: لا يؤثمون مجتهدا مخطئا لا في المسائل الأصولية ولا في الفرعية، كما ذكر ذلك ابن حزم وغيره، ولهذا كان أبو حنيفة والشافعي وغيرهما يقبلون شهادة أهل الأهواء إلا الخطأية ويصححون الصلاة خلفهم، والكافر لا تقبل شهادته على المسلمين ولا يصلى خلفه.
 وقالوا: - هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين، أنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولا يؤثمون أحدا من المجتهدين المخطئين، لا في مسألة عملية ولا علمية. قالوا: - والفرق بين مسائل الأصول والفروع إنما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام من المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم، وانتقل هذا القول إلى أقوام تكلموا بذلك في أصول الفقه ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره (42).
 قوله رحمه الله: إلا الخطأية، ليس لعل كفر أعيانهم ولكن لمذهب هذه البدعة فهم يجيزون الكذب لمذهبهم.. ثم شرح الشئخ رحمه الله هذا القول وتوسع فيه وذلك بالرد على

(38) منهاج السنة النبوية 5/111.

(39) الإحكام في أصول الأحكام 77/5.

(40) منهاج السنة 98/5.

(41) السابق 78/5.

(42) السابق 87/5 وما بعدها.

المفرقين، وأنه لا يوجد ضابط صحيح للتفريق بين ما هو أصل وما هو فرع في هذه المسألة، فارجع إليه لأهميته، ولولا مخافة الإطالة لذكرته هنا.

معنى التأويل:

مصطلح التأويل يختلف معناه من باب لآخر، ومن مسألة لمسألة، ولا بدّ من معرفة مراد المتكلم لهذا المصطلح فهو في كتب الأصول على معنى، وعند المتكلمين على معنى، وهو في القرآن الكريم على معنى آخر (43).

والتأويل أو التّأوّل هما بمعنى واحد، ومعناهما هنا: أن يظنّ المجتهد المسلم غير الدّليل دليلاً. ومعنى هذا التعريف هو أن يبحث المجتهد أو الناظر أو العالم عن حكم الله تعالى أو عن خبره، أو يبحث عن معنى ما يريد الله أو ما يريد رسوله صلى الله عليه وسلم فيخطئ مراد الله أو حكمه ولا يصيبه.

فهو إذا ملتزم في الأصل بكلمة الإسلام غير ناقض لها، لكن في بحثه عن مقتضياتها ولوازمها وواجباتها من أجل تحقيق عبودية الله تعالى في نفسه أخطأ إصابة المراد.

وهناك أسباب لوقوعه في هذا الخطأ أذكر بعضها ذكراً سريعاً:-

- 1- غلبة قاعدة عقلية أو شرعية على ذهنه مع جزمه بصوابها ثم ردّ باقي المسائل إليها.
- 2- أخذه بالحديث الضعيف وردّه للصحيح.
- 3- التقليد.
- 4- عدم معرفته إلا بقول واحد يظنّ أنّه قول أهل الإسلام الوحيد.
- 5- خطؤه في التفسير لضعفه في اللغة أو لإعماله قاعدة في غير محلّها أو بطريقة

(43) يراجع للتوسّع في هذا الباب كتاب محمد السيد الجلنيد «الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل»، وكتاب «الصواعق المرسلّة» لابن القيم (1/175 وما بعدها). لمعرفة التأويل. وانظر بتأمل وتبصّر ما كتبه ابن القيم في إقبال النفوس الجاهلة على التأويل في «الصواعق» (2/435) وكتاب ابن القيم هذا من أهم مصادر شرح ظاهرة التأويل الفاسد في الأديان السابقة وفي الإسلام فلا ينبغي لطالب العلم تفويته.

مخطئة (44).

وهذه الأسباب في ما هو ظاهر لنا وإلا فإن بعضهم كما سيأتي يتحايل في ردّ الشريعة وعدم قبول الأمر أو ردّ الخبر بحجة التأويل، ولكن ليس لنا إلا الحكم بالظاهر، أمّا الباطن فأمره إلى الله، إلا في ما ظهر لنا من أمر الباطن عن طريق القرائن والدلائل فنحكم بها.

مراتب التأويل (التأويل) :

قال ابن حجر رحمه الله تعالى: - إن من أكفر المسلم نظر: - فإن كان بغير تأويل استحقّ الذمّ، وربما كان هو الكافر، وإن كان بتأويل نظر إن كان غير سائغ استحقّ الذمّ أيضا ولا يصل إلى الكفر، بل يبين له وجه خطئه ويذكر بما يليق، ولا يلتحق بالأول عند جمهور العلماء، وإن كان بتأويل سائغ لم يستحقّ الذمّ بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب، قال العلماء: كلّ متأولّ معذور بتأويله ليس يائثم إذا كان تأويله سائغا في لسان العرب وكان له وجه في العلم (45).

إذا المخالف لنا يقسم إلى ثلاثة أقسام:-

- 1- مخالف غير متأولّ.
- 2- مخالف متأولّ بتأويل غير سائغ.
- 3- مخالف متأولّ بتأويل سائغ.

وهذا الذي ذكره الإمام الحافظ رحمه الله في المسائل العملية وتطبيقه على المسلمين كذلك، وحين تضطرد المسائل على أهل البدع المنتسبين للإسلام سنجد أن أقسام المتأولين كذلك تقسم إلى هذا التقسيم:-

(44) هذه الأسباب تستطيع النظر إليها في الكتب التي ألفت في الدفاع عن الأئمة وأنهم أرادوا الخير فآخطئوه، وأنفعها في هذا الباب كتاب ابن تيمية رحمه الله «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، وهو وإن كان عامة شواهد في المسائل الفرعية فإنه قد تقدّم أنه لا فرق بين المسائل العملية والمسائل الخبرية ولا بين الأصول والفروع، وانظر «الصواعق المرسلّة» لابن القيم رحمه الله فإنه نقل كلاما نفيسا لابن حزم رحمه الله تعالى وشيئا من كلام ابن تيمية في الرفع (2/520-561) .. وكتاب ابن القيم مليء بشرح الحجج النفسية لحصول التأويل الفاسد عند أهل البدع وهو يرجع الأسباب الجالبة للتأويل إلى أربعة أسباب فأرجع إليها في (2/500 وما بعدها).

(45) فتح الباري 304/12.

- 1- متأولين كفره.
- 2- متأولين وهم من أهل القبلة ويقسمون إلى قسمين:-
 - أ- معذور بعدم التكفير ويزجر ويذم.
 - ب- معذور بعدم التكفير لا يذم ولا يزجر ويبين له خطؤه ويعلم.
 وشرط العذر بعدم التكفير:-
 - 1- أن يكون له وجه في كلام العرب.
 - 2- أن يكون له وجه في العلم (أي تحتمله قواعد العلم).

والخلاف بين ما ذكره ابن حجر من تسميته أهل القسم الأول (مخالف غير متأول) وبين تسميتنا لهم (متأولين كفره) هو فرق لفظي فقط، لأنه ما من أحد من المنتسبين للقبلة إلا ويزعم أن مأخذ الكتاب والسنة حتى الباطنية والقرامطة كما سيأتي، فتسميتهم بالمتأولين أولى بالصواب (46).

وهذا التقسيم علمي فقط على العموم، وأما تطبيقه على الأعيان فهو أمر قضائي له طرقه وأساليبه، ومقصودنا هنا بيان القواعد العلمية في هذه المسألة، ولأن الحكم على المعين بالتكفير له تعلق بمسألة إقامة الحجة، وهي مسألة إعتبارية ذاتية تعود إلى اطمئنان العالم المجتهد، وليست مطلقة تلزم كل أحد، قال الشاطبي:- إلا أن هذه الخاصية راجعة في المعرفة بها إلى كل أحد في خاصية نفسه، لأن أتباع الهوى أمر باطن فلا يعرفه غير صاحبه إذا لم يغالط نفسه إلا أن يكون عليها دليل خارجي (47). ولابن تيمية رحمه الله تعالى تفصيل في مراتب المتأولين للمسائل الخيرية والأوامر (48).

أقوال بعض أهل العلم من أهل السنة في المتأولين

- 1- قال الإمام الزهري رحمه الله تعالى:- وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون، فأجمعوا أن كل دم أو مال أصيب

(46) انظر في هذا «العواصم والقواصم» 4/176 حيث سمي القرامطة متأولين ولكن تؤويلهم ليس بعذر لهم في رد تكفيرهم. وكذلك ما قاله الغزالي في كفر بعض من زعم التلؤل وهو في الحقيقة مكذب كما في التفرقة وهو في «بغية المرناد» ص 346.

(47) الإعتصام 2/225.

(48) انظرها في مجموع الفتاوى 3/387.

بتأويل القرآن فإنه هدر، أنزلوه منزلة الجاهلية (49).
فهذا قتال المسلم للمسلم، أي أن المسلم استحَلَّ دم المسلم لكن بتأويل لكتاب الله تعالى فلم يضمن المخطئ كما لم يضمن المصيب فرفع الإثم والضمان بسبب التأويل.

2- سئل الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن حكم من استحَلَّ محرماً؟ فقال:- المستحَلَّ لحرمة الله إذا كان مقيماً عليها باستحلال لها غير متأوِّل لذلك ولا نازعاً عنه رأيت استنابته منها، فإن تاب ونزع عن ذلك ورجع تركته وإلا فاقْتُلْ لمثل الخمر بعينها والزنا وما أشبه هذا، فإن كان رجل على شيء من هذا على جهالة للإستحلال، ولا ردّاً لكتاب الله تعالى، فإنَّ الحدَّ يقام عليه إذا غشي منها شيئاً (50).
فهو قول منه رحمه الله بعذر المتأوِّل، وأمّا قوله: (فإنَّ الحدَّ يقام عليه إذا غشي منها شيئاً) فإنه فيما أظنَّ لا يخالف ما قاله الإمام الزَّهري في القول المتقدم، فقول أحمد رحمه الله هو فعل عمر رضي الله عنه مع قدامة بن مظعون حين حدَّه على شرب الخمر وهو مستحَلَّ له متأوِّل قوله تعالى: (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصَّالِحَات جناح فيما طعموا) [المائدة: 93]، وهذا يدلُّ على تعدّد مراتب المتأوِّلين في إعداؤهم بإقامة الحدِّ والتَّضمنين وهذا أمر مهمٌّ فانتبه له وإياك والتَّعامل مع هذه المسائل بحديّة مطلقة أو من خلال عمومات فإنَّها من أفسد شيء في هذا الباب.

3- قال الخطابي رحمه الله تعالى:- قوله: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» فيه دلالة على أن هذه الفرق كلّها غير خارجين من الدين، إذ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وسلّم جعلهم كلّهم من أمته، وفيه أن المتأوِّل لا يخرج من الملة وإن أخطأ في تأويله (51).
وقوله هذا رحمه الله تعالى هو قول أهل السُّنة في عدم تكفير الفرق التي تنتسب لأمته صَلَّى الله عليه وسلّم سواء كانوا من الخوارج أو القدرية أو المرجئة أو الروافض. قال ابن قدامة رحمه الله تعالى:- أكثر الفقهاء لم يحكموا بكفرهم (الخوارج) مع استحلالهم دماء المسلمين وأموالهم وفعلهم لذلك متقربين إلى الله تعالى (52).
ويقول ابن تيمية رحمه الله تعالى:- وكذلك سائر الثنتين وسبعين فرقة، من كان منهم

(49) منهاج السُّنة النبوية 4/454.

(50) الجامع للخلال 2/505 مسألة رقم 1412.

(51) البيهقي في السنن الكبرى 10/208.

(52) المغني 12/276.

منافقا فهو كافر في الباطن، ومن لم يكن منافقا بل كان مؤمنا بالله ورسوله في الباطن لم يكن كافرا في الباطن وإن أخطأ في التأويل كائننا ما كان خطؤه (53).

والحديث هذا (تفترق أمتي) حديث صحيح ضعفه جماعة من أهل العلم لعدم فهمهم لمعناه حين ظنوا أن مقصود الحديث هو تكفير الطوائف المنتسبة لأهل القبلة سوى طائفة واحدة كما صنع الإمام ابن الوزير في كتابه «العواصم والقواصم» (54) وكذلك الإمام ابن حزم في «الفصل» (55)، وهذا خطأ في فهم الحديث، وهم رحمهم الله معذرون لاجتهادهم.. فالحديث يحكم بضلال أهل البدع وخروجهم عن الحق واستحقاقهم الوعيد، واستحقاق الوعيد غير انفاذه عند أهل السنة خلافا للمعتزلة والخوارج، ولذلك لا يحكم بخلودهم في النار ولا بتكفيرهم، وهذا ليس على إطلاقه كذلك، فهناك طوائف كما سيأتي تنتسب للإسلام ولكنها كفرت مع تأولها. وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يتحدث عن الباطن مع أن الفريقين ممن هو مسلم في الظاهر والباطن، أو مسلم في الظاهر كافر في الباطن لنفاقه وزندقته، وهذا هو المقصود هنا أي الحكم بالإسلام لهما مع اختلاف باطنهما إلا إذا تبين لنا من خلال الظاهر قرائن كافية للحكم عليه بالزندقة والإلحاد كما تقدم من كلام الشاطبي رحمه الله.

4- قال الإمام البغوي في «شرح السنة» في شرحه لحديث فضل الحسن بن علي رضي الله عنهما: «إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين» [رواه البخاري].. قال رحمه الله: وفي هذا الحديث دليل على أن واحدا من الفريقين لم يخرج بما منه في تلك الفتنة من قول أو فعل عن ملة الإسلام، لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعلهم كلهم مسلمين مع كون إحدى الطائفتين مصيبة والأخرى مخطئة، وهكذا سبيل كل متأول فيما يتعاطاه من رأي أو مذهب إذا كان له فيما يتأوله شبهة وإن كان مخطئا في ذلك، وعلى هذا اتفقوا على قبوله شهادة أهل البغي، ونفوذ قضاء قاضيهم (56).

5- قال النووي رحمه الله تعالى: - المذهب الصحيح المختار الذي قاله الاكثرون

(53) الإيمان 206.

(54) 187-186/1.

(55) 248-247/3.

(56) شرح السنة 127-126/14.

والمحققون أن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع (57).

وقل النووي هذا لا بد فيه من تفصيل وهو أن العلماء اختلفوا في تسمية الخوارج: هل هم طائفة كفر أم لا؟ لاختلافهم في ما عندهم أهو مكفر أم لا؟ فإن دخلوا في بدعة مكفرة بتأويل دخلوا في بحثنا هذا، وإلا فلا مدخل لهم هنا لعدم تسمية طائفتهم بطائفة كفر، وأما قوله: كسائر البدع، فليس على إطلاقه إذ هناك من الطوائف ما أجمع الأئمة على أن لهم أقوالا مكفرة فسموهم طائفة كفر مع التوقف في تكفير أعيانهم كما سيأتي، فتنبه لهذا حفظني الله وإياك.

وهكذا فنصوص الأئمة في هذا كثيرة جداً، وقد ألف الإمام الفحل ابن حزم الظاهري كتاباً له سماه «الصادع والرادع على من كفر أهل التأويل من فرق المسلمين والرد على من قال بالتقليد» وهو كتاب لم يطبع بعد، ولكنه أشار إلى هذا في كتبه الأخرى كـ «الفصل...» و «الإحكام...» وذكره الذهبي في ترجمته في السير فارجع إليه.

وقد فصل في هذه المسألة كثيراً بأدلتها ابن الوزير الصنعاني في كتابه متقدم الذكر «العواصم والقواصم» (58) فارجع إليه لأهميته..

وعنوان كتاب أبي الحسن الأشعري «مقالات الإسلاميين» يدل على مراده، ذلك أنه سمي المختلفين مسلمين ونحو على هذا بقوله، فقد قال الإمام الذهبي: - رأيت للأشعري كلمة أعجبتني وهي ثابتة رواها البيهقي: - سمعت أبا حازم العبدوي، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرب أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد دعاني فأتيته، فقال: أشهد علي أنني لا أكفر أحداً من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف في العبارات.

قلت (الذهبي): - وينحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: - أنا لا أكفر أحداً من الأمة، ويقول: - قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن، فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم (59).

(57) شرح صحيح مسلم 50/2.

(58) العواصم والقواصم 316/2 وما بعدها، وكتابه هذا نموذج فريد لنقاش أهل الطوائف من خلال كتب أئمتهم ومذاهبهم، فإن ابن الوزير رحمه الله نشأ زدياً ثم خلع التقليد فهدى إلى الحق، فعابه مشايخه وشنوا عليه الحروب فقام يكشف لهم الحق من خلال كتبهم ومذاهب أئمتهم، فليت أصحاب المذاهب جميعاً يسلكون هذا السبيل فإنه ما من مذهب إلا وقد اختلط فيه الخير بالشر، وإن الخير الذي فيها كاف لدلائنها على بقية الخير في غيرها والله الموفق.

(59) سير أعلام النبلاء 88/5، وهو في السنن الكبرى للبيهقي 207/10.

وقول الأشعري: كلهم يشيرون إلى معبود واحد، ذلك لأن الخلاف بين الناس يومذاك كان أشهره في موضوع أسماء الله وصفاته.

قال الإمام ابن الوزير نقلاً عن إمام زبيدي (اسمه أبو سعد المحسن بن محمد بن كواته): - مع الجهل والتأويل رباط التمسك بالديانة لم ينحل فإذا أقدم مع العلم فقد انحل (60).

وأما كتاب الغزالي «قانون التأويل» فهو كتاب لا يوثق به بل هو فاسد المباحث، وقد أخذه في الحقيقة من كتب الفلسفة وعلى الخصوص كتاب «الأضحوية» لابن سينا، وهو متأثر به جداً في كثير من كتبه، وكتابه هذا وضعه لإعذار الملحدين من أمثال ابن سينا ولما فعله هو من تأويلات باطنية في كتبه مثل «مشكاة الأنوار وجواهر القرآن والمضنون به على غير أهله».. وعلى الجملة فكتب أبي حامد الغزالي يحذر منها ولا يحتج بشيء منها إلا إذا وافقت السلف. وقد ناقشه ابن تيمية موسعاً في كتابه الموسوم بالسبعينية، فارجع إليه.

القاعدة على المستوى العلمي :

قال ابن تيمية رحمه الله: - وفصل الخطاب في هذا الباب بذكر أصليين: أحدهما أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقاً، فإنه منذ بعث محمداً صلى الله عليه وسلم وأنزل عليه القرآن وهاجر إلى المدينة صار الناس ثلاثة أصناف: مؤمن به، وكافر به مظهر الكفر، ومنافق مستخف بالكفر (61). ولهذا ذكر الله هذه الأصناف الثلاثة في أول سورة البقرة، ذكر أربع آيات في نعت المؤمنين، وأيتين في الكفار وبضع عشر آية في المنافقين....

وإذا كان كذلك فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر، ويكثر مثل هذا في الرافضة والجهمية، فإن رؤسائهم كانوا منافقين زنادقة. وأول من ابتدع الرفض كان منافقاً. وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق. ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضة والجهمية لقربهم منهم.

ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطنا وظاهراً، لكن فيه جهل وظلم حتى أخطأ ما أخطأ من السنة؛ فهذا ليس بكافر ولا منافق، ثم قد يكون منه عدوان وظلم يكون به فاسقاً

(60) العواصم والقواصم 329/2.

(61) ما قاله شيخ الإسلام هنا يؤيد ما تقدم من علاقة الحكم بالحقيقة وأنه لا يوجد قسم رابع.

أو عاصيا؛ وقد يكون مخطئاً متولواً مغفورا له خطأه؛ وقد يكون مع ذلك معاً من الإيمان والتقوى ما يكون معه ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه، فهذا أحد الأصلين.

والأصل الثاني: أن المقالة تكون كفراً: كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح المحارم، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب وكذا لا يكفر به جاحده، كمن هو حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام، فهذا لا يحكم بكفره بجحد شيء مما أنزل على الرسول إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول. اهـ (62).

تطبيقات على المتأويلين :

القصْد من كل ما تقدّم هو بيان القواعد العلميّة العامّة، وسيتبيّن لنا أن تطبيق هذه القواعد يختلف من إمام لآخر وذلك بحسب ما ظهر له من علامات وما احتفّ بالواقعة من قرائن، وهذا يدلّ على أن الإعذار متفق عليه لكن إعذار زيد من الناس أو طائفة من الناس وعدم إعذار عمرو أو طائفة أخرى هو أمر اجتهادي نسبي اعتباري.

1- سنل ابن المبارك: - على كم افترقت هذه الأمة؟ فقال: - الأصل أربع فرق: هم الشيعة والحرورية والقدرية والمرجئة... فقال له السائل: لم أسمعك تذكر الجهمية.. قال: إنما سألتني عن فرق المسلمين (63).

وهذا النص يستفاد منه أمران: -

الأول: عدم تكفير طوائف أهل البدع.

الثاني: أنه استثنى الجهمية وعدّهم مشركين.

وقوله رحمه الله إن الجهمية ليسوا مسلمين معلومٌ خلاف العلماء حوله في عدم تكفير أعيان المعتزلة وهم ورث مذهب التّجهم في باب الأسماء والصفات، بل قال آخرون من أصحاب الإمام أحمد وغيره: - بل الجهمية داخلون في الاثنين وسبعين فرقة (64)، وسيأتي تفصيل هذه المسألة عند شرحنا لألفاظ أئمة السّلف في تكفير بعض طوائف أهل البدع.

(62) الفتاوى 3/352-353-354.

(63) الإبانة الكبرى للعكبري 1/377.

(64) الفتاوى 3/350.

الشيعة:-

الشيعة شعار تدرج تحته طوائف عدة، وحكم الأئمة على كل طائفة بحسب عقيدتها وبمقدار معرفتهم بها ومن هذه الطوائف:

أ- الإمامية الإثني عشرية :-

وهذه الطائفة ككل طوائف أهل البدع تتطور مع الزمن وفيها أقوال متعددة، كل إمام فيها له مذهب وقول خاص (ونقصد العقائد لا الأحكام).. قال ابن تيمية عنها:- ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلال شرّ منهم، لا أجهل ولا أكذب ولا أظلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان وأبعد عن حقائق الإيمان منهم، وهؤلاء الرافضة إما منافق أو جاهل، فلا يكون رافضي ولا جهمي إلا منافقا أو جاهلا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم (65).

ومع قوله هذا فيهم فإنه يقول عنهم:- والصحيح أن هذه الأقوال التي يقولونها التي يعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم كفر، وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هي كفر أيضا... لكن تكفير الواحد المعين منهم والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانع (66).

هذا مع أن الأئمة سمّوا الرافضة طائفة كفر، قال البخاري: قال عبد الرحمن بن مهدي: هما ملتان: الجهمية والرافضة (67). بل أطلق ابن تيمية عليهم جملة وصف النفاق فقال:- والرافضة حالهم من جنس المنافقين (68).

وبهذا نعلم وجوب التفريق بين الحكم على الطائفة بالكفر وبين الحكم على أعيانها كما سيأتي تفصيلا إن شاء الله تعالى وكذلك بين الحكم على أئمتهم وبين عوامهم كما تقدمت القاعدة العلمية من كلام شيخ الإسلام..

ثم لا بدّ من النظر إلى قول بعض الرافضة الغلاة من القول بتحريف القرآن الكريم أو اعتقاد البداء على الله تعالى، أو تكفير عامة الصحابة، فإن هذه المسائل لم يعذر الأئمة فيها بالتأويل، ولذلك كفّروا الباطنية الإسماعيلية القرامطة كما سيأتي.. وعلى هذا فلا بدّ

(65) منهاج السنة 5/160-161.

(66) الفتاوى 500/28.

(67) خلق أفعال العباد للبخاري ص 125.

(68) منهاج السنة 6/424.

من النظر حينئذ إلى أمرين عند الحكم على الطائفة أو الشخص:
أولهما: - عدم التعامل مع الطوائف المعاصرة من خلال الشعار، لأنه يتغير مفهومه وأفراده الدأخول فيه من زمن لآخر ومن مكان لآخر.
ثانيهما: - لا بد من التعامل مع الأفراد بغير الطريقة التي يحكم بها على الطائفة في مسألة التكفير فيفترق بين العالم والجاهل وبين من أقيمت عليه الحجة ومن لم تقم.

ب- الشيعة الغلاة :-

ومنهم القرامطة الإسماعيلية فقد كفرهم العلماء طائفة وأفرادا ومنعوا من عدّهم مسلمين (69).
قال ابن تيمية: - فكيف بالقرامطة الباطنية الذين يكفّهم أهل الملل كلّها من المسلمين واليهود والنصارى (70).
ويقول: - لكن القرامطة أكفر من الإتحادية بكثير (71) والإتحادية هم الذين يقولون باتّحاد المخلوق بالخالق، تعالى الله عما يقول الظالمون.
وقال: - فإنّ الذي ابتدع الرّفص كان منافقا زنديقا، وكذلك يقال عن الذي ابتدع التّجهّم، وكذلك رؤوس القرامطة والخرميّة وأمثالهم لا ريب أنّهم من أعظم المنافقين، وهؤلاء لا يتنازع المسلمون في كفرهم (72).

* النصيرية :-

قال ابن تيمية: - هؤلاء القوم المسمّون بالنصيرية هم وسائر أصناف القرامطة

(69) انظر فضائح الباطنية للغزالي ص 151 واحتجبت هنا بكلام الغزالي لأن الغزالي واسع الخطو في إعدار المتأوّلين كما هو في كتابه «التفرقة بين الإسلام والزندقة» فهو لم يكفر أحدا في التّأويل إلّا إذا كان في أصول العقائد! وانظر ردّ شيخ الإسلام عليه في «السّبعينية» قال رحمه الله: - وبهذا يظهر ضعف ما ذكره من أنّه لا معنى لزندقة هذه الأئمة إلّا ما ذكره من الزندقة المقيّدة التي هي مذهب الفلاسفة المشائين، فإنّ الزندقة في هذه الأئمة وغيرها باتّفاق أئمة المسلمين أعمّ من هذا كما يذكره الفقهاء كلّهم في باب توبة الزنديق وسائر أحكامه (بغية المرتاد ص 339).

(70) الفتاوى 141/35.

(71) السّابق 144/35.

(72) بغية المرتاد ص 241، وهو السّبعينية.

* النصيرية يلقّبون أنفسهم اليوم بالعلويين وهي تسمية نصرهم فيها الفرنسيون عند احتلالهم لبلاد الشّام وانخدع بها الكثير من المسلمين.

الباطنية أكفر من اليهود والنصارى، بل وأكفر من كثير من المشركين، وضررهم على أمة محمد صلى الله عليه وسلم أعظم من ضرر الكفار المحاربين (73).
واعلم أن قوله رحمه الله وضرره أعظم من ضرر الكفار المحاربين.. لا ينبغي أن يستفاد منه التكفير، فقد يكون ضرره أعظم وليس بكافر، فقد ذكر الغزالي فضيلة قتل أقوام، وأن قتل الواحد منهم أفضل من قتل مائة كافر وتوقف في تكفيرهم (74).

الدرزية:-

قال ابن تيمية:- وكفر هؤلاء مما لا يختلف فيه المسلمون بل من شك في كفرهم فهو كافر مثلهم (75)، لا هم بمنزلة أهل الكتاب ولا المشركين، بل هم الكفرة الضالون فلا يباح أكل طعامهم، وتسبى نسائهم، وتؤخذ أموالهم، فإنهم زنادقة مرتنون لا تقبل توبتهم بل يقاتلون أينما تقفوا ويلعنون كما وصفوا، ولا يجوز استخدامهم للحراسة والبوابة والحفاظ، ويجب قتل علمائهم وصلحائهم لئلا يضلوا غيرهم (76).
فانظر إلى تفريق شيخ الإسلام بين الطوائف، فأنت تراه توقف في تكفير أفراد الرافضة وأعيانهم وهم متوكلون مع تسميتهم طائفة ردة من البعض، ولم يقبل تأويل الباطنية والنصيرية والدرزية وهي طوائف تنتسب للمسلمين.
والسبب أن تأويل الروافض وإن كان غير سائغ لكنه عذر يمنع إلحاق أعيانهم بالكفر إلا بشروط، وأما الباطنية فتؤويلهم لا شبهة لهم فيه ولا دليل عليه لا من جهة اللغة ولا هو من العلم في شيء بل بين أن دعواهم التأويل كذب وتحايل.
ثم ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن طوائف من الروافض انضمت إلى الباطنية مع جهلهم بما يقولون في الباطن (77) فحينئذ لا بد من التعامل مع هذا العين بحسبه والله أعلم.

(73) الفتاوى 149/35.

(74) انظر «بغية المراتد» ص 345 ونص الغزالي في التفرقة.

(75) زوّرت بعض الجماعات البدعية هذه الكلمة التي قالها الإمام وزعمت أنها في حق الروافض وهذا كذب على الشيخ وإنما المقصود بها الدرزية، والجماعة المعنية من جماعات الغلو.

(76) الفتاوى 162-161/35.

(77) السابق 144/35.

تهريق العلماء، بين من أكر علم الله تعالى السابق والشامل لما سيكون وبين من كفر خلق الله تعالى لأفعال العباد:-

قال ابن تيمية:- وأما القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفروهم، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال (78).

وكلاهما متأول والفرق بين الأمرين: أن شبهة منكر العلم ضعيفة جداً، فالنصوص المثبتة للعلم صريحة محكمة مفسرة لا تحتمل دخول الشبهة عليها، ولذلك لا قيمة لادعائه الاجتهاد، بخلاف شبهة القدرية الذين قالوا: إن الإنسان يخلق أفعاله، فإن قولهم هذا لهم فيه من الشبهة العقلية الكثير ولهم كذلك بعض احتمالات بعض معاني النصوص النقلية التي فهموها على غير مرادها.

وقال ابن حزم رحمه الله:- وقد تسمى باسم الإسلام من أجمع جميع فرق الإسلام على أنه ليس مسلماً، مثل طوائف من الخوارج غلوا فقالوا: إن الصلاة ركعة بالغداة وركعة بالعشي فقط...، وقالوا: إن سورة يوسف ليست من القرآن، وطوائف كانوا من المعتزلة ثم غلوا فقالوا بتناسخ الأرواح، وآخرون قالوا: إن النبوة تكتسب بالعمل الصالح... (79).

وهذا النص يبين خطأ التعامل مع الطوائف على صنف واحد، وكذلك خطأ التعامل مع المعين باسم طائفته إذا تميز عنهم بقول، فهذا هي طوائف من الطوائف التي لم يحكم الأئمة بكفر أعيانها حكم ابن حزم عليهم بالكفر لقولهم أقوالاً من القسم الأول- والذي لا يعذر فيه صاحبه بعذر التأويل، فتنبه لهذا حفظني الله وإياك.

تخريج كلام الأئمة في تكفير طوائف أهل الأهواء والبدع:

ورد جملة من النصوص من كلام أئمة السلف في تكفير أهل البدع، وقد أخطأ أقوام في فهم كلامهم هذا، فمنهم من حملها على الكفر الأصغر ونفى عنهم التكفير مطلقاً، ومنهم من أخذها على إطلاقها فكفر أعيانهم، وطائفة أخرى فصلت.

(78) مجموع الفتاوى 3/352، وهذا الكلام ينطبق عليه بعض الإنطباق ما قلناه في تعليقنا على كلام الإمام النووي رحمه الله تعالى فاهتم به.

(79) الفصل 2/114.

من هذه النصوص:-

1- تكفير القائلين بخلق القرآن ومنها ما قاله الإمام أحمد رحمه الله تعالى: من قال القرآن مخلوق فهو عندنا كافر (80).

وكقول سفيان بن عيينة: من قال مخلوق (أي القرآن) فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر (81).

2- تكفير الجهمية / تقدم.

3- تكفير الروافض / تقدم.

وغيرها ..

4- تكفير القدرية.

5- تكفير شاتم الصحابة.

وهناك عبارات جامعة للأئمة في إطلاق تكفير أهل البدع مثل:-

1- عن الحسن البصري قال:- أهل الهوى بمنزلة اليهود والنصارى.

2- عن محمد بن سيرين قال:- كانوا يرون أهل الردة وأهل تقحّم الكفر أهل الأهواء (82).

يقول ابن تيمية رحمه الله في افتراق الناس في فهم كلام الأئمة:-

والعلماء قد تنازعوا في تكفير أهل البدع والأهواء وتخليدهم في النار، وما من الأئمة إلا من حكي عنه في ذلك قولان، كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصار بعض أتباعهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع وفي تخليدهم، حتى التزم تخليدهم كل من يعتقد أنه مبتدع بعينه، وفي هذا من الخطأ ما لا يحصى، وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يطلق كفر أحد من أهل الأهواء، وإن كانوا أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والإلحاد (83).

وقال:- وسبب هذا التنازع تعارض الأدلة، فإنهم يرون أدلة توجب إلحاق أحكام الكفر بهم، ثم إنهم يرون من الأعيان الذين قالوا تلك المقالات من قام به من الإيمان ما يمتنع

(80) عبد الله بن أحمد بن حنبل في السنة 107/1 رقم 12.

(81) السابق 112/1 رقم 25.

(82) شرح أصول الإمتقاد للألكاظمي حديث رقم 233/ وح رقم 234.

(83) الفتاوى 618-619/7.

أن يكون كافراً (84)، فيتعارض عندهم الدليلان، وحقيقة الأمر أنهم أصابهم في ألفاظ العموم من كلام الأئمة ما أصاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع، كلما رأهم قالوا: من قال كذا فهو كافر، اعتقد المستمع أن هذا اللفظ شامل لكل من قاله، ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات، لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه (85).

وبهذا يعلم أن بعضهم حمل كلام الأئمة على الكفر الأصغر، ونفى تكفيرهم جملة أو تكفير بعض أفرادهم عينا ومن هؤلاء:

1- الإمام البيهقي.. قال: والذي روينا عن الشافعي وغيره من الأئمة في تكفير هؤلاء المبتدعة فإنما أرادوا به كفرا دون كفر (86).

2- الإمام البغوي.. قال: وأجاز الشافعي شهادة أهل البدع والصلاة خلفهم مع الكراهية على الإطلاق فهذا القول منه دليل على أنه أطلق على بعضهم اسم الكفر في موضع أراد به كفرا دون كفر (87).

وأخرون قالوا بتكفيرهم طوائف وأفراداً وإخراجهم من الملة جملة.. قال ابن تيمية:- وهو قول الأكثرين (88).

(84) وهذا الذي قاله الإمام رحمه الله تعالى في غاية النفاسة في كشفه لتردد الأئمة في تكفير بعض الأعيان مع وجود القاعدة التي أصكوها، فإن القاعدة التي لديهم هو تكفيره فلما أرادوا الحكم عليه امتنعوا من ذلك حين رأوا ما فيه من صلاح ذاتي -أعمال صالحة، ذكر الله، صلاة الليل، صدقات...- وما رأوا من هم لديه ورغبة في خدمة دين الله تعالى فوقعوا في الحيرة فعادوا على القاعدة بالتغيير، وهذا يقع مع الكثيرين وإلى يومنا هذا ولولا مخافة الإطالة لذكرت صوراً متعددة لهذا الذي قاله الإمام، وهو يبين لك كذلك أن المرء لا تحكمه القاعدة فقط في الحكم والفتيا بل لا بد من اطمئنان نفسه في الحكم على المعين، وسمى هذا التعارض بين القاعدة والواقعة من تعارض الأدلة، فاهتم لهذا جداً واعتذر أخاك بما يرى في الحكم على المعينين ولا تراه أنت، مع التنبيه أن الفتوى والأحكام هي لأهل العلم وليس للجهلة والأغمار.. والله الهادي.

(85) الفتاوى 487/12-488.. وهذا الموضع فيه كلام نفيس جداً في هذه المسألة فأرجع إليه.

(86) السنن الكبرى 207/10.

(87) شرح السنة 228/1.

(88) مجموع الفتاوى 487/12.

وقد تبين خطأ هذا الاختيار والصحيح التفصيل كما تقدم.. وهذا لا يعني أبداً عدم تكفير أعيان بعض المتأولين مطلقاً فهذا القول خطأ كخطأ من يقول بتكفيرهم مطلقاً. فإن الإمام أحمد نقل عن تكفير أعيان بعض الجهمية كما قال ابن تيمية رحمه الله تعالى (89).

وليعلم أن هذا الذي تقدم هو في البدع المكفرة، لا في البدع التي لا تعدّ كفراً، فهذه لا يدور حولها هذا الحديث.

الفرقان بين المتأولين والملحدين:-

بعد هذا التّطواف في كلام الأئمة رحمهم الله تعالى تبين الفرق بين من قصد متابعة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم فأخطأ السبيل ولم يصب المراد، وبين من هو في شقاق مع ما جاء به الرّسول صلّى الله عليه وسلّم لا يقيم شأنًا لأمره ولا يلتفت إلى ما جاء به إلا بعين الإزدراء والتّحقير، همّة المعاندة والإعراض، إذا وقعت به واقعة لا يلتفت أبداً إلى معرفة ما جاء به الرّسول صلّى الله عليه وسلّم من أمر فيها، فهذا وإن قال كلمة الإسلام (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، فإنّه من أكفر خلق الله تعالى ومن أبعدهم عن دينه، ولذلك كان من حجج بعضهم في عدم تكفير المبدكين لشرع الله تعالى من الحكام أن الإمام أحمد رحمه الله تعالى لم يكفر المأمون ولا المعتصم مع قولهم بأقوال مكفرة عنده كقولهم بخلق القرآن ويقول جهم في الأسماء والصفات، فشتان بين من أراد الحق فأخطأه وهو يريد أن يحقق لا إله إلا الله في نفسه وأمثه وبين من رفع شعار العلمانية وزعم أن الله تعالى لا حق له في التشريع والقضاء.

ثمّ تبين لك الفرقان بين الزنادقة كالإسماعيلية والقرامطة والدرزية ومن شابههم في هذا العصر ممّن يقولون أن القرآن (إفراز) واقعي أو أن القرآن كتاب مواظ لا أحكام أو كتاب أدب لا كتاب هداية، أو يقولون أن أمر النبيّ صلّى الله عليه وسلّم غير ملزم لنا بل هو ملزم لعصره فقط، أو يقول أن حكم الله تعالى لا ينفع اليوم وليس له قيمة في اصطلاح الحياة، وبين المتأولين الذين وإن قالوا ما هو كفر من المقالات، وقالوا متأولين أية أو حديثاً، أرادوا متابعة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم ففاتهم المراد، فهم وإن كانوا ضلّالاً وقالوا كلمة الكفر إلا أن تكفير الواحد منهم لا بدّ من إعمال قواعد قضائية فيه

وذلك من تحقق شروط وانتفاء موانع، ثم هذا لا يعني أبدا أن لا يكفر المتأول أبدا فقد يغلب على نظر العالم والناظر والمفتي زندقة الواحد منهم مع قوله بعدم كفر آخر يقول بقوله وليس هذا من التعارض والإضطراب في شيء، وإن بدا هذا اضطرابا وتعارضاً عند من لا يعرف هذا الباب من العلم.

«اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»..

والعمر له ربي (العالمين)



عن جابر رضي الله عنه، قال: لما نزلت هذه الآية: (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم): قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أعوذ بوجهك"، قال: (أو من تحت أرجلكم): قال: "أعوذ بوجهك"، (أو يلبسكم شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض): قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هذا أهون" أو "هذا أيسر".

(رواه: البخاري، والنسائي، وسعيد بن منصور
وابن جرير وابن مردويه، وابن حبان في "صحيحه")

جزء، حديثي

قول علي (رضي الله عنه) : "من الكفر فرّوا"

جمعها و أعدّها:
الأستاذ ابن ديهاج الداودي

كان قتال علي مع معاوية رضي الله عنهما فيه تعليم للأمة أحكام البغاة، وكان قتال علي رضي الله عنه للخوارج فيه تعليم للأمة أحكام المتأولين، ثم صار قوله رضي الله عنه في الخوارج هو شعار أهل السنة في التعامل مع المخالفين المتأولين (من الكفر فرّوا)، ففي هذا الجزء الحديثي تخريج لهذا الأثر العظيم:

قال الامام الحجة الثبوت أبو بكر عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن أبي شيبه المتوفي سنة 159 للهجرة : حدثنا يحيى بن آدم عن مفضل بن مهلهل (1) عن الشيباني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال: كنت عند علي فسلّ عن أهل النهر أ هم مشركون؟ قال: من الشرك فرّوا، قيل: فمنافقون هم؟

قال: إن المنافقين لا يذكرون إلا قليلاً، قيل له: فما هم؟ قال: قوم بغوا علينا (2).

- حديث صحيح على شرط الامام مسلم في صحيحه.

رجال السند: طارق بن شهاب: مختلف في صحبته والاكثر على أنه رأى النبي

(1) في المطبوع في نسخة الدار السلفية المعضل وهو خطأ.

(2) المصنف 15/332 ح رقم 19788.

صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً فأحاديثه عنه مرسلة.

قيس بن مسلم- هو العدواني من قيس عيلان، روى له الجماعة وثقه شعبة وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي.
قال يحيى بن سعيد: كان قيس بن مسلم مرجئاً، وكذا قال أبو داود والنسائي، مات سنة عشرين ومائة.

أما الأرجاء فهو أرجاء الأوائل لا غلاتهم، وهو أرجاء العباد ولذلك قال سفيان- كانوا يقولون: ما رفع قيس بن مسلم رأسه إلى السماء مذ كذا وكذا تعظيماً لله.
والشيباني هو سليمان بن أبي سليمان واسمه فيروز ويقال خاقان وهو شيباني الولاء كوفي، روى له الجماعة وهو من كبار اصحاب الشعبي.
المفضل بن مهلهل: روى له مسلم والنسائي وابن ماجه، ثقة كان من العباد قال أبو عوانة في صحيحة: كان من النبلاء.

يحيى بن آدم بن سليمان مولى خالد بن خالد بن عقبة بن أبي معيط فهو قرشي أموي الولاء، روى له الجماعة، ثقة كان جامعاً للعلم.
والنهر أو النهروان: بليدة قديمة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي، وقتال علي رضي الله عنه للخوارج فيها وقع سنة 38هـ، وقتل فيها رئيس الخوارج عبد الله بن وهب وأكثر أصحابه.

وروى الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه قال عن معمر عن سمع الحسن قال: لما قاتل علي رضي الله عنه الحرورية، قالوا: من هؤلاء يا أمير المؤمنين؟ أكفار هم؟ قال: من الكفر فرّوا، قيل، فمنافقين؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، وهؤلاء يذكرون الله كثيراً، قيل: فما هم؟ قال: قوم أصابتهم فتنة فعموا فيها وصمّوا⁽¹⁾.

والحديث شاهد لما قبله وسنده فيه ضعف لانقطاعه في موطنين:

1- ما بين معمر وهو ابن راشد الأزدي والحسن، ومعمر روى له الجماعة قال: خرجت مع الصبيان الى جنازة الحسن وطلبت العلم سنة مات الحسن/ ثقة والحسن هو

الامام البصري.

2 - وما بين الحسن البصري وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، واختلفوا في رؤيته لعلي، واتفقوا على عدم رؤيته بعد خروجه الى الكوفة. وهو عند البيهقي بسند آخر.

قال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحسن بن عبد الله السديري بخسرو جرد أنا أحمد بن محمد بن الحسين الخسرو جرد ثنا داود بن الحسين البيهقي ثنا حميد بن زنجويه ثنا يعلي بن عبيد ثنا مسعر عن عامر بن شقيق عن شقيق بن مسلمة قال: قال رجل من يتعرف البغلة يوم قتل المشركون يعني أهل النهروان؟ فقال علي بن أبي طالب: من الشرك فروا قال: فالمنافقون؟ قال المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلا. قال فما هم؟ قال قوم بغوا علينا فنصرنا عليهم .

في سنده عامر ابن شقيق: ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم والنسائي ليس بالقوي..

والحديث روي بأسانيد ضعيفة في أهل الجمل وأهل الشام أعرضنا عنها هنا مخافة التطويل.

والعمر لله رب العالمين

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

مسألة في الصلاة

خلف المبتدع والمفتون

جمعها و أعدّها الأستاذ:
حذيفة بن سعيد المالكي الأثري

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد..
قال مقبده: فهذا جزء مختصر جمعت فيه مذاهب أئمة الإسلام في مسألة احتدم فيها الخلاف وهي: حكم الصلاة خلف المبتدع، وحاولت أن أسلك فيها سبيل الانصاف، اعتمدت أقاويل أهل الأثر.
وأرجو الله عز وجل أن يرزقني الإخلاص، ويتقبلها مني بالقبول الحسن إنه ولي ذلك والقادر عليه.

فصل في ذكر مجمل الخلاف في الباب

قال القاضي أبو الوليد ابن رشد الحفيد القرطبي (ت 595):
«اختلفوا في إمامة الفاسق، فردها قوم بإطلاق وأجازها قوم بإطلاق، وفرق قوم بين أن يكون فسقه مقطوعاً به أو غير مقطوع به، فقالوا: إن كان فسقه مقطوعاً به أعاد الصلاة المصلي وراءه أبداً، وإن كان مظنوناً استحبت له الإعادة في الوقت، وهذا الذي

اختاره الأبهري (1) تأولا على المذهب.

ومنهم من فرق بين أن يكون فسقه بتأويل أو بغير تأويل مثل الذي يشرب النبيذ ويتأول أفعال أهل العراق، فأجازوا الصلاة وراء المتأول ولم يجيزوها وراء غير المتأول. وسبب اختلافهم في هذا أنه شيء مسكوت عنه في الشرع (أي مسكوت عنه بالنص الصريح)، والقياس فيه متعارض. فمن رأى أن الفسق لما كان لا يبطل صحة الصلاة ولم يكن يحتاج المأموم من إمامه إلا صحة صلاته فقط، على قول من يقول إن الإمام يحمل عن المأموم، أجاز إمامه الفاسق، ومن قاس الإمامة على الشهادة واتهم الفاسق أن يكون يصلي صلاة فاسدة كما يتهم في الشهادة أن يكذب لم يجز إمامته.

ولذلك فرق قوم بين أن يكون فسقه مقطوعا به أو غير مقطوع به، لأنه إذا كان مقطوعا به فكأنه غير معذور في تأويله.

وقد رام أهل الظاهر (2) أن يجيزوا إمامة الفاسق بعموم قوله عليه الصلاة والسلام «يؤم القوم أقرؤهم» (3).

قالوا: فلم يستثن من ذلك فاسقا من غير فاسق، والاحتجاج بالعموم في غير المقصود ضعيف، ومنهم من فرق بين أن يكون فسقه في شروط صحة الصلاة أو في أمور خارجة عن الصلاة بناء على أن الإمام إنما يشترط فيه وقوع صلاته صحيحة (4) اهـ.

قال مقيده: وما يقال في الفاسق يقال في المبتدع، ولابن تيمية، رحمه الله تعالى، سبب آخر لاختلافهم، فقال رحمه الله تعالى:

«يجوز للرجل أن يصلي الصلوات الخمس والجمعة وغير ذلك خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقا باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين. وليس من شروط الائتنام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه ولا أن يمتحنه فيقول: ماذا تعتقد؟ بل يصلي خلف مستور الحال.

ولو صلى خلف من يعلم أنه فاسق أو مبتدع ففي صحة صلاته قولان مشهوران في مذهب أحمد ومالك، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة الصحة (5).

وقال في موضع آخر، رحمه الله تعالى:

«لكن أوسط الأقوال في هؤلاء أن تقديم الواحد من هؤلاء في الإمامة لا يجوز مع القدرة على غيره. فإن من كان مظهرا للفجور أو البدع يجب الإنكار عليه ونهيه عن ذلك، وأقل مراتب الإنكار هجره لينتهي عن فجوره وبدعته. ولهذا فرق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية، فإن الداعية أظهر المنكر فاستحق الإنكار عليه، بخلاف الساكت فإنه بمنزلة من أسر بالذنوب، فهذا لا ينكر عليه في الظاهر، فإن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا

صاحبها ولكن إذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة.

ثم قال: «... فإذا صلى خلف الفاجر من غير عذر فهو موضع اجتهاد للعلماء، منهم من قال: إنه يعيد لأنه فعل ما لا يشرع، بحيث ترك ما يجب عليه من الإنكار بصلاته خلف هذا، فكانت صلاته خلفه منهيًا عنها فبعيدها. ومنهم من قال: لا يعيد. قال لأن الصلاة في نفسها صحيحة، وما ذكر من ترك الإنكار هو أمر منفصل عن الصلاة، وهو يشبه البيع بعد نداء الجمعة» (6) اهـ.

فصل في ذكر مذاهب من شدد في ذلك

جاء في «المنونة» لسحنون عن ابن القاسم رحمهما الله تعالى: «قال: وسألت مالكا عن الصلاة خلف الإمام القديري؟ قال: إن استيقنت أنه قديري فلا تصل خلفه. قال: قلت: ولا الجمعة؟ قال: ولا الجمعة إن استيقنت، قال: وأرى إن كنت تتقيه وتخافه على نفسك أن تصلي معه وتعيدها ظهرا. قال مالك: فأهل الأهواء مثل أهل القدر. قال: ورأيت مالكا إذا قيل له في إعادة الصلاة خلف أهل البدع يقف ولا يجيب في ذلك.

قال ابن القاسم: وأرى في ذلك الإعادة في الوقت (7) اهـ. وقال العتبي القرطبي صاحب الأسمعة المعروفة بـ «العتبية»: «سئل - أي مالك - عن الصلاة خلف الإباضية والواصلية؟ فقال: ما أحبه، فقليل له: فالسكن معهم في بلادهم؟ فقال: ترك ذلك أحب إلي». قال أبو الوليد بن رشد الجد (ت 520هـ): «الإباضية والواصلية فرقتان من فرق الخوارج الذين أعلم النبي (صلى الله عليه وسلم) بخروجهم على المسلمين ومروقهم من الدين. وقوله: في الصلاة خلفهم: لا أحبه، يدل على أنه لا يرى الإعادة على من صلى خلفهم وهو قول سحنون وكبار أصحاب مالك».

ثم ذكر خلافا لذلك عن أئمة المالكية، ثم قال: «فالخلاف في ذلك على وجه القياس راجع إلى قولين: إيجاب الإعادة أبدا على القول بأنهم يكفرون بمآل قولهم، وإسقاط الإعادة جملة على القول بأنهم لا يكفرون بمآل قولهم.

وهذا فيما كان من الأهواء والبدع محتملا للوجهين، إذ منها ما هو كفر صريح فلا يصح أن يختلف في أن الإعادة على من صلى خلفهم، ومنها ما هو هوى خفيف لا يؤول

بمعتقده إلى الكفر، فلا يصح أن يختلف في أن الإعادة غير واجبة على من صلى خلفهم (8).

قال مقيده: قد فصل القرافي (ت 684 هـ) قول المالكية في المسألة وما يوهمه كلام مالك، رحمه الله تعالى، من تعارض، ثم قال بعد بيان أن الخوارج عند مالك ليسوا كغيرهم: «قال - أي صاحب «الطراز» من أئمة المالكية -

وأما أهل البدع والأهواء فلا فرق بينهم على اختلاف طبقاتهم، ولو جوزنا إمامة الفاسق لمنعناها خلفهم لما فيه من تكثير البدع بشهرة الإمامة (9).

قلت: فعاد الأمر إلى تغيير المنكر وهجر المبتدع الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وقال الأثرم: قلت لأبي عبد الله - هو أحمد بن حنبل - الرافضة الذين يتكلمون بما تعرف؟ فقال: نعم، أمره أن يعيد. قيل لأبي عبد الله: وهكذا أهل البدع كلهم؟ قال: لا، إن منهم من يسكت، ومنهم من يقف ولا يتكلم.

وقال: لا تصل خلف أحد من أهل الأهواء إذا كان داعية إلى هواء.

وقال: لا تصل خلف المرجئ إذا كان داعية.

وفي رواية ابن الحارث عن أحمد: لا يصلي خلف مرجئ ولا رافضي ولا فاسق إلا أن يخافهم فيصللي ثم يعيد.

وقال أبو داود: قال أحمد: متى ما صليت خلف من يقول القرآن مخلوق فأعد. قلت: وتعرفه؟ قال: نعم.

قال الخرقى رحمه الله تعالى: «من صلى خلف من يعلن ببديعة أو سكر أعاد (10).

قال مقيده: وحجة هؤلاء ما قدمت لك من كلام ابن رشد الحفيد وابن تيمية وهو العدالة وهجر المبتدع بعموم أدلة ذلك كله، وهي معروفة في مواضعها، وكذلك بعموم أدلة تغيير المنكر. وبالله التوفيق. ولهم أدلة أخرى ستأتي.

فصل في ذكر مذاهب من رخص فيه

قال الإمام ناصر السنة أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، رحمه الله تعالى: «ومن صلى صلاة من بالغ مسلم يقيم الصلاة أجزأته ومن خلفه صلاتهم، إن كان غير محمود الحال في دينه، أي بلغ غاية يخالف الحمد في الدين. وقد صلى أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خلف من لا يحمنون فعالة من السلطان وغيرهم (11).

وقال النووي، رحمه الله تعالى: «ولا تصح الصلاة خلف أحد من الكفار على اختلاف أنواعهم، وكذا المبتدع الذي يكفر ببدعته، فإن صلى خلفه جاهلاً بكفره فإن كان متظاهراً بكفره كيهودي أو نصراني ومجوسي ووثنى وغيرهم لزمه إعادة الصلاة بلا خلاف عندنا. وقال المزني: لا يلزمه.

فإن كان مستتراً به كمرتد ودهري وزنديق ومكفر ببدعة يخفيها وغيرهم فوجهان مشهوران، الصحيح منهما عند الجمهور وقول عامة أصحابنا المتقدمين، وجوب إعادة، وصحح البغوي والرافعي وطائفة قليلون أنه لا إعادة، والمذهب: الوجوب. اهـ.

ثم قال: «وقال القفال وكثيرون من الأصحاب: يجوز الإقتداء بمن يقول بخلق القرآن وغيره من أهل البدع. قال صاحب «العمدة»: هذا هو المذهب.

قلت - أي النووي -: وهذا هو الصواب، فقد قال الشافعي رحمه الله: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم، ولم يزل السلف والخلف يرون الصلاة وراء المعتزلة ونحوهم ومناكحتهم وموارثتهم وأجراً سائر الأحكام عليهم (12) اهـ.

وذكر خلاف أصحاب الشافعي في القائل بخلق القرآن ثم رجح ما ذكرت لك.

وقال الكمال بن الهمام الحنفي (ت 681 هـ) رحمه الله تعالى: «الإقتداء بأهل الأهواء جائز إلا الجهمية والقدرية والروافض الغالية والقائل بخلق القرآن والخطابية والمشبهة، وجملته أن من كان من أهل قبلتنا ولم يغل حتى يحكم (13) بكفره تجوز الصلاة خلفه، وتكرمه (14) اهـ.

ثم جعل يبين أموراً يكفر صاحبها ببدعته فلا تجوز الصلاة خلفهم، إلا أن في التكفير بهذه البدع خلافاً بين الأئمة، وكان السلف يطلقون القول بكفر بعض الفرق لكن دون تعيين. وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة إن شاء الله تعالى فإنها هامة جداً.

هذا، والجهمية والقدرية والقائلون بخلق القرآن صفات للمعتزلة خاصة ولغيرهم كذلك كبعض فرق الخوارج والشيعة. والله أعلم.

وقال أبو محمد ابن حزم الظاهري (ت 456 هـ) رحمه الله تعالى: «وتجوز إمامة الفاسق كذلك، ونكرهه، إلا أن يكون هو الأقرأ والأفقه فهو أولى حينئذ من الأفضل إذا كان أنقص منه في القراءة أو الفقه. ولا أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وله نوب (15).

ثم شرع يدلل بما سيأتي، إن شاء الله تعالى.

وقال القاضي محمد بن علي الشوكاني (ت 1250 هـ) رحمه الله تعالى: «الحاصل أن الأصل عدم اشتراط العدالة وأن كل من صحَّت صلاته لنفسه صحَّت لغيره وقد اعتضد

هذا الأصل بما ذكر المصنف وذكرنا من الأدلة، وبإجماع الصدر الأول عليه وتمسك الجمهور من بعدهم به. فالقائل بأن العدالة شرط كما روي عن العشرة ومالك وجعفر بن مبشر وجعفر بن حرب محتاج إلى دليل ينقل عن ذلك الأصل.
ثم قال: «واعلم أن محل النزاع إنما هو صحة الجماعة خلف من لا عدالة له وأما أنها مكروهة فلا خلاف في ذلك كما في «البحر» (16) اهـ.

فصل في الآثار و مناقشتها

أولاً : آثار مشترطي العدالة

1 - حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: «لا تَوَمنَنَّ امرأةً رجلاً ولا أعرابي مهاجراً ولا يُوَمنَنَّ فاجر مؤمناً إلا أن يقهره بسلطان يخاف سيفه أو سوطه».

* أخرجه ابن ماجه (1081) والبيهقي في «السنن الكبرى» (171/3) من طريق علي بن زيد بن جدعان عن ابن المسيب عن جابر به، وعلي هذا ضعيف.
وله علة أخرى وهي الراوي عن علي بن زيد وهو عبد الله بن محمد العدوي، قال البيهقي بعد رواية الحديث: «عبد الله بن محمد - هو العدوي - منكر الحديث لا يتابع في حديثه. قاله محمد بن إسماعيل البخاري» اهـ.

بل قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. وقال وكيع: يضع الحديث!

2 - حديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يُوَمنُّكم ذو جِرة في دينه».

* ذكر الشوكاني (17) أنه ثبت في كتب جماعة من أئمة أهل البيت كأحمد بن عيسى والمؤيد بالله - هو يحيى بن حمزة (ت 705 هـ) - وغيرهم. وذكره الصنعاني في «سبل السلام» وضعفه (18).

3 - حديث السائب بن خلاد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً أم قوماً فبصق في القبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ: «لا يُصَلِّيَ لكم». فأراد أن يصلي بهم فمنعوه واخبروه بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له عليه السلام فقال: نعم. قال الراوي: حسبت أنه قال له: إنك أذيت الله ورسوله.

* أخرجه أبو داود (481) وسكت عليه. وللحديث شواهد عند ابن حبان والطبراني وقد

حسنه الألباني.

قال مقيداً: هذا أقوى ما عندهم، وليس فيه إلا أفضلية إمامة العدل دون غيره وهو أمر متفق عليه.

4 - قال محمد بن الوليد الزبيدي: قال الزهري: «لا نرى أن يصلى خلف المخنث إلا من ضرورة لا بد منها».

* «علقة البخاري في باب «إمامة المفتون والمبتدع»، ووصله الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في «تغليق التعليق» (19) قال: روى عبد الرزاق (4840): عن معمر، قال: سألت الزهري: هل يؤم ولد الزنا؟ قال: نعم، وما شأنه؟! قلت: والمخنث، قال: لا، ولا كرامة ولا تأتم به. اهـ.

قال الحافظ: «قوله (المخنث) رويناه بكسر النون وفتحها، فالأول المراد به مَنْ فِيهِ تَكَسَّرُ وَيَتَنَّنُ وَتَشَبَّهُ بالنساء. والثاني المراد به مَنْ يُوْتَى، وبه جزم أبو عبد الملك في أحكام ابن التين محتجاً بأن الأول لا مانع من الصلاة خلفه إذا كان ذلك أصل خلقتة. وردَّ بأن المراد من يتعمد ذلك فيتشبه بالنساء، فإن ذلك بدعة قبيحة. ولهذا جوز الداودي أن يكون كل منهما مراداً. قال ابن بطال: ذكر البخاري هذه المسألة هنا لأن المخنث مفتتن في طريقته» اهـ.

قال مقيداً: وإذا حصل الاحتمال بطل الاستدلال، وكلام الداودي وجيه. فهذا ما عند الفريق الأول مع مسألة العدالة وهي طويلة الذيل، وحاصلها: هل يؤخذ برواية المبتدع أم لا؟

والتحقيق أن الأمر راجع إلى صدقه ولا دخل لبدعته في ذلك. وهذا ما حققه جماعة من الأئمة في «مصطلح الحديث» و«الأصول» وهو الذي عمل به أئمة الحديث، ولولا خشية الإطالة لنقلت كلامهم فراجع في «تنقيح الأفكار» للإمام الأثري محمد بن اسماعيل الصنعاني رحمه الله في مبحث حكم رواية المبتدع.

وحجة أخرى لهم: وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ورابعة، وهي هجر المبتدع. وهاتان الحجتان قويتان كما سيأتي بحول الله تعالى بيان ذلك. وبالله نستعين وتأييد.

نائباً : حجج من لم يشترط ذلك

1 - حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يصلون

لكم فإن أصابوا فلكم وإن أخطأوا فلكم وعليهم».

* الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (694)، وأخرجه ابن حبان من وجه آخر، ولفظه: «يكون أقوام يصلون الصلاة، فإن أتموا فلكم ولهم»، وروى الشافعي معناه من طريق صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: «يأتي قوم فيصلون لكم، فإن أتموا كان لهم ولكم، وإن نقصوا كان عليهم ولكم».

وعند النسائي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعا: «لعلكم تدركون أقواما يصلون الصلاة لغير وقتها..» وسيأتي بحول الله ما يشبهه.

قال مقبده: هذا في الإمام الراتب ومن يُجهل حاله فلا يعارض ما سبق.

2 - حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتتون الصلاة عن وقتها؟ قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: «صل الصلاة لوقتها فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة».

وفي رواية: «يا أبا ذر! إنه سيكون بعدي أمراء يمتتون الصلاة، فصل الصلاة لوقتها فإن صليت لوقتها كانت لك نافلة وإلا كنت قد أحرزت صلاتك».

* أخرجه أحمد (147/5) ومسلم (648). هذا الحديث الأول. وأما الثاني فأخرجه أحمد (149/5) ومسلم بعد الحديث السابق.

قال مقبده: وهذه هي الصلاة خلف أمراء الجور وفيها آثار عن السلف تأتي بها الآن. على أن الحديث في أمراء بني أمية وكانوا مسلمين مقيمين للشرائع لكن كان فيهم ظلم، وكانوا يؤخرون الصلاة عن الوقت المختار لا عن أصل الوقت كما قال النووي في شرح الحديث. فتنبه!

3 - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الجهاد واجب عليكم مع كل أمير، برا كان أو فاجرا، والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبائر، والصلاة واجبة على كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبائر».

* أخرجه أبو داود (594) ومن طريقه البيهقي (121/3) والدارقطني (57/2) من طريق مكحول عن أبي هريرة مرفوعا به. وقال البيهقي في «المعرفة»: إسناده صحيح إلا أن فيه إرسالاً بين مكحول وأبي هريرة.

وقال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة والرواة دون مكحول ثقات. وساق عدة طرق للحديث ثم قال: ليس في هذه الأحاديث ما يثبت. وقال العقيلي: ليس في هذا المتن إسناده يثبت. ونقل عن أحمد وقد سئل عن هذا الحديث فقال: ما سمعنا

بهذا (21) اهـ

4 - حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلوا على من قال لا إله إلا الله، وصلوا خلف من قال لا إله إلا الله». * أخرجه الدار قطني (56/2) من طرق لا تثبت مدارها على ضعفاء وكذابين، ولهذا الحديث ألفاظ كثيرة لا تثبت، وقال ابن الملقن في «البدر المنير»: هذا الحديث من جميع طرقه لا يثبت.

5 - عن عبيد الله بن عدي بن الخيار أنه دخل على عثمان رضي الله عنه وهو محصور، فقال له: إنك إمام عامة ونزل بك ما نرى ويصلي لنا إمام فتنة وتخرج، فقال له عثمان: إن الصلاة أحسن ما يعمل الناس فإذا أحسن الناس فأحسن معهم وإذا أسأوا فاجتنب إساءتهم. * وهو في «صحيح البخاري» (695).

6 - عن عمر بن هانئ قال: بعثني عبد الملك بن مروان بكتب إلى الحجاج فأتيته وقد نصب على البيت أربعين منجنيقا. فرأيت ابن عمر إذا حضرت الصلاة مع الحجاج صلى معه وإذا حضر ابن الزبير صلى معه، فقلت له: يا أبا عبد الرحمن! أتصلي مع هؤلاء وهذه أعمالهم؟ فقال: يا أخا الشام! ما أنا بحامد. ولا نطيع مخلوقا في معصية الخالق. قال: قلت: ما تقول في أهل الشام؟ قال: ما أنا حامد. قلت: فما تقول في أهل مكة؟ قال: ما أنا بعاذر يقتلون على الدنيا يتهافتون في النار تهافت الذباب في الرق. قلت: فما تقول في هذه البيعة التي أخذ علينا مروان؟ قال: قال ابن عمر: كنا إذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يلقنا فيما استطعنا.

* أخرجه البيهقي (121/3)، وفيه الوليد بن مسلم صرح بالتحديث عن فوقه لكن عن بعد ذلك، وهو مدلس تدليس التسوية. وله طريق عند ابن أبي شيبة صحيحها الألباني (22). وقريب من هذا ما ذكره سعيد بن منصور عن نافع أنه كان يصلي مع الخشبية والخوارج زمن ابن الزبير رضي الله عنهما، والخشبية فرقة من الشيعة اعتزلت القتال وأخذت سيوفا من خشب. وكذلك أخرجه البيهقي نفسه (122/3) لكن بلفظ، كان يسلم على الخشبية والخوارج. وفيه أنه قال: من قال حي على الصلاة أجبتة ومن قال حي على الفلاح أجبتة ومن قال حي على قتل أخيك المسلم وأخذ ماله قلت: لا.

7 - حديث جعفر بن محمد عن أبيه أن الحسن والحسين عليهما السلام كانا يصليان خلف مروان. قال: ف قيل: ما كانا يصليان إذا رجعا إلى منازلهما؟ فقال: لا والله ما كانا يزيدان على صلاة الأئمة.

* رواه البيهقي (122/3) قال الالباني: وهذا سند صحيح على شرط مسلم إن كان أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم قد سمع من جدِّه الحسن والحسين. فقد قيل أنه لم يسمع من أحد من الصحابة. والله أعلم.

8- وعن معاوية بن صالح عن عبد الكريم البكاء قال: أدركت عشرة من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) كلهم يصلي خلف أئمة الجور.

* رواه البيهقي (122/3). والبكاء هذا لا يحتج بحديثه كما حقق ذلك الإمام الناقد أبو عبد الله الذهبي في «الميزان».

قال مقيده: فهذا ما احتجوا به وهو دليل على مشروعية الصلاة خلف أئمة الجور ونوابهم لا على مشروعية الصلاة خلف المبتدع والفاجر إذا أمكن اعتزاله وهذا مذهب الجمهور.

تنبيه هام في أن الصلاة خلف الحكام ونوابهم ليست مما نحن فيه

وذلك أنه لم يقل أحد من أئمة الإسلام والسنة بجواز هجر المساجد والجمعة والجماعات لأجل بدعة أو جور الأئمة إلا بعض السلف وبدعوا لذلك كالحسن بن صالح بن حي، رحمه الله تعالى وغفر له.

قال عبيد بن يعيش عن خلاد بن يزيد الجعفي: جاعني سفيان بن سعيد - هو الثوري - إلى ههنا، فقال: الحسن بن صالح مع ما سمع من علم وفقه يترك الجمعة ثم قام فذهب. وعن أبي سعيد الأشج، سمعت ابن إدريس يقول: ما أنا وابن حي؟! لا يرى جمعة ولا جهادا.

وذكره يحيى بن سعيد القطان فقال: لم يكن بالسكة.

قال مقيده: وهذا مع جلالة الحسن وعبادته وتآله وكثرة حديثه (23). فتأمل جيدا مسلك أئمة السلف معه لتفهم مذهبهم في الباب.

ولذلك قال الامام ابن قدامة المقدسي، رحمه الله تعالى: «فأما الجمع والأعياد فإنها تصلى خلف كل بر وفاجر، وقد كان أحمد يشهد بها مع المعتزلة، وكذلك العلماء الذين في عصره».

وقد روي أن رجلا جاء محمد بن النضر (ت 291 هـ) فقال له: إن لي جيرانا من أهل الأهواء، لا يشهدون الجمعة، قال: حسبك، ما تقول في من يرد على أبي بكر وعمر؟ قال: رجل سوء. قال: فإن رد على النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: يكفر. قال: فإن رد على

العلي الأعلى؟ ثم غشي عليه ثم أفاق، فقال: ربوا عليه، والذي لا إله إلا هو فإنه قال: (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) [البقرة 9] وهو يعلم أن بني العباس سيلونها.

ولأن هذه الصلاة من شعائر الإسلام الظاهرة، ويليها الأئمة دون غيرهم. فتركها خلفهم يفضي إلى تركها بالكلية، إذا ثبت هذا فإنها تعاد خلف من يعاد خلفه غيرها.

قال أحمد: أما الجمعة فينبغي شهودها، فإن كان الذي يصلي منهم أعاد. وروي عنه أنه قال: من أعادها فهو مبتدع.

وهذا يدل بعمومه على أنها لا تعاد خلف فاسق ولا مبتدع، لأنها صلاة أمر بها، فلم تجب إعادتها كسائر الصلوات (24) اهـ.

ثم قال: «فإن كان المباشر لها عدلاً والمتولى له غير مرضي الحال لبدعته أو فسقه لم يعدها. نص عليه. وقيل له: إنهم يقولون إذا كان الذي وضعه يقول بقولهم فسدت الصلاة. قال: لست أقول بهذا. ولأن صلاته إنما ترتبط بصلاة إمامه فلا يضر وجود معنى في غيره كالحدث أو كونه أمياً» (25) اهـ. (الأمي في عرفهم من لا يقرأ الفاتحة).

قال مقبده: وهذا مع أن أحمد كان يكفر المعتزلة والجهمية لكن لا على التعيين ومع ذلك يبدع من يهجر جمعهم وجماعاتهم.

ولذلك قال شيخ الإسلام: «وإنما ندع مثل هذه الصلوات خلف الأئمة أهل البدع كالرافضة ونحوهم ممن لا يرى الجمعة والجماعة إذا لم يكن في القرية إلا مسجد واحد. فصلاته في الجماعة خلف الفاجر خير من صلاته في بيته منفرداً لئلا يفضي إلى ترك الجماعة مطلقاً».

وقال قبل ذلك: «ومن أنكر مذهب الروافض وهو لا يصلي الجمعة والجماعة بل يكفر المسلمين فقد وقع في مثل مذهب الروافض، فإن من أعظم ما أنكره أهل السنة عليهم تركهم الجمعة والجماعة وتكفير الجمهور» (26) اهـ.

قلت: ولأجل هذا المعنى ذهب مالك والشافعي وغيرهم إلى منع تعدد الجماعات في المسجد الواحد سدا للذريعة. وإن كان الدليل يدل على عكس ما ذهبوا إليه رحمهم الله تعالى.

قال الإمام أحمد شاكر رحمه الله تعالى: «وإنك لتدخل كثيراً من مساجد المسلمين فتري قوما يعتزلون الصلاة مع الجماعة طلباً للسنة زعموا! ثم يقيمون جماعات أخرى لأنفسهم ويظنون أنهم يقيمون الصلاة بأفضل مما يقيمها غيرهم، وإن صدقوا لقد حملوا من الوزر ما أضاع أصل صلاتهم، فلا ينفعهم ما ظنوه من الإنكار على غيرهم في ترك

بعض السنن والمندوبات. وترى قوما آخرين يعتزلون مساجد المسلمين ثم يتخذون لأنفسهم مساجد أخرى ضرارا وتفريقا للكلمة وشقا لعصا المسلمين. نسال الله العصمة والتوفيق وأن يهدينا إلى جمع كلمتنا، إنه سميع الدعاء» (27) اهـ.

وقال الطحاوي الإمام رحمه الله تعالى في «عقيدته» التي حكاها عن الأئمة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ووافقه عليها أئمة السنة بل والأشاعرة والماتريدية وشرحوها بما يفيد ما ذكرناه أنفا قال: «ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة وعلى من مات منهم» (28) اهـ.

فصل في المذهب المختار منها

قال مقيده: والذي يترجح مما سبق من الأقاويل أن الصلاة خلف المبتدع صحيحة، ولا حاجة لإعادتها لأن الأدلة دلت على أن خطأ الإمام عليه، وصوابه له ولمأموميه. وقال الحسن البصري: صل وعليه بدعته كما علقه البخاري رحمه الله تعالى ووصله غيره. وهذا فعل السلف ذكرناه لك مفصلا مبينا.

وأما ما ذهب إليه مالك وأحمد، فأقول أولا: رضي الله عن مالك وأحمد وجزاها عن الإسلام خيرا، وليس هذا مذهباً لهما فحسب، وما كانت تلك الآثار لتغييب عنهما أئمة الحديث والسنة والأثر في زمانهما، فنحن نقول بقولهما لكن في محله فإذا وجد إمام مفتون مبتدع وكان في الهجر مصلحة هجرناه لمسجد آخر فيه محمود الحال، وإلا فهما أول من يأمر بالصلاة خلفه وعدم هجران المساجد، فارجع لكلامهما الذي سقته لك وتمعنه جيدا.

أما مسألة إعادة الصلاة خلف بعض أهل البدع فإذا لم يكفر فلا حاجة للإعادة، فإن السلف - كما رأيت - كانوا يصلون خلف أفجر الخلق ولا يعيدون.

وما روي عن سعيد بن جبير وغيره من أنهم كانوا يتظاهرون بالصلاة خلف الحجاج خوفا من سطوته فذلك لأنهم كانوا يرون كفره (29) لتعديه الحدود وخروجه عن الشرع، وغيرهم يخالفهم في ذلك كابن عمر رضي الله عنهما وهو أعلم وأورع، ولهم اجتهدهم رحمهم الله أجمعين.

ومسألة هجر المبتدع معروفة عند العلماء، وقد اشتط فيها قوم حيث فهموا نصوص الشرع على غير محاملها وتسبب آخرون وتساهلوا، وضابطها هو أن الهجر وسيلة لا غاية فإذا أنتج مصلحة استخدم وإلا فلا.

وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له ضابطه وفقهه معلوم معروف لمن بحث فيه، وهذه رؤوس مسائل تركت تفصيلها مخافة الإطالة.

وبقيت مسألة هامة يذكرها أهل العلم، وهي الصلاة خلف المكفر ببدعته لسوء تأويله فقد قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كلاماً نفيساً شافياً، فقال:

«وأما الصلاة خلف من يكفر ببدعته من أهل الأهواء فهناك قد تنازعوا في نفس صلاة الجمعة خلفه. ومن قال إنه يكفر أمر بالاعادة لأنها صلاة خلف كافر. لكن هذه المسألة متعلقة بتكفير أهل الأهواء، والناس مضطربون في هذه المسألة، وقد حكي عن مالك فيها روايتان، وعن الشافعي فيها قولان وعن الإمام أحمد أيضاً فيها روايتان.

وكذلك أهل الكلام فذكروا للأشعري فيه قولين. وغالب مذاهب الأئمة فيها تفصيل.

وحقيقة الأمر في ذلك: أن القول قد يكون كفراً، فيطلق القول بتكفير صاحبه ويقال: من قال كذا فهو كافر، لكن الشخص الذي قاله لا يحكم بكفره حتى تقوم الحجة عليه التي يكفر تاركها».

ثم قال كلاماً حتى قال: «وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات عذرة الله بها.

فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كأننا من كان، سواء في المسائل النظرية أو العملية. هذا الذي عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجماهير أئمة الإسلام» (30).

قال مقيده: وهذا كلام نفيس وتفصيل عجيب تنبئ عليه الخناصر. وقد وقفت على كلام عجيب مائع للإمام محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى، ذكره عنه الإمام أبو الطيب صديق حسن خان وأقره لولا خشية الإطالة لنقلته برمته لعظيم فائدته والله المستعان.

فراجع في مبحث (من يستحق القتل حداً: فصل المرتد) من «الروضة الندية» (31).

خاتمة ختم الله لنا بالحسنى وزيادة

ولنلخص ما توصلنا إليه في بحثنا هذا في نقاط توضح مقصوده فنقول وبالله التوفيق:

1 - تصح الصلاة خلف كل من صلاته صحيحة وإن كان أفجر خلق الله تعالى ما لم يكفر.

- 2 - من وقع في كفر فعلا أو قولا متأولا تجوز الصلاة خلفه لأنه ليس كل من وقع في الكفر كفر إلا إذا تبين كفره بالدلائل كما في مبحث المتأولين.
 - 3 - وإمام المسلمين الحاكم بما أنزل الله تعالى ونوابه في المساجد يجب الصلاة خلفهم وإن جاروا وخالفوا ما لم يكفروا كفرا لا شبهة فيه.
 - 4 - ومساجد المسلمين لا يجوز هجرها وإن كان أئمتها مفتونين أو منحرفين وليتق الله امرؤ ما استطاع.
 - 5 - والفاجر والمبتدع إن كان من هو خير منهما قدم، فإن تقدما وكان في هجرهما وترك الصلاة خلفهما مصلحة فذلك أولى وأفضل.
 - 6 - وفي هذا الباب تراعى أكبر المصالح وتدفع المفاسد قدر الاستطاعة وإلا ارتكب أخف الضررين كما هو مقرر عند الفقهاء في باب الضرورات.
 - 7 - ثم بعد هذا كله فالمؤمن يسعى لإصلاح أئمة المساجد بالنصح لهم والتقرب إليهم، أما الغلظة فهي آخر الدواء، قال تعالى: (فيما رحمه من الله لنت لهم، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك) [آل عمران: 159].
- قال مقيده: وإلى هنا انتهى بنا المطاف، فقدمنا لك هذه التحف والقطاف، فما كان من حق فمن الله تعالى، وما كان من خطأ وباطل فمني ومن الشيطان، وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل، والحمد لله وصلى الله على الحبيب محمد وآله وصحبه وسلم.

والله اعلم بالصواب

المواهب

- 1/ هو أبو بكر محمد بن عبد الله التميمي المالكي البغدادي. انتهت إليه رئاسة المالكية في عصره بالعراق. وتوفي ببغداد سنة 375 هـ. راجع «الديباج المذهب» (2/206).
- 2/ سيأتي كلام ابن حزم إن شاء الله. وليس الأمر خاصا به بل هو قول جماعة كما سيظهر بحول الله.
- 3/ الحديث أخرجه البخاري معلقا، ومسلم (673) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.
- 4/ «الهداية» ومعه «بداية المجتهد» (3/187).
- 5/ «مجموع الفتاوى» (23/351).
- 6/ «مجموع الفتاوى» (23/342 - 344).
- 7/ «المعونة» (1/177) بتحقيق أحمد عبد السلام.

- 8/ «البيان والتحصيل» (1/ 443 - 444) تحقيق د. محمد حجي.
- 9/ «الذخيرة» (2/ 240) بتحقيق سعيد أعراب.
- 10/ نصوح أحمد هذه نكرها الإمام الحافظ أبو محمد بن قدامة المقدسي (ت 620 هـ) في «المغني» (3/ 16) بتحقيق التركي.
- 11/ «السنن والآثار» (4/ 213) للبيهقي. بتحقيق قلنجي.
- 12/ «المجموع» (4/ 148 - 151) بتكملة المطيعي.
- 13/ في نسختي (لم يحكم) ولا وجه له.
- 14/ «شرح فتح القدير» (1/ 390) بتحقيق عبد الرزاق المهدي.
- 15/ «المحلي» (4/ 213) بتحقيق شاكر.
- 16/ «نيل الأوطار» (3/ 201) ويمثل كلامه قال الصنعاني قبله وصديق خان بعده وجماعة.
- 17/ «نيل الأوطار» (3/ 199).
- 18/ «سبل السلام» (2/ 62).
- 19/ (2/ 293).
- 20/ «فتح الباري» (2/ 223).
- 21/ راجع للتوسع «إرواء الغليل» (2/ 204) للعلامة أبي عبد الرحمن الألباني حفظه الله تعالى.
- 22/ راجع «إرواء الغليل» (2/ 303) فقد أورد طرق الحديث ورواياته.
- 23/ راجع ترجمته في «تهذيب الكمال» (6/ 177) للمزي . وسير أعلم النبلاء» (8/ 361) للذهبي وانظر كلم السلف فيه، رحمه الله تعالى وغفر له.
- 24/ «المغني» (3/ 22) لابن قدامة.
- 25/ نفس المصدر.
- 26/ «مجموع الفتاوى» (23/ 255).
- 27/ «حاشية سنن الترمذي» (1/ 431).
- 28/ راجع «شرح الطحاوية» لابن أبي العز وجل كتابه نقول عن ابن تيمية وابن القيم وابن كثير وهو شيخه. (ص 373).
- 29/ ذكر ابن أبي شيبة في كتابه «الإيمان» أسماء جماعة من السلف كفروا بالحجاج وقتلوه منهم سعيد بن جبير.
- 30/ «المجموع» (23/ 345 - 346) وراجع للاستزادة «ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة» للقرني.
- 31/ (2/ 623) منها ط دار الأرقم بتحقيق محمد صبحي حسن الحلاق.

محمد ﷺ : جذوة الحب

الأستاذ عبد الرحمن السّماوي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله..

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أشدّ أمتي لي حباً ناس يكونون بعدي، يودّ أحدهم لو رأني بأهله وماله» [رواه مسلم].
إعلم أن شخصية المسلم الصحابي تكوّنت من خلال عوامل ثلاثة:-

أولها: القرآن الكريم.

ثانيها: السنة النبوية.

أما العامل الثالث فهو شخص النبي صلى الله عليه وسلم..

والفصل هنا بين السنة النبوية وبين شخص النبي صلى الله عليه وسلم له ضرورة في بعض الأبحاث والتفصيلات ليس هذا مكان بسطها.

شخص النبي صلى الله عليه وسلم كمثال ونموذج لهذا الدين، ونموذج للكمال الإنساني كان وجوده في الواقع معهم مهم في تكوين الشخصية الفريدة للمسلم الصحابي، فالإنسان المحب يعظم ويرتقي كلّما كان محبوبه عظيماً، إذ وجود الحبيب من أقوى عوامل تكوين الشخصية، بل الحب نفسه هو أكسير الحياة وأساسها كما يقول ابن القيم، وفقدان المرء لهذه الجذوة تجعله بارداً عاجزاً ضعيفاً..

حسن بن ثابت- شاعر الرسول النبي صلى الله عليه وسلم- فداه رسول الله صلى الله

عليه وسلم بنفسه، ودعا له بتأييد أمين الوحي له، وسمى شعره نبالا، هي خصال الواحدة منها تكفي لتملأ النفس عزة ورفعة، فكيف إذا اجتمعت في شخص واحد. كيف غاص حسّان الشاعر في هذا المثال العظيم وهذه الشخصية الأسيرة؟ ماذا وجد فيها؟ وماذا استهواه فيها؟ - قال حسّان:-

وأحسن منك لم تر قط عيني وأجمل منك لم تلد النساء
خلقت مبرراً من كل عيب كأنك قد خلقت كما تشاء

إن كان الشعر يقاس بصدق المقال وحسن البيان فما أظن أن شعرا في المدح يصدق كما صدق هذا الشعر، وما أظن أن أحدا يبلغ في المدح مبلغه، مع سهولته على النفس ورقته عند قرائته، لو قال حسّان:- وأحسن منك لم تر قط عيني، ل قيل له: لكنك لم تر كل البشر، فقد رأيت القليل وفاتك الكثير، أما بعد قوله:- وأجمل منك لم تلد النساء، فقد قطع فيه هذه الظنون وأتى عليها من أصلها، فحكمي على الغائب هو نفس حكمي على الحاضر.

ثم إنه يصف في ممدوحه اجتماع حسن الظاهر مع جمال الباطن، إنه جمال الخلقة حين تجتمع مع حسن الخلق، وهو خلق فطري مجبول عليه لا يتكلفه:- خلقت مبرراً من كل عيب... لكن هل هو خلق يستحقه أم هو غير مدرك له؟ لا إنه خلق يحس به، ولو لم يجبل عليه لطلبه وسعى له. كأنك قد خلقت كما تشاء.

فبالله عليك هل هناك أسمى من هذا المخرج في مدح الخالق المنان على عبده بهذا الرسول، مع مدحه كذلك لهذا المخلوق الحبيب... كأنك قد خلقت كما تشاء.

روي أن عائشة رضي الله عنها طلب منها أن تصف رسول الله النبي صلى الله عليه وسلم فقالت:- والله كما قال شاعره حسّان بن ثابت رضي الله عنه:-

حتى يبدو في الدأجي البهيم جبينه يلح مثل مصباح الدجى متوقد
فمن كان أو من قد يكون كالحمد نظام لحق أو نكال لملحد

نعم إنها المقدمات اللازمة لحصول المحبة، وإلا فكيف للمرء أن يمثل قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين» دون أن تبهره مقدمات هذه المحبة من المحبوب. وهي تراها كما هي كأختها السابقة:- جبين مثل مصباح الدجى، جمال يريح النفس، يصفه رجل محب يعبر عن نفوس جمعاء حوله تتملأ منه، ترنو له محبة وشغفا.. ثم...- هو نظام الحق في بنائه لنفوس أصحابه، وفي بنائه لمجتمع الخير الذي هو فيه، أما لأعدائه وخصومه فهو النكال، إنه الرحيم بأصحابه، الناكل بأعداء الدين، «لقد كان خلقه القرآن».. فذاك الأب والام.
ثم انظر إلى ما قاله أصيد بن سلمة -من بني كلاب:-

إن الذي سمك السماء بقدرته	حتى علا في ملكه فتوحداً
بعث الذي لا مثله في ما مضى	يدعو لرحمته النبي محمداً
ضخم الدسيعة، كالغزالة وجهه	قرن تازر بالمكارم وارتدى
فدعا العباد بدينه فتتابعوا	طوعاً وكرها مقبلين على الهدى

إنه لا يمكن للأوامر والزواجر أن تنتظم في نفس الإنسان سلوكاً صادقاً وحركة راغبة تؤثر دون أن يخالطها الحب، ولا يمكن أن يمثل الرجل أمر رجل دون أن يحبه، وأن تمتلأ نفسه بالتبجيل والتعظيم له، فهو به وحده إن وقع في القلب وغزا النفس وجود الرجل بنفسه فداءً لمحبيه، ويبدل المال من أجل بسمة من وجهه، ويهجر لذيق الحياة من أجل كلمة رضا، فبالحب وحده يقول حسان:-

فإن أبي ووالده وعرضي لعرض محمد منكم وقاء

إي والله.. لولا الحب لهذا النبي العظيم لما قال حسان هذا، وهم لا ينسون في مقالهم وحديثهم أن يذكروا هذا الحب وأن يعبروا عن هذه المشاعر العظيمة في أشد الحالات وأصعبها، يقول سماك بن خرشة (أبو بجانة) رضي الله عنه في حضرة الموت والقتال:-

أنا الذي عاهدني خليلي	ونحن بالسفح لدى النخيل
أن لا أقوم الدهر في الكيول	أضرب بسيف الله والرسل ²

(1) الدسيعة: الجفنة الواسعة والمائدة الكريمة، والدميع من الإنسان:- العظم الذي فيه الترقوتان. والقرن من القوم:- سيدهم، تازر: لبس الإزار.

(2) صلى الله عليه وسلم، والكيول: مؤخر الصفوف.

فهو خليلهم وحبيبهم، يحسّون بها عند كلّ أمر وعند حضور كلّ عهد.
وهذا ليس حضور واحد بل هو حضور الجميع.. يقول الطّفيّل بن عمرو بن طريف
الدّوسي:-

ألا أبلغ لديك بنّي لؤي	على الشّنان والغضب المردي
بأنّ الله ربّ العرش- فرد	تعالى جدّه عن كلّ ند
وأنّ محمّدا عبد رسول	دليل هديّ، وموضع كلّ رشّد
رأيت دلائلاً قد أنبأتني	بأنّ سبيله يهدي لقصد
وأنّ الله جلّله بهاء	وأعلى جدّه عن كلّ جد

ويقول ظبيان بن كراد الإيادي:-

فأشهد بالبيت العتيق وبالصفاء	شهادة من إحسانه متقبّل
بأنّك محمود لدينا مبارك	وفي أمين صادق القول مرسل

ويقول قطن بن حارثة العليمي الكلبي:-

رأيتك يا خير البرية كلّها	تبثّ نضاراً في الأرومة من كعب ¹
أغرّ كان البدر سنة وجهه	إذا ما بدا للنّاس في حلل العصب ²
أقمت سبيل الحقّ بعد إعوجاجها	وبيت اليتامى في السّقاية والجذب

قال عبد الله بن هشام:- كنّا مع النّبيّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم وهو أخذ بيد عمر بن الخطّاب، فقال له عمر:- يا رسول الله، لأنّك أحبّ إليّ من كلّ شيء إلا من نفسي، فقال النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم:- لا والذي نفسي بيده، حتّى أكون أحبّ إليك من نفسك، فقال له عمر:- فإنّه الآن والله لأنّك أحبّ إليّ من نفسي، فقال النّبيّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم:- الآن يا عمر..

رحمة الله

(1) النّضار: الذهب الخام. الأرومة: أصل الشّيء.

(2) العصب: من برود اليمن.

بغية القاصد في بيان قواعد المصالح والمفاسد ③

سلسلة:
الذب الأحمد
عن شريعة أحمد

بقلم الشيخ/
أبي الوليد الأنصاري

فصل في أن التوحيد أصل المصالح كما أن الشرك بالله تعالى أصل المفاسد

فإن الله سبحانه بعث الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وأنزل عليهم الكتب لمسألة واحدة ولغاية عظيمة وهي توحيد الله وحده سبحانه والكفر بالطاغوت، كما قال تعالى: (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) [النمل 36] وقال سبحانه: (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) [الأنبياء 25]، وأعلم أنه ما من خير يرجوه العبد في الدنيا والآخرة وما من أصل من أصول البر والطاعات إلا وعمدته توحيد الله تبارك وتعالى، وكل مصلحة يرتجىها العبد ويسعى في تحصيلها فإنها فرع عليه، ومردّها إليه، حتى أن الأنفس والأموال وهي من الكليات التي جاءت الشريعة بحفظها لتبذل لأجله، وما فريضة الجهاد التي كتبها الله تبارك وتعالى على عباده مع كونها كرها لهم - لما فيها من بذل النفوس والأموال وتلف كل - إلا لأجل إحقاق الحق بنشر كلمة التوحيد ولتكون هي العليا، وفي المقابل فإنه ما من مفسدة تقع في العباد من مفسد الدنيا والآخرة فيتضررون بها في معاشهم وأرزاقهم وأمنهم إلا والشرك بالله تعالى أصل لها، ولذلك عظم الله تبارك وتعالى شأن التوحيد في كتابه، حتى أنك لا تجد سورة من كتاب الله تعالى إلا وهي داعية إلى التوحيد مقررّة له، وكذا ما ذكره ربنا تبارك وتعالى عن أنبيائه ورسله مما قصه عنهم في القرآن الكريم فكله مقرر لذلك

الأصل العظيم، وعليه كانت الخصومة بين الرسل صلوات الله وسلامه عليهم وبين أقوامهم كما حكى ربنا تبارك وتعالى عن نوح صلوات الله وسلامه عليه فقال: (لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم...) [الاعراف 59] وعن هود عليه السلام فقال: (والى عاد أخاهم هوداً قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره أفلا تتقون) [الاعراف 66] وعن صالح عليه السلام فقال: (والى ثمود أخاهم صالحاً قال يقوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره قد جاءتكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تاكل في أرض الله ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب أليم) [الاعراف 160] وعن شعيب عليه السلام فقال: (والى مدين أخاهم شعيباً قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره قد جاءتكم بينة من ربكم فأنفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين) [الاعراف 161] (1) وعن لوط عليه السلام (كذبت قوم لوط المرسلين * إذ قال لهم أخوهم لوط ألا تتقون * إني لكم رسول أمين * فاتقوا الله وأطيعون * وما أسئلكم عليه من أجر إن أجرى إلا على رب العالمين * أتأتون الذكران من العالمين * وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عاون) [الشعراء 160-166] وعن موسى عليه السلام (قال فرعون وما رب العالمين * قال رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتم مؤمنين * قال لمن حوله ألا تستمعون * قال ربكم ورب آبائكم الأولين * قال إن رسواكم الذي أرسل إليكم لمجنون * قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون) [الشعراء 23-28] وعن إبراهيم عليه الصلوة والسلام (وإبراهيم إذ قال لقومه اعبدوا الله واتقوه ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون * إنما تعبدون من دون الله آوثاناً وتخلقون إفكاً إن الذين تعبدون من دون الله لا يملكون لكم رزقاً فابتغوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له إليه ترجعون * وإن تكذبوا فقد كذب أمم من قبلكم وما على الرسول إلا البلاغ المبين) [الأنبياء 16-18] فهذه الآيات وغيرها كثير تشهد بأن أصل دعوة الأنبياء والرسل أصل واحد وأنها سبيل لا يتبدل ولا يتغير، وكما عظم الله تعالى شأن الدعوة إلى التوحيد بنقله عن الرسل وبيان أنه أصل دعوتهم عظيمة كذلك بنقله عن غيرهم فقال تعالى عن لقمان الحكيم: (وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم) [لقمان 13] وقال تعالى عن الرجل الصالح في سورة يس: (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يقوم أتبعوا المرسلين * أتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون * وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون * أأخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضر لا تغني عني شفاعتهم شيئاً ولا ينقذون * إني إذا لفي ضلال مبين) [يس 20-24] وقال عن مؤمن آل فرعون: (وقال رجل

مؤمن من آل فرعون يكتُم إيمانه أُنْقَلَتون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم وإن يك كاذباً فعليه كذبه وإن يك صادقاً يصيبكم بعض الذي يعدكم إن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب * يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في الأرض فمن ينصرنا من بأس الله إن جاءنا قال فرعون ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد * وقال الذي آمن يا قوم إنني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب * مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم وما الله يريد ظلماً للعباد * ويا قوم إنني أخاف عليكم يوم التَّنَاد * يوم تولون مدبرين ما لكم من الله من عاصم ومن يضلل الله فما له من هاد) إلى قوله تعالى: (وقال الذي آمن يا قوم اتَّبِعُون أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ * يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار) إلى قوله تعالى: (ويا قوم ما لي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار تدعونني لأكفر بالله وأشرك به ما ليس لي به علم وأنا أدعوكم إلى العزيز الغفار * لا جرم أنما تدعونني إليه ليس له دعوة في الدنيا والآخرة وأن مردنا إلى الله وأن المسرفين هم أصحاب النار * فستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمري إلى الله والله بصير بالعباد)

[غافر الآيات 28 - 33، 38 - 39، 41 - 44]، وقال سبحانه عن الذين أوتوا العلم من قوم قارون: (وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحاً ولا يلقاها إلا الصابرون) [القسم 80] وقال سبحانه عن الجن: (قل أوحى إليّ أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرأنا عجبا * يهدي إلى الرشاد فأمنّا به وإن نشرك بربنا أحدا * وأنه تعالى جد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولداً) [الجن 1 - 3] وقال عنهم كذلك سبحانه: (وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا أنصتوا فلما قضي ولوا إلى قومهم منذرين * قالوا يا قومنا إنا سمعنا كتاباً أنزل من بعد موسى مصدقاً لما بين يديه يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم * يا قومنا أجبوا داعي الله وأمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ويجرّكم من عذاب أليم * ومن لا يجب داعي الله فليس بمعجز في الأرض وليس له من دونه أولياء أولئك في ضلال مبين) [الأنعام 29 - 32] وقال تعالى عن الملائكة البررة الكرام عليهم السلام (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتَّبِعُوا سَبِيلَكَ وقهم عذاب الجحيم * ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم * وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته وذلك هو الفوز العظيم) [غافر 7 - 9] وعن الهدد من العجماوات قوله لسليمان عليه السلام عن قوم سبأ: (إنني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم * وجدتها وقومها يسجدون للشمس من نون الله وزين لهم الشيطان أعمالهم وصدهم عن

السبيل فهم لا يهتدون * ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السماوات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون * الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم) [النمل 23-26].

فهذه النقول كلها من أوثق طريق وأحسنه عن أنبياء الله ورسله وملائكته والصالحين من عباده من الأنس والجن، والطير من مخلوقاته، كلها دالة على أن أصل الدين واحد وأنه قائم على توحيد الله تعالى في ألوهيته، وتوحيده في ربوبيته، وإخلاص الدين له وحده لا شريك، وإفراده سبحانه بالحكم والتشريع، وبهذه الدعوة القويمية، التي هي الملة الحنيفية ملة أبينا إبراهيم، بعث رسولنا صلوات الله وسلامه عليه، فدعاهم أول ما دعاهم إلى توحيد الله تبارك وتعالى، وبه كان يبعث رسله إلى البلاد ففي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه قال -واللفظ للبخاري-: لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى نحو أهل اليمن قال له إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا صلوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة من أموالهم تؤخذ من غنيهم فترد على فقيرهم، فإذا أقرؤا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس، وفي كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الذي بعث به مع دحية بن خليفة الكلبي إلى هرقل «بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد بن عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين، ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون» والحديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي وهو جزء من حديث طويل عن ابن عباس رضي الله عنه، ورسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل عليه قوله تبارك وتعالى: (وأنذر عشيرتك الأقربين)، قام فقال: يا معشر قريش أو كلمة نحوها «اشتروا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً، يا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا فاطمة بنت محمد (صلى الله عليه وسلم) سليني ما شئت من مالي، لا أغني عنك من الله شيئاً» وفي حديث آخر أن الآية لما نزلت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صعد الصفا فهتف «يا صباحاه» فقالوا من هذا؟ فاجتمعوا إليه فقال: أرأيتم إن أخبرتكم أن خيلاً تخرج من سفح هذا الجبل أكنتم مصدقي؟ قالوا ما جربنا عليك كذباً؟ قال فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد.. الحديث» وكلاهما في الصحيحين الأول من حديث أبي هريرة والثاني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما،

فهذه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم إلى قومه، ودعوته إلى أهل الكتاب، وعليها كان يقاتل، ولأجلها أُوذِيَ وأُخرج من داره، وهي سبب معاداة المشركين له كما قال تعالى: (وعجبوا أنْ جاءهم منذر منهم وقال الكافرون هذا ساحر كذاب * أجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب * وانطلق الملا منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم إن هذا لشيء يراد * ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق) [س 4 - 7] وكل هذا الذي ذكرناه متفق مع قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه: «فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحّدوا الله»، وعلى هذا الهدي النبوي الكريم، والنهج الرياني القويم، سار أئمة الهدى ومصابيح الدجى من سلف هذه الأمة في التصدي لكل صاحب فتنة أراد النيل من هذا الدين العظيم، وأعني هديهم في الذب عن توحيد الله تعالى أولاً الذي هو أعظم مصالح الدين على الإطلاق، وهو أصل كل خير وسعادة، وإذا فات فلا اعتبار لشيء من المصالح البتة، بل حين ذلك يصير بطن الأرض والله خير من ظهرها، ومخالطة الوحش والطير خير من معاشرة بني الإنسان، نسأل الله تعالى السلامة والعافية، واعلم أن هذا الأصل الذي ذكرته مع وضوحه وجلاله وكثرة ما سقت عليه من الأدلة فيما سبق وسواها مما لم أذكره كثير، إلا أن أقواماً قد أهملوه وضيعوه وقدموا عليه ما ظنوا تحقيقه من المصالح بزعمهم كما سأبينه بعد قليل إن شاء الله تعالى، فخالقوا بذلك دعوة الأنبياء والرسول وطريقة سلف هذه الأمة رحمهم الله تعالى الذين أوتوا في سبيل تحقيق مصلحة التوحيد بدعوة الناس إليه وبيانه لهم ورد أقوال أهل البدع والأهواء والضلالات فيه، وكثير من هذه الفرق لم يربوا التوحيد وإنما أدخلوا فيه ما ليس منه، وفسروه بتفسيرات مخترعة مبتدعة لا يدل عليها كتاب ولا سنة ولا وجه من وجوه اللغة، وتسموا مع ذلك بأسماء يروجون بها لضلالتهم كما سمي المعتزلة أنفسهم «أهل العدل والتوحيد» وعنوا بالتوحيد ما اعتقدوه من نفي الصفات عن الله تعالى، لاعتقادهم أن اثباتها يستلزم التشبيه ومن شبه الله بخلقه فقد كفر، وهذه الفرقة مع الفرق الثلاث الأخرى وهم الجهمية والخوارج والرافضة، وهم أصول الفرق الضالة ورؤوس البدعة كما قال أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق» ومن بعده الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، أتوا في دين الله تعالى بطامات وفضائح فاجرة كافرة ما أنزل الله بها من سلطان، حتى نقل البخاري عن محمد بن مقاتل قال: قال عبد الله بن المبارك:

ولا أقول بقول الجهم إن له قولاً يضارع قول الشرك أحياناً

وكان ابن المبارك يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ونستعظم أن نحكي قول

جهم، (1) وجهم هذا هو جهم بن صفوان مقدم الطائفة الجهمية التي زعمت أنه لا قدرة للعبد أصلاً وقالت كما ذكر الامام ابن حزم رحمه الله تعالى في «الملل والنحل» بأن الايمان عقد بالقلب فقط وإن أظهر الكفر والتلث بلسانه وعبد الوثن من غير تقية. انتهى (2) وأنكروا الصفات حتى نسبوا إلى التعطيل وانتهى بهم الأمر إلى القول بأن القرآن ليس كلام الله وأنه مخلوق وهي الفتنة التي امتحن بسببها الامام أحمد بن حنبل وغيره كثير من الأئمة رحمهم الله تعالى، قال شيخنا أبو محمد بدیع الدين الشاه الراشدي السندي المكي رحمه الله تعالى في مقدمة تفسيره: وقد امتحن كثير من عباد الله المخلصين في هذه المسألة، وفتنوا وأونوا على رأسهم إمام السنة أحمد بن حنبل المتوفي سنة 241 هـ رحمه الله تعالى فقد ضرب بالسياط في الله فقام مقام الصديقين، قاله أبو غالب بن بنت معاوية، وقال الامام علي بن المديني: «ان الله أعز هذا الدين برجلين ليس لهما ثالث أبو بكر الصديق يوم الردة وأحمد بن حنبل يوم المحنة» رواه الخطيب البغدادي (349/12).

قال رحمه الله: وهناك كثير من الأئمة قد امتحنوا واصيبوا بما اصيبوا فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا: فمنهم الامام الحافظ أبو نعيم الفضل بن دكين الملائي الكوفي المتوفي سنة 219 هـ من كبار شيوخ الإمام البخاري فقد أخرج الخطيب في تاريخه (394/12) عن محمد بن يونس قال لما أدخل أبو نعيم على الوالي ليتمتحنه، وثم ابن أبي حنيفة، وأحمد بن يونس، وأبو غسان وعداد، فأول من امتحن ابن أبي حنيفة فأجاب، ثم عطف على أبي نعيم فقال قد أجاب هذا، فقال ما يقول؟ والله ما زلت اتهم جده بالزندقة، ولقد اخبرني يونس بن بكير أنه سمع جد هذا يقول لا بأس أن ترمي الجمرة بالقوارير، ادركت الكوفة وبها أكثر من سبعمئة شيخ، الأعمش فمن بونه يقولون: القرآن كلام الله، وعنقي أهون عندي من زري هذا، فقام اليه احمد بن يونس فقبل رأسه - وكان بينهما شحنا - وقال: جزاك الله من شيخ خيرا، وعن ابن أبي شيبه عنه قال: إنما هو ضرب الأسياط وقال: أدركت ثلاثمئة شيخ كلهم يقولون القرآن كلام الله ليس بمخلوق وإنما قال هذا قوم من أهل البدع، كانوا يقولون لا بأس أن ترمي الجمار بالزجاج ثم أخذ زرّه فقطعه ثم قال: رأسي أهون علي من زري.

... ومنهم الحافظ الامام في السنة والصلب فيها ابو عبد الله نعيم بن حماد الخزاعي المروزي شيخ البخاري (المتوفي سنة 228 هـ) فقال ابن سعد في الطبقات (519/7): ثم

(1) الفتح 345/13.

(2) الملل والنحل 4/418-431.

نزل مصر فلم يزل بها حتى أشخص منها في خلافة أبي اسحق بن هارون فسئل عن القرآن فأبى أن يجيب فيه بشيء مما أراوه عليه فحبس به «سامرا» فلم يزل محبوساً حتى مات في السجن، وهكذا أسنده الخطيب (314/13) عن أبي سعيد بن يونس صاحب تاريخ مصر، وعن إبراهيم بن محمد بن رافع قال، وكان مقيداً محبوساً لامتناعه من القول بخلق القرآن فجر بقيوده فألقي في حفرة ولم يكفن ولم يصل عليه، قال ذلك صاحب ابن أبي نواد.

... ومنهم الامام أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي المصري الفقيه صاحب الشافعي المتوفى (سنة 231 هـ) فقال الخطيب في (399/14): وكان قد حمل إلى بغداد في أيام المحنة وأريد على القول بخلق القرآن، فامتنع من الإجابة الى ذلك، فحبس ببغداد ولم يزل في الحبس الى حين وفاته وكان متعبدا زاهدا، وأسند في (302/14) أن الربيع بن سليمان المرادي (1) قال: رأيت البويطي على بغل في عنقه غل، وفي رجله قيد، وبين الغل والقيد سلسلة حديد، فيها طوبة وزنها أربعون رطلاً، وهو يقول، إنما خلق الله الخلق بكن، فإذا كانت كن مخلوقة فكانت مخلوقاً خَلَقَ مخلوقاً، فوالله لاموتن في حديدي هذا حتى يأتي من بعدي قوم يعلمون أنه قد مات في هذا الشأن قوم في حديدهم..!

... ومنهم الامام أبو عبد الله أحمد بن نصر بن مالك الخزازي الشهيد المتوفى سنة 231 هـ، كان من أهل الفضل والعلم مشهوراً بالخير أماراً بالمعروف قوالاً بالحق، كان قتله في خلافة الواثق لامتناعه عن القول بخلق القرآن، وقال محمد بن يحيى الصولي: كان من أهل الحديث وذكر قصته وجوابه للواثق إلى أن قال: ثم أمر الواثق بالنطع فأنجلس عليه وهو مقيد وأمر بشد رأسه بحبل وأمرهم أن يمدوه ومشى إليه حتى ضرب عنقه، وأمر بجعل رأسه إلى بغداد فنصب في الجانب الشرقي أياما وفي الجانب الغربي أياما، وتتبع رؤساء أصحابه فوضعوا في الحبس، قال الخطيب: لم يزل رأس أحمد بن نصر منصوباً ببغداد وجسده بسر من رأى ست سنين الى أن حط وجمع بين رأسه ويدنه ودفن بالجانب الشرقي في المقبرة المعروفة بالمالكية (كذا في تاريخ بغداد 174/5 إلى 180).

... ومنهم الإمام أبو عمرو الحارث بن مسكين المصري الثبت والثقة في الحديث الفقيه المتوفى سنة 250 هـ، حمله المأمون إلى بغداد في أيام المحنة وسجنه لأنه لم يجب إلى القول بخلق القرآن فلم يزل ببغداد محبوساً إلى أن ولي جعفر المتوكل فأطلقه وأطلق جميع من كان في السجن، قاله الخطيب 216/8.

(1) فائدة: للشافعي رحمه الله صاحبان كل منهما يقال له الربيع بن سليمان فأما المذكور هنا فهو المرادي مولاهم المصري الفقيه مات في عشر المائة، وأما الآخر فالربيع بن سليمان الجيزي أبو محمد، ثقة قليل الرواية عن الشافعي وتقي الجيزة.

... ومنهم الإمام الفاضل أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي الغساني المتوفي سنة 218 هـ، كان من أعلم الناس بالمغازي وأيام الناس حمله المأمون إلى بغداد في أيام المحنة فحبسه بها إلى أن مات، قاله الخطيب 72/12، وأسند عن أبي عبد الله أحمد بن خليل الكندي قال: قال المأمون لأبي مسهر يا أبا مسهر، والله لأحبسك في أقصى عملي أو تقول القرآن مخلوق. فقال أبو مسهر: يا أمير المؤمنين: القرآن كلام الله غير مخلوق، وعن الإمام أبي داود السجستاني: رحم الله أبا مسهر لقد كان من الاسلام بمكان، حمل على المحنة فأبى، وحمل على السيف فمد رأسه وجرد السيف فأبى أن يجيب فلما رأى ذلك منه حمل إلى السجن فمات.

قال أبو محمد: هناك جماعة كثيرة لا يحصيهم إلا الله، وكثير منهم ذكر، في كتب التراجم والتاريخ «انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى» (1).

قلت: وامتنع مع الإمام أحمد كذلك محمد بن نوح العجلي ناصر السنة، حمل مقيدا مع الإمام أحمد بن حنبل فمرض ومات بغابة في الطريق فوليه أحمد وكفنه ودفنه، وكان في الطريق يثبث أحمد ويشجعه، قال أحمد: ما رأيت أقوم بأمر الله منه. ومات شابا رحمه الله (2).

ومن بعد هؤلاء الإمام أبو محمد الحسن بن علي البريهاري (ت 329) ألب عليه أهل الأهواء والبدع السلطان مرارا حتى مات متخفيا مستترا رحمه الله تعالى، وغير هؤلاء من الأئمة كثير رحمهم الله تعالى وما يعلم جنود ربك إلا هو سبحانه، وأعلم أنه ما من زمان مضى أو يأتي على هذه الأمة إلا وأعداء هذا الدين يتربصون به الدوائر سواء ممن ليس من أهل هذا الدين أصلا كاليهود والنصارى وأهل الإلحاد وغيرهم أو ممن هم من أهل الأهواء والضلالات فما يكاد أهل الاسلام ينتهون من محنة حتى تقع محنة أخرى عرض الحصار عودا عودا، فما أن قبض رسول الله صلوات الله وسلامه عليه حتى امتحن أهل الاسلام بردة من ارتد من قبائل العرب الذين قاتلهم الصديق رضي الله عنه، ثم كانت محنة أهل الاسلام بخروج الطوائف الضالة كالخوارج الذين قاتلهم علي رضي الله عنه، ثم توالى خروج الفرق القائلة في الدين والتوحيد ما ليس منه، مع انتشار التقليد المذموم الذي أدى إلى ظهور البدعة واندراس السنة، وفشى بين أهل الاسلام تعظيم القبور وعبادة الأولياء صلاة وطوافا واستغاثة وذبحا ونذرا، حتى امتحن أهل الاسلام بالوقوع فيما وقع

(1) من مقدمة التفسير المسمى ببدیع التفاسیر للشيخ أبي محمد بدیع الدين السندي رحمه الله تعالى ص 95 -

97 - 98 ولا يزال مخطوطا.

(2) شذرات الذهب 45/2/1.

فيه اليهود والنصارى من تحريف الكتاب وتبديل الشرع والحكم بغير ما أنزل الله تعالى كما كان في زمن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، والذي امتحن بسبب ذلك وغيره، وهو الذي بمثله بل بأعظم منه امتحن أهل الإسلام في هذه الأزمان المتأخرة حيث وقع مجر عام لأحكام الدين والشريعة وأبطلت العباد بأرباب طواغيت شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله، وأتوا على كتاب الله جملة وتفصيلاً، ووالوا أعداء الله وحاربوا أوليائه، وهو الحال الذي لازالت الأمة تحياه وتتجرع من غصصه ومرارة آلامه عجل الله خلاصنا مما نحن فيه، فقل لي بربك ماذا كان سيحل بالإسلام وأهله لو لم يقيض الله تبارك وتعالى لدينه أولئك الأئمة العظام يدعون إلى ما دعت إليه الأنبياء والرسل من توحيد الله تعالى ويذبون عنه أقاويل أهل الكفر والشرك والبدع والأهواء...! والله تبارك وتعالى وحده يعلم كم هي القوارع التي كانت ستحل بديار المسلمين لو انشغل أولئك الأئمة عن تحصيل مصلحة التوحيد بما هو فرع عليه ولا اعتبار له بدونه...! وعن دفع مفسدة الشرك والكفر بالله تعالى والتي هي أعظم المفاسد على الإطلاق بدفع ما هو بدونه عن المفاسد أو هي متولدة عنه ومنشأها منه...!

تصريح: في سياق جملة من الأدلة وأحوال أهل العلم تؤيد ما ذكرناه

واعلم أن قولنا بأن تحصيل المصالح فرع على تحصيل المصلحة العظمى مصلحة التوحيد وأن دفع الفاسد فرع على دفع مفسدة الشرك بالله تعالى ليس معناه افتراض وقوع التعارض بين مصلحة التوحيد وغيرها من المصالح أو بين دفع مفسدة الشرك بالله تعالى والكفر به ودفع غيره من المفاسد، فإن الشريعة قد جاءت بتحصيل جميع المصالح أصولاً وفروعاً، كما جاءت بدرء المفاسد جميعها ما أمكن ذلك، إلا أنه لما كان تحصيل التوحيد ودفع الشرك هما أصل الدين وعماده، وعليهما مداره، وهما أصل سعادة العبد في الدنيا والآخرة ومن أتى بهما فقد أفلح ونجا ومن ضيعهما فقد ضل وغوى، وجب تقديم العناية بهما والدعوة إليهما على ما سواهما، إذ إن تحقيق العبد لهذين الأصلين اعنى اجتناب الكفر والشرك وعبادة الله وحده لا شريك يحصل به ولا بد ما يرتجيه العبد من مصالح الدنيا والآخرة أجمعها، وأنا أناشدك الله تعالى أن تتأمل قول الله عز وجل في كتابه الكريم: (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً * وإذا لا تبناهم من لدنا أجرنا عظيمًا * ولهديناهم صراطاً مستقيماً) [النساء: 66 - 68] وهذه الآية بعد قوله تعالى: (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن

يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً) [النساء: 60] إلى قوله تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً).

فهذا الخير العظيم الموعود به من حصول مصالح الدنيا والآخرة حاصل بتوحيد الله وطاعته والانتهاء إلى أمره والوقوف عند حدوده، قال العلامة ابن جرير (1) رحمه الله تعالى «يعني جل ثناؤه بذلك ولو أن هؤلاء المنافقين الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وهم يتحاكمون إلى الطاغوت، ويصدون عنك صدوداً، فعلوا ما يوعظون به، يعني ما يذكرون به من طاعة الله، والانتهاء إلى أمره، لكان خيراً لهم في عاجل دنياهم وأجل معادهم، وأشد تثبيتاً، وأثبت لهم في أمورهم، وأقوم لهم عليها»، وينحو ما قال هنا قال القرطبي في تفسيره، وكذا ابن عطية الأندلسي رحمه الله (2).

وقال أبو حيان (3) أما إذا كان المعنى على أن الباء للسببية (4)، فيحمل إذ ذاك اللفظ على الظاهر (5)، ويصح المعنى، ويكون التقدير، ولو أنهم فعلوا الشيء الذي يوعظون بسببه، أي بسبب تركه، ودل على حذف تركه قوله (ولو أنهم فعلوا) وتبقى لفظ يوعظون على ظاهره.. (لكان خيراً لهم) أي يحصل لهم خير الدارين، فلا يكون أفعال تفضيل (6)، ويحتمل أن يكونه، لكان أنفع لهم من غيره، وأشد تثبيتاً لأنه حق، فهو أبقى وأثبت أو لأن الطاعة تدعو إلى أمثالها، أو لأن الإنسان يطلب أولاً تحصيل الخير، فإذا حصله طلب بقاءه. وقال الزمخشري (7)، ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به من اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاعته والانقياد لما يراه ويحكم به، لأنه الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى (لكان خيراً لهم) في عاجلهم وأجلهم (وأشد تثبيتاً) وأبعد من الاضطراب فيه).

وتأمل قوله تعالى: (ولو أن أهل الكتب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم ولأدخلناهم جنت النعيم) * ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون) [المائدة: 67-68] فقد جعل سبحانه الإيمان به وإقامة أحكام كتبه والوقوف عند حدودها والإيمان بسائر ما أنزل عليهم من كتب الله تعالى سبباً لحصول الأجل من مصالح الآخرة أولاً من تكفير السيئات ودخول الجنات ورضوان رب الأرض والسموات، ولحصول ما يرجونه من المصالح العاجلة في الدنيا من سعة الرزق وحسن العيش، وروى ابن جرير (8) عن ابن عباس في

(1) تفسر الطبري 161/5/4.

(3) البحر المحيط 253/3.

(5) يعني لفظ يوعظون به.

(7) الكشف 519/1.

(2) المحرر الوجيز 196/4.

(4) يعني في قوله يوعظون به أي بسببه.

(6) أي لا يكون قوله خيراً في الآية بمعنى أخير.

(8) تفسير الطبري 305/6/4.

قوله (لاكلوا من فوقهم): يعني لأرسل السماء عليهم مدرارا (ومن تحت أرجلهم): تخرج الأرض من بركتها، ونحوه عن قتادة ومجاهد والسدي.

وقوله تعالى: (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فلأخذناهم بما كانوا يكسبون) [الأمر 94] فانظر - يرحمك الله - إلى هذا الميزان الرباني الدقيق: كيف رتب تعالى على الإيمان به سبحانه فتح البركات، فتحصيل هذه المصلحة العظمى سبب في حصول ما سواها من مصالح الدنيا، كما أن التكذيب به والكفر بدينه وهو أعظم المفسد على الإطلاق، سبب في حصول الخوف والجوع والهلاك بالعذاب، قلت، ولما كان العمل بطاعة الله تعالى ينفع مع الإيمان به ذكر التقوى مع الإيمان في الآية وأما الكفر والتكذيب فلا ينفع مع شيء من الخير كما لا تعدله مفسدة من المفسد فلذا أفرد ذكره.

وهذه الآية قال فيها القرطبي (1) رحمه الله: «وهذا في اقوام على الخصوص جرى ذكرهم إذ قد يمتحن المؤمنون بضيق العيش ويكون تكفيرا لذنوبهم» قلت: وهذا الذي ذكره هنا فيه نظر إذ الأصل حمل الآية على عمومها ما أمكن، ووجهه أن يقال إن الله تبارك وتعالى ذكر قبل ذلك في السورة من قصص الأنبياء السابقين مع أقوامهم وتكذيبهم لهم ثم قال تعالى: (وما أرسلنا في قرية من نبي إلا أخذنا أهلها بالبأساء والضراء لعلهم يضرعون) [الأمر 94]. فذكر تعالى أن تلك عادته مع أعداء الأنبياء إذا أصروا على تكذيبهم، وأما مجيء الفعل ماضياً بعد إلا، فإنه لا يليها فعل ماضٍ إلا إن تقدم فعل كما في هذه الآية (2)، والجملة من قوله (أخذنا) حالية، أي إلا أخذنا أهلها. ذكره أبو حيان (البحر المصيط 943/4)، ثم بعد هذه الآية قوله تعالى: (ولو أن أهل القرى.... الآية) وقد قال الزمخشري (3): اللام في (القرى) إشارة إلى القرى التي دل عليها قوله تعالى: (وما أرسلنا في قرية من نبي)، قال: ويجوز أن تكون اللام في القرى للجنس. والحاصل من مجموع ذلك أن قوله تعالى: (ولو أن أهل القرى...) يراد به العموم الذي دل عليه ورود النكرة في سياق النفي في قوله تعالى: (وما أرسلنا في قرية من نبي...) والله أعلم. وأما قول القرطبي بعد ذلك «إذ قد يمتحن المؤمنون بضيق العيش ويكون تكفيرا لذنوبهم» فهذا لا منافاة بينه وبين ما ذكرناه إن شاء الله تعالى، فإن المصالح المترتبة على تحقيق مصلحة التوحيد على قسمين مصالح دنيوية، ومصالح أخروية، ولا شك أن ابتلاء أهل

(1) الجامع لأحكام القرآن 7/ 253.

(2) وحالة أخرى يصحب الفعل بعدها بقدر كقولك ما زیده إلا قد قام.

(3) الكشف 2/ 128.

الايمان بضيق العيش مع ما يترتب عليه من تكفير للذنوب ورفعته في الدرجات هو من مصالح الآخرة، وكما يحصل بتحقيق مصلحة التوحيد مصالح أخروية، من الفوز برضوان الله تعالى والأمن من عذابه في الآخرة تحصل به كذلك مصالح دنيوية لولاها لكانت معيشة العبد ضنكا، ومنها الأمن من عذاب الله في الدنيا من المسخ والخسف وغير ذلك كما قال تعالى: (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان كان الله معذبهم وهم يستغفرون) [الأنفال33] وكما قال سبحانه: (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون) [مره117] وأعظم الإصلاح هو الدعوة الى توحيد الله سبحانه وتعالى، وقال تعالى: (وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون) [المره59]، وقال تعالى في بيان ما يترتب على مفسدة الكفر من مفسد: (وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئة ياتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون)* ولقد جاءهم رسول منهم فكذبوه فأخذهم العذاب وهم ظالمون) [النمل112/113]، والفرج بعد الضيق والشدة هو من المصالح المترتبة على طاعة الله وتوحيده كما قال تعالى: (ومن يتوكل على الله فهو حسبه) [الطلاق3] وقال تعالى: (ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا) [الطلاق4]، وقال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا ويكفر عنكم سيئاتكم ويغفر لكم والله ذو الفضل العظيم) [الأنفال29] وقال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وأمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته، ويجعل لكم نورا تمشون به ويغفر لكم والله غفور رحيم) [الميد28]، فهذا الآيات كلها دالة على ما لتوحيد الله تبارك وتعالى وطاعته من أثر عظيم في تحصيل مصالح الدنيا والآخرة، ودفع مفسدتهما، وثمة أمر آخر: وهو أنه ينبغي على العبد أن يوطن نفسه على تحمل ما يلقاه في سبيل الدعوة إلى هذا الدين من امتحانات وإبتلاءات قد جعلها الله تبارك وتعالى سنة جارية في عباده يميز بها بين الصادق والكاذب والمؤمن والكافر، والمؤمن سيبتلى في هذا الطريق ولا بد، لكن ما يتحصل له من مصالح الآخرة يهون معه ما يفوت من مصالح الدنيا، مع أن مصالح الدنيا لا اعتبار لها الا من حيث كونها مكملة لمصالح الآخرة ومتممة لها والله أعلم، ثم وجدت الاستدلال بعموم أية الاعراف السابقة - على نحو ما ذكرته - للشيخ العلامة سعد بن حمد بن عتيق رحمه الله تعالى في الرد على من زعم أنه يتحاكم إلى الطاغوت خوفا من أن يعتدي بعضهم على بعض ويقتل بعضهم بعضاً(1) قال: يظهر فساد هذه الشبهة الشيطانية: بتقرير ثلاثة مقامات، المقام الأول: أن الفساد الواقع في الأرض، من قتل النفوس، ونهب الأموال إنما هو بسبب إضاعة أوامر الله، وارتكاب نواهيه، كما قال تعالى: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس) [الروم41]، قال

المفسرون من السلف (البر) أهل الصمود من البوادي (والبحر) أهل القرى، أخبر تعالى: أن ظهور الفساد في البادية والحاضرة سببه أعمالهم، فلو أنهم عبدوا ربهم، وحكموا بينهم، لصلحت أحوالهم، ونمت أموالهم وأنفسهم كما قال تعالى: (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون). انتهى كلامه رحمه الله، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

... وقال تعالى: (ألم تركيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء * تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون * ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار) [إبراهيم 24-26]. فشبه سبحانه الكلمة الطيبة بالشجرة الطيبة فإن الشجرة الطيبة تثمر الثمر النافع وكذلك الكلمة الطيبة وهي هنا كلمة التوحيد شهادة أن لا إله إلا الله كما رواه ابن جرير عن ابن عباس أنه قال: كلمة طيبة شهادة أن لا إله إلا الله (1)، وذكره ابن القيم رحمه الله تعالى عن جمهور المفسرين (2)، تثمر الخير العظيم والصالح من العمل فما من مصلحة يرجوها العبد عن مصالح الدنيا والآخرة إلى وهي ثمرة لكلمة التوحيد، وفي المقابل فإن الكلمة الخبيثة وهي الشرك والكفر كما قال ابن جرير رحمه الله تعالى وابن كثير (583/2) في تفسيره هي أصل كل مفسدة ومضرة ولا بركة فيها ولا منفعة، وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في بيان أثر كلمة التوحيد «والمقصود أن كلمة التوحيد إذا شهد بها المؤمن عارفا بمعناها وحقيقتها نفيا وإثباتا متصفا بموجبها قائما قلبه ولسانه وجوارحه بشهادته، فهذه الكلمة الطيبة هي التي رفعت هذا العمل من هذا الشاهد، أصلها ثابت راسخ في قلبه، وفروعها متصلة بالسماء، وهي مخرجة لثمرتها كل وقت» (3).

... وقال تعالى: (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين) [البقرة 193]. فأمر تعالى بقتال المشركين حتى لا يكون شرك بالله، وحتى لا يعبد بونه أحد، وتضمحل عبادة الأوثان والآلهة والأنداد، ويرتفع البلاء عن عباد الله من الأرض وهو الفتنة ويكون الدين كله لله، ذكر ذلك ابن جرير عن قتادة، ومجاهد، والسدي، والربيع، وابن زيد وابن عباس رضي الله عنهما.

قلت/ وههنا فائدة حسنة بديعة قد ذكرها الامام ابو حيان الأندلسي في تفسيره فقال «و(حتى) هنا للغاية أو للتعليل، وإذا فسرت الفتنة بالكفر، والكفر لا يلزم زواله بالقتال، فكيف يعني الأمر بالقتال بزواله، والجواب أن ذلك على حكم الغالب والواقع، وذلك أن من

(2) أعلام الموقعين 1/171.

(4) البحر المحيط 2/72.

(1) الطبري 8/20.

(3) السابق 1/173.

قتل فقد انقطع كفره وزال، ومن عاش خاف من الثبات على كفره، فأسلم، أو يكون المعنى: وقاتلهم قصدا منكم الى زوال الكفر، لأن الواجب في قتال الكفار ان يكون القصد زوال الكفر...».

قلت : ونحو هذه الآية قوله تعالى في سورة الأنفال: (وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير) وفي معنى هذه الآيات قوله تعالى: (والفتنة أكبر من القتل) [البقرة: 191] وقوله تعالى: (والفتنة أشد من القتل) [البقرة: 217] فهذه الآيات كلها دالة على أن الشرك والكفر بالله تعالى ومحاربة دينه ومحادة أوليائه مفسد لا تعدلها مفسدة على الإطلاق ولو كانت ازهاق النفوس وتلف الأبدان، ولذا قال العلامة الشيخ سعد بن حمد بن عتيق رحمه الله تعالى (1): «فلو اقتتلت البادية والحاضرة، حتى يذهبوا، لكان أهون من أن ينصبوا في الأرض طاغوتا، يحكم بخلاف شريعة الاسلام، التي بعث بها رسوله صلى الله عليه وسلم» وقال في موضع آخر (2)، «فلو ذهبت دنياك كلها، لما جاز لك المحاكمة الى الطاغوت لأجلها، ولو اضطرك مضطر وخيرك بين ان تحاكم إلى الطاغوت، أو تبذل دنياك، لوجب عليك البذل، ولم يجزلك المحاكمة الى الطاغوت والله أعلم».

وفي الجملة فهذا الدين العظيم وهذه الشريعة القويمة قائمان على تحقيق مصالح الدنيا والآخرة ودفع مفاسدهما، ومفتاح هذه المصالح هو توحيد الله تبارك وتعالى كما أن الذريعة إلى المفاسد المهلكة للنفوس والأعراض والأموال والعقول هي الشرك بالله عز وجل، ولذا تجد كتاب الله تعالى كله قائما على هذا الأصل الأصيل والركن الركين، وهو مفتاح دعوة الأنبياء والرسل ومن سار على منهجهم واقتدى بهديهم، ولأجله أؤذي من أؤذي من سلف هذه الأمة وصالحيتها، ولأجله تهجر الأوطان، وله يُعادي من عاداه من الأهل والخلان، قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى (3): «ولما كان مفتاح الدعوة الالهية معرفة الرب تعالى قال أفضل الداعين اليه لمعاذ بن جبل وقد أرسله الى اليمن: «إنك تأتي قوما أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم اليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة - الحديث «وهو في الصحيحين واللفظ لمسلم».

أقول: وأعلم، أن هذا الذي ذكرناه مع وضوحه وبيان أدلته إلا أنه قد وقع فيه من الناس خلط كثير وخطأ عظيم، وهو ما سنذكره في التفريع التالي في:

(1 - 2) الدرر السنية 10/ 510 .

(3) مختصر الصواعق المرسلة ص 5.

بيان ما يقع فيه الناس من التضييع لهذا الأصل العظيم

وهو فصل كبير النفع بالغ الأهمية، بل هو كالثمررة لما قدمناه، فإن إبليس - أعاذنا الله منه - قد أبى إلا أن يلبس على الناس دينهم، وأن يصدّهم عن عبوديتهم لربهم سبحانه، أو يدفعهم إلى مخالفة ما كان عليه الأنبياء والرسل وسلف هذه الأمة من الدين القيم الذي ارتضاه تبارك وتعالى لعباده، والسبيل القويم الذي بينه لهم، إلى سبل معوجة، ضالة منحرفة يحسبها متبعوها ديناً وما هي بدين، ويظنوها من الرشد ويسمونها حكمة ودهاء وسياسة وذكاء وفطنة وفقها وعلماً وما هي بذاك لا من قريب ولا من بعيد، ولو أنهم تركوا اتباع هيشات (الهيشة أي الفتنة) النفوس وإملاءات العقول وتلوا قوله تعالى: (فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل أمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير) [الشورى 13]، وقوله تعالى: (قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين) [يوسف 108] لعلموا أن السبيل لا خيار فيه إلا ما اختاره سبحانه وأنه إما الاستقامة على أمر الله سبحانه وإما اتباع الهوى، وإما السبيل الواحد البصير وإما السبل المعوجة العمياء نسأل الله تعالى السلامة العافية.

أقول وبالله تعالى التوفيق: الكلام في هذا المقام في مسائل ثلاث:

المسألة الأولى:

في ذكر الأسباب المؤدية إلى الإعراض عن الأصل المذكور:

اعلم أن الله تبارك وتعالى قد أمرنا في كتابه الكريم بإبلاغ الحق وبيانه للناس كما أنزله سبحانه نون مواراة أو مداراة أو هوادة أو مداينة أو تزيين أو تحسين كما يتوهمه من لا عقل له، فإن الله تبارك وتعالى أنزل هذا الدين ليصلح به أحوال العباد في دينهم ودنياهم، وهو سبحانه الحكيم الخبير العليم: يعلم خائنه الأعين وما تخفي الصدور، وما أمرنا سبحانه ببيانه للعباد وإبلاغه لهم - من الكفر بالطاغوت والإيمان به وحده، ولوازم ذلك كله من معادة من عادى هذا الدين والتصريح لهم بذلك، وبيان زيف ألهمهم وبطلانها، والتحذير من ضلالهم واعوجاجهم، وانحراف سبلهم واعوجاجها، - فواجب علينا بيانه للناس وإبلاغه لهم كما أنزل ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة كما دل على ذلك آيتا سورتي الشورى ويوسف السابقتان، وما جرى مجراهما في كتاب الله تعالى

كقوله عز وجل: (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس إن الله لا يهدي القوم الكافرين) [السادة 67] وغير ذلك من الآيات التي بينت حرمة كتمان العلم كقوله تعالى: (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون * إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم) [البقرة 159/160] وغيرها كثير مما لا سبيل لطالب النجاة سواء، وهذا هو الميزان الحق عند الله تعالى الذي يوزن به حملة العلم والدين كما قال عز وجل: (الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه، ولا يخشون أحدا إلا الله وكفى بالله حسيبا) [الاحزاب 39] فما دعا داع ولا بلغ مبلغ شيئا أحب الى الله تعالى من إبلاغ وبيان ما افترض الله تعالى على عباده من توحيده الذي هو أساس دينه وقوامه، وما من موقف يقفه العبد أحب إلى الله تعالى من موقف الذب عن دينه بمحاربة الكفر والشرك والضلال والهوى، حتى يتميز الحق من الباطل والخبيث من الطيب كما قال تعالى: (ومن أحسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين) [ممت 33] وهذه الآية وإن قيل أن المراد بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو المراد بها المؤذنون كما ذكر ابن جرير وابن كثير رحمهما الله تعالى عن بعض السلف إلا أن الصواب كما قال ابن كثير رحمه الله (1): أنها عامة في كل من أجاب الله في دعوته ودعا الناس إلى ما أجاب الله فيه، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أولى الناس بذلك كما قال ابن سيرين والسدي وعبد الرحمن بن زيد بن سلم رحمهم الله تعالى. أقول: فهذا هو الذي أمرنا الله تبارك وتعالى في تبليغ الحق وبيانه للناس، بيد أنه قد ابتليت الأمة وابتليتنا - وفي هذا الزمان على وجه الخصوص - بأقوام راحوا يزنيون ويحسنون الحق بزعمهم بغية إيصاله للناس ليقبلوه، وظنوا أن بيانه كما أنزل غلظة وشدة تحول بين الخلق وسماعه، فخلطوه بما ليس منه، وألبسوه ثيابا حسبوا أنها ثياب حسن والحال أنها ثياب سوء، فقدموا للناس ديناً مبتوراً مشوها ناقصاً بينه وبين دين الله تعالى مفاوز وقفار، وجعلوا ذلك من الحكمة بزعمهم..! أو من باب تحقيق المصالح ودرء المفاسد، فخبطوا خبط عشواء، في ليلة حالكة سوداء، وسأذكر في المسألة التالية إن شاء الله تعالى صوراً مما وقع فيه هؤلاء من الضلالات، إلا أنني أنبهك ههنا على جملة من الأمور التي أوقعت القوم فيما وقعوا فيه، والله المستعان.

فمن ذلك، وهو أعظمه، الجهل بهذا الأصل العظيم في الدعوة إلى دين الله تعالى، حتى أنك لتراهم يقدمون عليه ما يظنونه من المصالح المعتبرات، لا لأن الشارع قد اعتبره من

المصالح، لكن لأنه معتبر عند عامة الرعايا من الخلق فاجتماع الناس عليه أسهل وأقبلهم إليه أيسر، والحال أن المعتبر من المصالح والمقدم منها والمؤخر، ومعرفة راجحها من مرجوحها، إنما هو من حيث يعتبره الشارع فحسب لا من حيث يعتبره الخلق، وكم هي المسائل التي يعدها الناس من المصالح أو من المفاسد، وعليها يوالون ولأجلها يعادون، ولا مراعاة لها في الشرع، أو هي مرجوحة بالنسبة إلى غيرها من المصالح، وربما كانت معها عدما أو كالعدم، وأنا ذاكر لك مثالا هنا يتضح لك به الأمر: وهو أننا قد شاهدنا وشاهد غيرنا في بلاد المسلمين، وهي تحكم اليوم بغير شريعة الله تعالى وتعلوها أحكام الكفر - غالب الناس وهم من الهمج الرعايا تتورث ثائرتهم وتتحرك سواكنهم لأجل اللقمة والدرهم والدينار، والمركب والخميصة والدار، أما أن يعتدي على الدين وتنتهك حرمة الشرع، وأما أن يعتدي على أعراض المسلمين ودمائهم، وأما أن يُمكن اليهود والنصارى من بلاد المسلمين، فما تحس منهم من أحد ولا تسمع لهم ركزا، إلا من رحم الله تعالى وقليل ما هم، فهذا هو حال الخلق مع هذا الدين حملهم عليه قلة تعظيمه في نفوسهم، مع قعود أهل العلم عن بيان الحق وتبليغه لهم والله المستعان، ثم يأبى هؤلاء الأعداء الجهلة إلا أن يجمعوا الناس على مثل ما ذكرت لك ويففلون دعوتهم إلى أصل الدين وملة الأنبياء والمرسلين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فيا قوم ما لي ادعوك إلى النجاة وتدعونني إلى النار...

يا قوم.. إن دين الله تعالى لا هوادة ولا مهادنة ولا مهانة فيه، فابلغوا دين الله كما أنزل وكما ارتضاه لعباده، وإلا فدعوه.. فإن له رجالا يموتون نونه..!

يا قوم.. والله لن تكونوا في إبلاغ هذا الدين بسبلكم المعوجة تلك أبلغ ولا أحكم من الله تعالى الذي قال في كتابه: (وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين..) [الأنعام 55].

يا قوم.. إنه سبيل واحد لا ثاني له.. سبيل الابتلاء والامتحان.. وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين.

يا قوم إن المعركة الفاصلة التي يفصل الله فيها بين الحق والباطل، لن تكون إلا بأجناد الإيمان والتوحيد، من رضعه وحلب دُرّه، وكل طائفة اجتمعت على غيره فإنها في ميزان الله لا شيء، وإن هالت العين عدادا وكثرة، حتى إذا ما احمرت الأحداق، وزاغت الأبصار، وبلغت القلوب الحناجر، فلا ثبات إلا لمن رسخ التوحيد في قلبه وشهد به لسانه وصدق جوارحه سالكة سبيل ربه ذللا لا تبتغي سواها بدلا ولا عنها حولا.

ومنها الاغترار بطرائق أهل النحل والأهواء، وأتباع الملل والديانات في دعوتهم الناس

إلى ضلالتهم وباطلهم، فيغتر الناظر بكثرة من اجتمع اليهم من الخلق، وسرعة نفاذ دعوتهم فيهم فيحسب أن ذلك من حسن طريق ابتدعوه، وسلامة سبيل اخترعوه، كما يوهمهم بذلك ابليس اللعين، اعاذنا الله تعالى والمسلمين من شره، ولذا فقد رأينا والله من هؤلاء القوم عجباً...! فما أن يستحدث أعداء الله تعالى سبيلاً ينشرون به باطلهم وكفرهم وضلالتهم حتى يبادر القوم إلى مثله، ويستبقون إليه، دون تحقيق ولا تدقيق ولا تمحيص، ولا تفريق بين ما يجوز من ذلك وما لا يجوز، وعلى ما وقعوا فيه عشرات من الأمثلة سأنذكرك بعضها فيما بعد إن شاء الله تعالى، ويغفل القوم عما أخبرنا الله تعالى به في كتابه، من أن الغالب على الناس اتباع الهوى كما قال تعالى: (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) [يوسف 103] وكما قال تعالى: (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله..) [الأنعام 116] وغير ذلك من الآيات، ويغفلون عن أن الله تبارك وتعالى قد امتحن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بقلّة الاتباع فهذه سنته في عباده ولن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً.

ومنها مراعاتهم شرعية المقاصد على الجملة دون الوسائل، أو أنه يتسامح في الوسائل ما دام المقصود شرعياً، وإنما قيدت مراعاتهم شرعية المقاصد بقولي على الجملة لأنهم إنما ينظرون لها من جهة اعتبار الشارع لها جملة أما من جهة تفاوت مراتبها في الشرع والتفريق بين راجحها ومرجوحها فإن الأمر مختلف، وفيه تزل أقدامهم وحتى يتضح لك المقام أقول: ذكر الأئمة رحمهم الله تعالى كالشاطبي (1)، وغيره أن المقاصد على ثلاثة أقسام ضرورية وحاجية وتحسينية..

فأما الأولى فما بها قوام مصالح الدنيا والدين وهي حفظ الدين، والنفس، والعرض، والمال والعقل.

وأما الثانية، فهي المحتاج إليها للتوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة.

وأما الثالثة، فهي الأخذ بمحاسن العادات واجتناب الأحوال التي تأنفها العقول السوية، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق.

فهذه الثلاثة كما ترى كلها مقاصد مراعاة على سبيل الجملة لكنها قد يقع لبعضها - لتفاوت مراتبها - سقوط اعتبار في بعض الأحيان واليك ما قاله الشاطبي رحمه الله تعالى في هذا ثم اذكر لك بعده ما أريد الوصول إليه:

قال رحمه الله بعدما ذكر أن كل مرتبة من المراتب السابقة (2) ينضم إليها ما هو

كالتمة والتكملة وأن الحاجيات كالتمة للضروريات، وكذلك التحسينات كالتكملة للحاجيات «كل تكملة فلها - من حيث هي تكملة شرط، وهو أن لا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال، وذلك أن كل تكملة يفضي اعتبارها إلى رفض أصلها فيصبح اشتراطها عند ذلك لوجهين:

أحدهما: أن في إبطال الأصل إبطال التكملة، لأن التكملة مع ما كملته كالصفة مع الموصوف، فإذا كان اعتبار الصفة يؤدي إلى ارتفاع الموصوف لزم من ذلك ارتفاع الصفة أيضاً، فاعتبار هذه التكملة على هذا الوجه مؤد إلى عدم اعتبارها، وهذا محال لا يتصور. وإذا لم يتصور لم تعتبر التكملة واعتبر الأصل من غير مزيد.

والثاني: أنا لو قدرنا تقديراً أن المصلحة التكميلية تحصل مع فوات المصلحة الأصلية لكان حصول الأصلية أولى لما بينهما من التفاوت» انتهى كلامه رحمه الله.

فأنت ترى أن المصالح تتفاوت مراتبها، وأن منها ما هو أصلي ومنها ما هو مكمل وأنه إذا لزم اعتبار أحدهما دون الآخر، وجب اعتبار الأصل وما عارضه فلا يعتبر، لا أنه يعتبر وإن أدى إلى فوات الأصل بحجة أن الشارع قد اعتبره ابتداء كما هو لسان حال القوم، فتراهم مثلاً ينظرون إلى جمع الناس على حفظ المال وتحسين أحوالهم في معاشهم وأرزاقهم ومعاملاتهم، مع اغفال أصل ذلك كله، وهو حفظ الدين الذي به قوام الدنيا والآخرة، وسيأتي مزيد أمثلة لذلك إن شاء الله تعالى. أعود فأقول هذا نظر القوم إلى المقاصد وهو قاصر كما رأيت، أما الوسائل فتهاونهم بها أعظم وأشد على نحو ما ذكرنا سابقاً (في قولنا في السبب الثاني ومنها الاغترار... الخ). واعلم أن ما سبق ذكره من آيتي سورة يوسف وسورة الشورى دليل على أن الوسيلة في الدعوة إلى الله تعالى لا بد أن توافق الأمر الشرعي كما قال تعالى: (فلذلك فادع واستقم كما أمرت..) وقال: (قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني..)، والدعوة إلى الله تعالى دين وعبادة، وتقرب إليه سبحانه ولا يحل لأحد كائناً من كان أن يتعبد الله تعالى وأن يتقرب إليه إلا بما شرع، ومما يناسب هذا المقام أن نذكر ما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى (1) عن جماعة يجتمعون على قصد الكبائر: من القتل، وقطع الطريق، والسرقة، وشرب الخمر، وغير ذلك، ثم إن شيخاً من المشائخ المعروفين بالخير واتباع السنة قصد منع المذكورين من ذلك، فلم يمكنه إلا أن يقيم لهم سماعاً يجتمعون فيه بهذه النية، وهو بدف بلا صلاصل، وغناء المغني بشعر مباح بغير شبابة، فلما فعل هذا تاب

منهم جماعة، وأصبح من لا يصلي ويسرق ولا يزكي يتورع عن الشبهات، ويؤدي المفروضات، ويجتنب المحرمات، فهل يباح فعل هذا السماع لهذا الشيخ على هذا الوجه لما يترتب عليه من المصالح، مع أنه لا يمكنه دعوتهم إلا بهذا...؟

فأجاب - رضي الله عنه - بكلام نفيس جدا - محصله، ان فعل هذا الشيخ المذكور بدعة محرمة، وأن فاعل ذلك ضال متقرب إلى الله تعالى بغير ما شرع، ومما قال في جوابه رحمه الله، وأخبر (يعني الله سبحانه) أنه يدعوا إلى الله وإلى صراطه المستقيم، كما قال تعالى: (قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيره أنا ومن اتبعني) وقال تعالى: (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض. ألا إلى الله تصير الأمور) وقال رحمه الله: اذا عرف هذا فمعلوم أنما يهدي الله به الضالين، ويرشد به الغاوين ويتوب به على العاصين، لا بد أن يكون فيما بعث الله به رسوله من الكتاب والسنة، وإلا فإنه لو كان ما بعث به الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكفي في ذلك، لكان دين الرسول ناقصا، محتاجا تنمة، وينبغي ان يعلم أن الأعمال الصالحة أمر الله بها أمر إيجاب أو استحباب. والأعمال الفاسدة نهى الله عنها. والعمل اذا اشتمل على مصلحة ومفسدة، فإن الشارع حكيم، فإن غلبت مصلحته على مفسدته شرعه، وإن غلبت مفسدته على مصلحته لم يشرعه، بل نهى عنه، كما قال تعالى: (كتب عليكم القتال وهو كره لكم، وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم، والله يعلم وأنتم لا تعلمون) وقال تعالى: (يسألونك عن الخمر والميسر، قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس وإثمهما اكبر من نفعهما..) ولهذا حرمهما الله تعالى بعد ذلك -

وهكذا ما يراه الناس من الأعمال مقربا إلى الله، ولم يشرعه الله ورسوله فإنه لا بد ان يكون ضرره اعظم من نفعه، والا فلو كان نفعه أعظم من ضرره لم يهمله الشارع، فإنه صلى الله عليه وسلم - حكيم، ولا يهمل مصالح الدين، ولا يفوت المؤمنين ما يقربهم من رب العالمين.. إلى آخر ما ذكر فراجعه فإنه مهم.

ومنها ما أشرت له سابقا من استعظام ما يترتب على القيام بهذا الأصل العظيم من المشاق والتكاليف، لكن من أمعن النظر علم أن تكاليف الإعراض عن القيام به، والانشغال بغيره من المصالح الموهومة، أعظم بكثير من تكاليف القيام به، مع ما يترتب على القيام به من جزيل الأجر وعظيم الثواب والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

(يتبع)

حوار بين مسجدين

الروضة والرضى

الشيخ/ أبو بصير الشامي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله..

هذا حوار بين جماعتين ترفعان شعار (الكتاب والسنة، واتباع السلف الصالح)، لكن أباد غريبة عميلة مشبوهة فرقت بين الأخوين، وزرعت في دروب التلاقي والتحاب والتأخي بينهما أشواكا وألغاما من الأهواء والأحقاد والمتناقضات، وقد تحققت لهم أهدافهم إلى حد كبير، بحيث دب بين الأخوين المسلمين البغضاء، حالقة الدين، وأصبح الأخ - بفعل هذه الأهواء والمتناقضات - لا يطيق أن يرى أخاه أو يسمع منه شيئا حتى لو كان حقا، فهو مرفوض مادام قد جاء منه أو عن طريقه، بل لا يتوانى لحظة في أن ينزل في ساحته شرًا من باب (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)، كما زعموا... وساحة هاتين الجماعتين ليست مسجدين فقط، بل هي تشمل دولة وأمهارة، حتى أنه لا تخلو دولة من وجود لهذين المسجدين والجماعتين، لذا لا بد من كسر الطوق، وخرق الحواجز النفسية المصطنعة، وإجراء هذا الحوار الهادف.. عسى الله أن يلم الشمل، ويوحد الصفوف، ويؤلف بين القلوب على ما يحب ويرضى، إنه تعالى سميع قريب.

- الروضة: السّلام عليكم ورحمة الله..

- الرّضى: وعليكم..

- الروضة: لماذا لا ترنّون التّحيّة كاملة، ألسنا إخوانكم، ألم يأمرنا الله تعالى في كتابه العزيز بأن نردّ التّحيّة كاملة أو أحسن منها، كما قال تعالى: (وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها)، أم أنكم تنزلوننا منزلة كفّار أهل الكتاب الذين يحرفون الكلام عن مواضعه؟!..

- الرّضى: لا، ولكنكم من أهل الأهواء والبدع، والآثار قد جاءت بوجوب الإغلاظ

على أهل البدع!..

- الروضة: نعيذكم من الوقوع في الزّلل والظلم، فالذي يقبّح ويدّع من غير دليل ولا برهان، كالذي يحسّن ويزين ويحلّل من غير دليل ولا برهان، حيث كلاهما يعتبران تعدّ على حقوق الله تعالى وخصوصيّاته، فالله تعالى وحده الذي يحكم على الأشياء بالحسن أو التّقبيح، وما هو مشروع أو غير مشروع، وقد جاء أعرابي إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم فقال: أنا مدحي زينٌ وذمي شينٌ! فقال له نبي الله صلّى الله عليه وسلّم: «ذاك الله»، أي ليس هذا من خصوصيّاتك ولا من خصوصيّات أحد غيرك، وإنّما هو من خصوصيّات الله تعالى وحده، فالذي يقول عنه زين وحسن فهو زين وحسن على الإطلاق، والذي يقول عنه شين وسيء فهو شينٌ على الإطلاق، ولا اعتبار لمعارضيه ومخالفيه أيّاً كانوا، ورحم الله القائل: (من استحسن فقد شرع)، وكذلك الذي يقبّح ويدّع من تلقاء نفسه من غير دليل ولا برهان فقد شرع ما لم يأت به الله، وجعل من نفسه ندّاً لله تعالى في أخصّ خصائصه..

فهل تُبَيّنوا لنا الدّليل -من الكتاب والسّنّة- أين يكمن وقوعنا في الأهواء والبدع،

وما هي نوعيّة البدع عسانا نجتنبها ونقلع عنها؟!..

- الرّضى: أخبرنا أشياخ ثقات عنكم، أنكم من أهل البدع، وهذا يكفي لاعتزالكم

واجتنابكم وتحذير النّاس منكم!..

- الروضة: هل هذا يكفي لتحكموا علينا بالتّبديع والتّضليل، ألم تقرّوا قول الله

تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاعَكُمْ فَاسْقُوا بِسُقُوبِكُمْ بِمَاءٍ فَتَيَّنَوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ

فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ بَادِمِينَ)، فهلاًّ تبَيّنتم ثمّ حكمتم؟!..

- الرّضى: الحقيقة أنّنا لم نتبيّن، ولا نريد أن نتبيّن، فالمشايع عندنا ثقات لا

يكذبون أمتهم.. وقد أخبرونا عنكم بأشياء لا نريد أن ندخل في مناقشتها، لأننا نهينا عن الجدل.

- الروضة: ليس مطلق الجدل، فالجدال بالتي هي أحسن مرغوب شرعا، ثم نحن ننشد منكم النصح - لا الجدل - والتواصي بالحق والتواصي بالصبر، كما جاء ذلك في سورة «العصر» فهل ذكرتم لنا هذه الأشياء حتى نتراجع عنها إن كنا مخطئين، وإن غير ذلك، فالحق غاية المسلم ومراده، أينما وجده أخذ به ونزل عنده، لا يلتفت عنه ولو إلى نفسه..

- الرضى: قيل لنا أنكم تؤمنون بـ «الحزبية» والإسلام نهى عن الحزبية والتفرق..
- الروضة: ماذا تعنون بالحزبية، فإن كلمة «الحزبية» حمالة أوجه، فهي تطلق ويراد منها معانٍ شرعية صحيحة، وأحيانا تطلق ويراد منها معانٍ غير شرعية، فأى الوجهين تقصدون وتريدون؟

- الرضى: نعني مطلق الحزبية، فالحزبية كلها شر، ولا يوجد لها معنى شرعي صحيح كما ذكرتم!!

- الروضة: بدلا من التسرع في إطلاق هذا النفي، كان ينبغي عليكم أن تسألونا عن الدليل الشرعي - الذي يحسم مادة الخلاف - الدال على المعنى الإيجابي للحزبية..
- الرضى: تفضلوا ما هو الدليل؟

- الروضة: لننتفح أولا عن المعنى السيء للحزبية لنخرجه من دائرة النقاش، ونحصر النقاش في الجوانب الإيجابية للحزبية، التي حصل الخلاف عليها، ثم ننظر بعد ذلك إن كانت مشروعة أم لا..

- الرضى: لا بأس إن كان ذلك يرشد النقاش، ويسهل الوصول إلى الحقائق بشكل أسرع، وإن كنا نعتقد أن مطلق الحزبية والتحزب شر وباطل!!

- الروضة: التحزب على الباطل، بمعنى الإجتماع على مناهج وأفكار باطلة بدعية، أو عقد الولاء والبراء في الحزب، والانتصار للحزب أو الجماعة أو الشيخ في الحق والباطل، والتفوق على الذات من نون إعطاء الآخرين حقهم من موالة بحسب قربهم أو بعدهم عن الإسلام، وكذلك أخذ الحق وقبوله لكونه صادرا عن الحزب أو الجماعة أو الشيخ، وردّه ومجافاته إذا جاء عن غير طريق الحزب أو الشيخ.. فهذه المعاني للحزبية أو التحزب كلها باطلة وغير شرعية، لا يجوز تبنيها أو التحلي بها، وهي لا تجرّ للأمة إلا إلى

الضَّعْفَ وَالتَّفَرُّقَ وَالدَّمَارَ...

- الرَّضَى: كلامٌ جيّدٌ، ولكن ماذا تقصدون بالتَّحَرُّبِ لِلشَّيْخِ أَوْ الْإِنْتِصَارِ لَهُ؟

- الرَّوْضَةُ: نعني كما أَنَّ التَّحَرُّبَ لِلْحِزْبِ أَوْ الْجَمَاعَةِ فِي الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ هُوَ بَاطِلٌ وَغَيْرُ مَشْرُوعٍ، كَذَلِكَ التَّحَرُّبُ وَالتَّعَصُّبُ لِلشَّيْخِ وَأَقْوَالِهِ فِي الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ هُوَ بَاطِلٌ وَغَيْرُ مَشْرُوعٍ، فَالتَّحَرُّبُ لِلْبَاطِلِ وَعَلَى أُسَاسٍ بَاطِلٍ، بَاطِلٌ مَهْمَا اخْتَلَفَتْ صُورُهُ وَأَشْكَالُهُ..

- الرَّضَى: لَا خِلَافَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَبْقَى أَنْ تَبَيَّنُوا الْجَانِبَ الْإِيجَابِيَّ الشَّرْعِيَّ لِلْحِزْبِيَّةِ كَمَا تَزْعُمُونَ!..

- الرَّوْضَةُ: نعني بِالْجَانِبِ الشَّرْعِيِّ.. هُوَ ضَرُورَةُ اجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ فِي جَمَاعَةٍ وَاحِدَةٍ - مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا - وَبِطَرِيقَةٍ مَنْظَّمَةٍ، تَأْخُذُ بِأَسْبَابِ الْقُوَّةِ وَالْمَنْعَةِ بَعِيدَا عَنِ الْفَرْدِيَّةِ وَالْإِرْتِجَالِ وَالْفَوْضَى وَالْعَشْوَانِيَّةِ، لِيَتَحَرَّكُوا بِقُوَّةٍ نَحْوِ اسْتِثْنَائِ حَيَاةٍ إِسْلَامِيَّةٍ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْتَوِيَّاتِ، وَقِيَامِ خِلَافَةٍ رَاشِدَةٍ عَلَى مَنَاجِ النُّبُوَّةِ..

- الرَّضَى: مِنْ أَيْنَ أَتَيْتُمْ بِهَذِهِ الضَّرُورَةِ؟

- الرَّوْضَةُ: تَأْتِي هَذِهِ الضَّرُورَةُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْأَهْدَافَ الْإِسْلَامِيَّةَ الْعَامَّةَ الْكُبْرَى الْمَتَّفِقَ عَلَيْهَا لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّكُ نَحْوَهَا - فِي خُضْمِ هَذِهِ الْجَاهِلِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ الْقَوِيَّةِ وَالْمَنْظَّمَةِ وَالْمَجْتَمَعَةِ فِيمَا بَيْنَهَا عَلَى حَرْبِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ - إِلَّا مِنْ خِلَالِ عَمَلٍ جَمَاعِيِّ مَنْظَّمٍ يَرْشِدُ الطَّاقَاتِ وَيُوَحِّدُ الصَّفُوفَ فِي مَوَاجِهَةِ الْأَخْطَارِ وَالتَّحْدِيَّاتِ.. فَالْحَدِيدُ لَا يَفْلَهُ إِلَّا الْحَدِيدَ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.. وَإِلَّا هَلْ تَرَوْنَ بِالْإِمْكَانِ اسْتِثْنَاءَ حَيَاةٍ إِسْلَامِيَّةٍ وَقِيَامِ خِلَافَةٍ رَاشِدَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَهْدَافِ الْعَامَّةِ ثُمَّ كُلُّ مُسْلِمٍ فِي الْعَالَمِ يَتَحَرَّكُ بِطَرِيقَةٍ فَرْدِيَّةٍ أَتَانِيَّةٍ وَبِمَعْزَلٍ عَنْ إِخْوَانِهِ، وَمِنْ دُونِ الْأَخْذِ بِالْإِعْدَادِ وَالْأَسْبَابِ الَّتِي تَوْدِي إِلَى النُّصْرِ وَالتَّمَكُّينِ!؟

- الرَّضَى: نَحْنُ نُؤْمِنُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، نَرِيدُ كَلَامًا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؟

- الرَّوْضَةُ: الْأَدَلَّةُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ وَافِرَةٌ، وَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَحْصُرَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ)، وَمِنْ الْقُوَّةِ وَالْإِعْدَادِ الْجَمَاعَةِ وَالتَّنْظِيمِ.. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا)، وَقَوْلُهُ أَيْضًا: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَتْهُمْ بَنِيَانٌ مَرْصُوعًا). وَأَمَّا فِي الْحَدِيثِ فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا»، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ

وإياكم والفرقة، فإنَّ الشَّيْطَان مع الواحد وهو من الإثنين أبعد، ومن أراد بحبوبة الجنة فليلزم الجماعة» وإذا كان الشَّيْطَان من الإثنين أبعد، فهو لا شك من الثلاثة أبعد، ومن الأربعة والخمسة أشدَّ بعداً، وهكذا كلما كبر عدد المجتمعين على طاعة الله كلما كانوا من الشَّيْطَان أبعد ومن الرَّحْمَن أقرب. وقال صَلَّى الله عليه وسلَّم: «الجماعة رحمة والفرقة عذاب»، وقال: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمُّروا أحدهم»، وفي رواية: «لا يحلُّ لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلاَّ أمروا عليهم أحدهم»..

قال ابن تيمية: فأوجب صَلَّى الله عليه وسلَّم تأمير الواحد في الإجتماع القليل العارض في السَّفَر تنبيهاً على سائر أنواع الإجتماع، ولأنَّ الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ولا يتمُّ ذلك إلاَّ بقوة وإمارة أ. هـ.

وقال الشُّوكَّاني: فيها دليل على أنَّه يشرع لكلِّ عدد بلغ ثلاثة فصاعداً أن يؤمُّروا عليهم أحدهم لأنَّ في ذلك السَّلامة من الخلاف الذي يؤدِّي إلى التَّلافي، وإذا شرع هذا لثلاثة يكونون في فلاة من الأرض أو يسافرون، فمشروعيته لعدد أكثر يسكنون القرى والأمصار ويحتاجون لدفع التَّظالم وفصل التَّخاصم أولى وأحرى أ. هـ.

فهذه أدلة الكتاب والسَّنة وأقوال علماء الأُمَّة كلّها تضافرت على ضرورة العمل الجماعي بتأمير وتنظيم. ثمَّ لو تأملنا أيَّ عمل دينوي ناجح مهما كبر أو صغر لرأينا أنَّه يخضع في حركته ونشاطه إلى تنظيم وتخطيط دقيقين، وإلى رئيس ومرفؤوس، وأمير ومأمور، وهذا أمر -لحاجة البشر إليه- تدلُّ عليه الفطر والعقول كما تدلُّ عليه النصوص، فعلم أنتم تشذَّون عمَّا يطالب به العقل والنقل واجتمعت عليه الشُّعوب، وتريدون من الأُمَّة أن تعمل لاستئناف حياة إسلامية، وقيام خلافة راشدة بطريقة فردية مبعثرة متفرقة، كلُّ فرد يكون جماعة بمفرده!!؟

- الرُّضَى: قد أسهبتم وأفدتم مشكورين، ولكن نخشى أن يوصف أو يصبغ هذا العمل المشروع الذي تقدَّمت الإشارة إليه بالحزبية أو الحزب، وهذا أمر لا نريده..

- الرُّوضَة: لا ينبغي أن نستهنَّ أو نستحي من كلمة جاء ذكرها في مواضع من القرآن الكريم بصيغة المدح، كقوله تعالى: (ومن يتولَّى الله ورسوله والذين آمنوا فإنَّ حزب الله هم الغالبون). وقوله: (رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألاَّ إنَّ حزب الله هم المفلحون)..

- الرُّضَى: ولكن أيضاً جاءت كلمة «حزب» في مواضع من القرآن الكريم بصيغة

الذِّمَّ، كقوله تعالى: (فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلَّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ)، وقوله: (استحوذ عليهم الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ).

- الرَّوْضَةُ: صحيح، ومما تقدّم يعلم أنّ «الحزب» يطلق أحياناً ويراد به الجانب الممدوح، وأحياناً يطلق ويراد منه الجانب المذموم، بحسب ما قد تمّ الإجماع عليه، فإن كان الحزب قائماً على طاعة الله ورسوله وموالاته المؤمنين ومعاداة الكافرين فهو حزب محمود ومرضي، وإن كان قائماً على معصية الله وموالاته الكافرين فهو حزب باطل ومذموم شرعاً، فمردّ الذِّمِّ والمدح على صفة الحزب وما قد تمّ التحزّب عليه وليس لمجرد التحزّب..

قال ابن تيمية: كون الأستاذ يريد أن يوافقه تلميذه على ما يريد، فيوالي من يواليه، ويعادي من يعاديه مطلقاً، وهذا حرام ليس لأحد أن يأمر به أحداً، ولا يجيب عليه أحد، ومن خالف شخصاً على أن يوالي من والاه ويعادي من عاداه كان من جنس النتر المجاهدين في سبيل الشَّيْطَانِ، ومثل هذا ليس من المجاهدين في سبيل الله تعالى، ولا من جند المسلمين، ولا يجوز أن يكون مثل هؤلاء من عسكر المسلمين، بل هؤلاء من عسكر الشَّيْطَانِ. ولكن يحسن أن يقول لتلميذه: عليك عهد الله وميثاقه أن توالي من والى الله ورسوله، وتعادي من عادى الله ورسوله، وتعاون على البرِّ والتقوى ولا تعاون على الإثم والعدوان اهـ.

فتأمّلوا كيف أنّ شيخ الإسلام لم يعترض على مجرد التعاقد والتّواثق والتّحالف بين الأستاذ وتلميذه، وإنّما كان اعتراضه على ما يتمّ التعاقد والتّواثق عليه، فإن كان مشروعاً ويرضي الله ورسوله فهو جائز ومشروع، وإن كان خلاف ذلك فهو غير جائز وهو من ضروب التعاقد على الباطل، وهذا الذي يدلّ عليه مفهوم الحديث الصّحيح: «ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط» أي إذا كان الشرط ممّا جاء به الكتاب ويرضاه فهو حقّ يجب الوفاء والعمل بمقتضاه..

- الرُّضَى: هذا يعني أنّ الباب مفتوح على مصراعيه لتشكيل أحزاب متعدّدة متنافسة في الأمة الواحدة..؟!

- الرَّوْضَةُ: قولنا بضرورة العمل للإسلام من خلال جماعة منظّمة وإن سمّيت حزياً، لا يستلزم منه فتح الباب على مصراعيه لتشكيل أحزاب متنافسة متنافرة تغرق

طاقات الأمة وتضعفها، والذي يمكن تقريره بإيجاز فيما يخص هذا الأمر: أن أي تعدد للأحزاب الإسلامية على الساحة لا يمكن دفعه وتغاييه إلا بضرر أكبر ومفسدة أعظم، فإن وقوعه يسقط الإثم والحرَج، لأن العجز باتفاق يرفع التكليف والمواخذه عن صاحبه، أما إن كان هذا التعدد يمكن تجاوزه وتغاييه - بضرر أقل - ثم يحصل تقصير في تحقيق ذلك، فالإثم يطال أصحاب هذه الأحزاب مجتمعة لتقصيرها فيما يمكن القيام به، لأن الاجتماع - على طاعة الله وأمره - واجب شرعي لذاته ولغيره.

- الرضى: ماذا تقصدون بالواجب لذاته ولغيره؟

- الروضة: هو واجب لذاته لأن الله تعالى يحب لنا الاجتماع ويرضاه، وقد تعبدنا بذلك، أما كونه واجبا لغيره فلأن النصر والتمكن والاستخلاف والقوة كل ذلك لا يتحقق إلا من خلال الاجتماع والاتحاد والإعتصام بحبل الله جميعا، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

- الرضى: هل يفهم من ذلك أن امتناع هذه الجماعات أو الأحزاب عن الاجتماع والاتحاد يفقدها مبرر وجودها، وبالتالي فالواجب عليها أن تنفض وتنحل؟

- الروضة: بحسب المصالح والمفاسد المحققة من جراء ذلك، فإن كانت المصالح ترجح على المفاسد، تبقى مع حقوق الإثم والحرَج بها لتقصيرها في واجب الاجتماع والاتحاد، وإن كانت المفاسد ترجح على المصالح - بسبب التفرق - فالواجب هنا أن تنحل وتنفض غير مأسوف عليها (1) ..

- الرضى: إلى هنا قد بان لنا كثير من جوانب الموضوع ..

- الروضة: الحمد لله، ولكن هل تسمحون لنا أن نصارحكم ببعض ما يجول في نفوسنا عنكم ..

- الرضى: نعم، بإمكانكم ذلك ..

- الروضة: ما نلاحظه فيكم أنكم تعادون مطلق العمل الجماعي المنظم باسم محاربة الحزبية، وقد بلغ غلوكم في المسألة مبلغا جعلكم توالون عليها وتعادون فيها، وكأنها قضية إيمان وكفر، فمن يرى العمل الجماعي المنظم فهو عندكم ليس من أهل السنة والجماعة، وله منكم العداوة والبغضاء أبدا حتى يقلع عن حزبيته، ومن لا يرى العمل

(1) هذا من جهة القاعدة العلمية وإلا فقد تبين أن ترك العمل الجماعي يؤدي ولا شك إلى تدمير مقاصد الإسلام العظمى من إقامة الإمامة والجهاد وما شابه ذلك، وأي مفسدة تأتي مع العمل الجماعي لا يمكن أن تقارن مع مفسدة ترك العمل الجماعي والله أعلم. (المنهاج).

الجماعي أو الحزبية فهو عندكم -على عجره ويجره- من أهل السنة، وله منكم كل موالاة وود ومؤاخاة!! وإذا أردتم أن تصفوا مخالفكم بأشنع الأوصاف، تقولون عنه: هذا رجل حزبي، يدعو إلى الحزبية..! أترون مثل هذا السلوك لكم ينسجم مع الفقه والإنصاف، والعدل، وعقيدة الولاء والبراء التي جاء بها الإسلام!!

- الرضى: اللهم لا، ولا نخفيكم أنه يوجد عناصر بيننا تغذي في الشباب هذا السلوك الشاذ وهذا الفقه المتناقض، وتزرع فيهم الحقد واللؤم والبغضاء على إخوانهم في العقيدة والدين..

- الروضة: ثمة أمر آخر نودّ مصارحتكم به، وهو أنكم تربون الشباب على التمايز عن إخوانهم من أهل السنة، وعلى التعصب لأشخاص بأعيانهم دون غيرهم، وأن يأخذوا الحقّ منهم فقط، ولو جاء الحقّ من عند غيرهم أو من غير طريقهم فهو لا ينال عندكم القبول كما لو جاء من عندهم، وكذلك فإنكم توالون من والاهم -في الباطل- ولو كان من أفجر الناس، وتعاونون من عاداهم أو جافاهم في الحقّ ولو كان من أتقى وأعلم الناس.. ألا ترون أن هذا هو التحزّب الباطل الممقوت شرعاً، والذي يجب على جميع أفراد الأمة أن تترفع عنه وتجتنبه.. أنتهون عن خلق وتأتون أسوأ ما فيه!!

- الرضى: الحقيقة هذا موجود في صفوفنا، ولا شك أنه باطل ولا يجوز، ولكن كذلك لا يجوز التعميم..

- الروضة: جزاكم الله خيراً، نحن لا نقصد التعميم وإنما أردنا الغالب والسائد، وهذا مدعاة لمراجعة النفس ومحاسبتها قبل أن تحاسب يوم لا ينفع مال ولا بنون..

- الرضى: صدقتم.. ولكن من المستفيد من هذه الحرب الشعواء للعمل الجماعي باسم محاربة الحزبية والتحزّب؟

- الروضة: المستفيد بالدرجة الأولى هم طواغيت الحكم وقوى الكفر العالمية، حيث لا يقلقهم ويخيفهم شيء أكثر من أن يتحرك لهذا الدين بطريقة جماعية منظمة، لأنهم يدركون أنه الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يحقق شيئاً نحو أهداف الإسلام العامة، وبالمقابل فهم يسرون جداً عندما يرون المسلمين يتحركون للإسلام بطريقة فردية أنانية هزيلة تبعثر ولا توحد، لعلمهم أنها طريقة لا طائل من ورائها، ولا يمكن أن تعطي ثماراً أو تشكل عليهم خطراً يوماً من الأيام، لذلك فهم يزكون فقه التفرّق والتشردم والتنازع في صفوف الأمة، وكم يكون الخبر ساراً على قلوبهم عندما يعلمون أن الجماعة انقسمت إلى

جماعتين، والدولة إلى دولتين.. وقديما رفعوا شعارهم المعروف «فرّق تسد»..

- الرضى: وهل المشايخ يعرفون ذلك؟!

- الروضة: منهم من يعرف، ومنهم من لا يعرف، ومنهم من يقلّد من يعرف ومن لا يعرف، والذي يعرف فهو ينشط في هذا المضمار -باسم محاربة الحزبية- إمّا رهبة من بطش الطواغيت وإمّا رغبة بما في أيديهم من الفئات والعظام المجردة عن شحومها ولحومها، وجميع هؤلاء الذين يحاربون العمل الجماعي باسم محاربة الحزبية، تصبّ جهودهم في خدمة الطواغيت وقوى الكفر، علموا ذلك أم لم يعلموا، وأرادوا ذلك أم لم يريدوا.. ولا أزال أذكر قصة أولئك الشباب السكفي عندما أرادوا أن يتخلّصوا من شرّ الطاغوت وفتنته وعذابه، قالوا نحن من جماعة الشيخ السكفي فلان الذي لا يؤمن بالحزبية والعمل الجماعي.. فخلّى سبيلهم!!

- الرضى: لكن هؤلاء الذين تصفونهم بأنهم طواغيت هم أولياء أمور المسلمين، تجب طاعتهم، وهذا جملة ما يؤخذ عليكم، وهو أنكم تنهجون نهج الخوارج في التعامل مع الولاة!!

- الروضة: ولاة الأمور الذين تجب طاعتهم في المعروف هم الولاة الذين يحكمون الأمة بالكتاب والسنة، ويوالون المؤمنين ويعاونون الكافرين، ويجاهدون في سبيل الله تعالى، إمّا هؤلاء الطواغيت الذين تصفونهم بأنهم ولاة المسلمين فقد استبدلوا شرع الله بشرائع الكفر، وتحاكموا إليها وحكموا بها، وفرضوها على شعوبهم بعد أن زينوها في أعينهم، ووالوا الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم، وعادوا المؤمنين والدعاة إلى الله منهم خاصة، وعطلوا الجهاد في سبيل الله ووصفوه بالإرهاب والعنف تنفييرا للناس عنه، وهم إضافة إلى ذلك قد حسّنوا الفواحش والمنكرات في أعين الناس وزينوها وسنّوا لها القوانين التي تحميها، وشجّعوا النساء -أداتهم في إغواء العباد- على التبرج والتمرّد على أحكام الدين، وفرّقوا الأمة بل القطر الواحد إلى ولاءات وأحزاب علمانية كافرة متناحرة متنافرة، لها كامل الحرية في الحركة والعمل بين العباد وفي البلاد باسم الديمقراطية كما زعموا، ويجوز لهذه الأحزاب الكافرة ما لا يجوز للدعاة إلى الله تعالى.. ولو أردنا أن نستقصي مخازيهم وكفرهم لوجدناهم متلبّسين بجميع نواقض الإيمان التي تخرج صاحبها من الملة.. فكيف يحسن بكم أن تصفوا حكّاما هذه أقلّ صفاتهم بأنهم ولاة تجب طاعتهم، والله تعالى يقول: (وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا)؟!

- الرّضى: ولكنهم يقولون: لا إله إلا الله..؟

- الرّوضة: يقولونها، ولكنهم يأتون صراحة بضدّها في أنّ واحد، ومثلهم كمثّل من يقول لا إله إلا الله ثمّ بلسان الحال والمقال يقول بإله آخر مع الله!! وهذا أنّى له أن ينتفع بلا إله إلا الله وهو يمارس نواقضها على مدار السّاعة، وفي الحديث: «لا يجتمع الإيمان والكفر في قلب امرئ». ثمّ ألا تعلمون أنّ لا إله إلا الله قد قيّدت بقيود وشروط، منها: العلم، والإخلاص، والصّدق، والإنقياد، والعمل بها، والحبّ وغير ذلك، فهل ترون هؤلاء الطّواغيت يقولون لا إله إلا الله بقيودها وشروطها..؟!

- الرّضى: لا، ولكن ابن تيمية وغيره من أهل العلم قد نصّوا على وجوب طاعة الأئمة وعدم الخروج عليهم، وإن ظهر منهم الفجور والفسوق..

- الرّوضة: هذا صحيح، ولكن أيّ أئمة..؟ من لوازم فقه الفتوى وأدواتها معرفة الواقعة والأعيان التي قيلت فيهم، وما قيل في الأمويين والعباسيين والعثمانيين لا يجوز أن يقال أو يحمل على حكّام اجتمعت فيهم جميع خصال الكفر والزّندقة والنّفاق، وكذلك لا يجوز حمل النصوص الشرعيّة التي تأمر بطاعة الأئمة المسلمين العدول في المعروف على طاعة حكّام الكفر والفجور، كما يفعل ذلك مشايخ السّوء مشايخ السكّطان.. وهؤلاء بفعلهم هذا مثلهم مثل من يقيس الطّهارة على النّجاسة، والحلال على الحرام، والإيمان على الكفر!!

ثمّ قضيتنا ليست قضيّة حكّام يظهر منهم بعض الفجور والفسوق، وإنّما حكّام ظهر منهم الكفر البواح الذي لا ينبغي أن يختلف عليه اثنان..

- الرّضى: ولكن لا نسلم لكم أنّ جميع الحكّام طواغيت وكفرة..

- الرّوضة: لا بأس، فالخلاف وارد، وخلافنا على كفر طاغوت من الطّواغيت يخضع للحوار والنّقاش الهادف، ولا توجد مشكلة عندما يكون مراد الجميع هو الحقّ وانصاف الحقّ، ولكن هذا الخلاف لا يجوز بأيّ حال من الأحوال أن يجرّ إلى التّنافر والبغضاء والعداوة، أو أن يترتّب عليه ولاء وبراء، وبخاصّة إن كان هذا المعين المختلف عليه ممّا يسوغ الاختلاف عليه لقرائن تحتمل ذلك، وقد اختلف السلف في كفر الحجاج ومع ذلك ما حملهم إختلافهم على تكفير بعضهم البعض، أو اتّهام بعضهم للبعض الآخر بالخوارج وغير ذلك من الألقاب، وكان طاووس يقول: «عجبا لإخواننا من أهل العراق يسمّون الحجاج مؤمنا»، فرغم وجود الخلاف على كفر الحجاج ما منعه ذلك من اعتبار

المخالفين له من أهل العراق إخوانا له، ولهم عليه حقوق الأخوة الإيمانية..

- الرضى: هذا فقه جميل يحسن الإنتباه إليه، وإنها لمصيبة بحق أن ينعكس كل خلاف إلى تفرق وعداوة وبغضاء بين المسلمين..

- الروضة: ومما يذكر في هذا الصدد أن كثيرا من الناس -الذين يسمون أنفسهم دعاة وطلبة علم- قد جندوا أنفسهم، وسخروا علمهم للجدال عن الطواغيت وتوسيع فقه التبرير لهم، واعتبروا موالاتهم وطاعتهم علامة لأهل السنة، والخروج عليهم أو تكفيرهم هو خروج على منهج أهل السنة!!

وهؤلاء الذين يوالون الطواغيت هم أنفسهم الذين لا يسلم منهم علماء الأمة من الطعن والتجريح، والتفسيق والتضليل والتبديد، وربما التكفير!!..

فطواغيت الأمة عندهم مرضيون تجب طاعتهم وموالاتهم والدعاء لهم، بينما علماء الأمة يجب تفسيقهم وتضليلهم والبراءة منهم!!..

على الطواغيت يوسعون دائرة التبريرات والتأويلات إلى حدّ المبالغة والتكلف، ويشكل يقتضي الخروج عن المألوف والمشروع، ويحملون عليهم جميع النصوص التي تراعي القصد والباطن، بينما على مخالفينهم من علماء الأمة العاملين تراهم يضيّقون عليهم ساحة التأويل والأعذار، ويقدمون فيهم إساءة الظن في الاحتمالات، ويحملون عليهم النصوص التي تراعي اعتبار الظاهر في الأحكام!!..

فهم بحق كما قيل عنهم: مرجئة مع طواغيت الكفر والفجور، خوارج مع دعاة الإسلام وعلماء الأمة وغيرهم من أهل القبلة والإسلام، وقد جاء في الحديث أن من صفات الخوارج أنهم «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان».

- الرضى: الحقيقة أن هذا الفقه الشاذ الذي يجمع بين المتناقضات موجود، وأصبح سمة لكثير من طلبة العلم في هذا الزمان!!..

- الروضة: والذي يزيد الطين بلة، أنهم ينسبون شذوذاتهم وانحرافاتهم إلى السلف الصالح، وإلى عقيدة أهل السنة والجماعة، حتى أنك ترى أحدهم يجادل عن الطواغيت ويوصل لعقيدة المرجئة أو الجهمية ثم بعد ذلك ينسب شذوذاته وضلالاته هذه إلى الكتاب والسنة، وإلى عقيدة أهل السنة والجماعة، حيث أنهم وجدوا في هذه النسبة أو الإنتساب وسيلة جيدة لتمرير شذوذاتهم وانحرافاتهم وضلالاتهم على العوام من المسلمين، بل وعلى كثير من خواص منهم!!..

فهم يوالون الطواغيت ضدَّ شباب الأُمَّة وعلمائها ولكن على الكتاب والسنة!! ويكذبون ولكن على الكتاب والسنة!! ويربِّون الشُّباب على اللُّؤم والحقْد والحزبيَّة الباطلة ولكن على الكتاب والسنة!! ويفسِّقون ويبدِّعون ويكفِّرون الدَّعاة والعلماء ولكن على الكتاب والسنة!! وهكذا كلَّ شاذَّة من شذوذاتهم -حتَّى تمرَّ- فهم يلصقونها بالكتاب والسنة، والكتاب والسنة براء منهم ومن شذوذاتهم كبراءة الذَّنْب من دم ابن يعقوب عليهما السَّلام أو أشدَّ.

- الرِّضَى: هذه الظَّاهرة موجودة، ولكن كيف ترون السَّييل للخروج منها أو على الأقلَّ التَّقليل من حجمها؟..

- الرَّوْضَةُ: بدوام التَّنَاصُح، والتَّجَرُّد للحقِّ، ونبذ التَّحزِّبات الباطلة بشتَّى أنواعها وصورها، فالحقُّ يجب أن يكون مطلب الجميع وغايتهم وهمَّهم الأكبر، والمقدِّم على الأنفس والمال والولد وجميع الرُّوابط الأرضيَّة، يؤثرونه على جميع من يخالفه ولو كانوا من المقربين من الأساتذة والأشياخ..

وإنَّا لنعيذ أنفسنا وإياكم من أن ينطبق على أحدنا قوله تعالى: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ) فيقع في الشُّرك وهو لا يدري!!
- الرِّضَى: نسأل الله تعالى أن يعيِّزنا من ذلك..

- الرَّوْضَةُ: إضافة إلى ما تقدَّم ينبغي أن لا نغفل عن حقوق الأخوة الإيمانيَّة ولوازمها، أو نفرط بها لأسباب وهميَّة مصطنعة غير واقعيَّة وغير شرعيَّة، أو لخلافات يتَّسع لها الفقه الإسلامي، فالأخوة الإيمانيَّة عروة وثقى تعاقدت على الحبِّ في الله والبغض في الله، لا ينقض عراها إلَّا الكفر والشُّرك..

- الرِّضَى: جزاكم الله خيرا، فقد أفدتم وبيَّنتم، نسأل الله تعالى أن ينفَعنا بما سمعنا ويعلِّمنا ما جهلنا..

- الرَّوْضَةُ: اللَّهُمَّ آمين.. وإلى أن يشاء الله لنا بلقاء آخر، نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسَّلام عليكم ورحمة الله.
- الرِّضَى: وعليكم السَّلام ورحمة الله.

الأنظمة الحاكمة

في

العالم الإسلامي ③

بقلم الأستاذ : محمد طه الطرابلسي

مرتكزات ودعائم هذه الأنظمة

1 - الفقه الحاكم :

وتتكوّن من ملوك ورؤساء وأمراء ووزراء هم نتاج التأثيرات والفكر الغربي الصليبي، مرتبطين بعلاقات مباشرة مع مهندسي السياسة والقادة في مراكز القرار في الدول الصليبية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا، ومراكز القرار تبني لهؤلاء الملوك والرؤساء الخونة هالة من الوقار والهيبة والحكمة السياسية والكثير من الفضائل التي لا يملكونها، كلّ ذلك عبر وسائل الإعلام المحلية بشكل خاص، ويظهرونهم بمظهر حماة الإسلام وأمراء المسلمين.. فهذا الحسن الثاني عبد اليهود والنصارى يستقبل بابا روما في بداية الثمانينات باحتفال شعبي ضخم في الدار البيضاء، ويساعد على قيام حملة تنصيرية تحت غطاء الجمعيات الشبّابية والمراكز الثقافية والجامعات والمستشفيات الصليبية، ويحتفل بالذكرى العاشرة لزيارة قداسته!! للمغرب.. ويتأمر على نهب ثروات البلاد الهائلة من الفوسفات والثروة البحرية ليعطيها لسياده في فرنسا

وإسبانيا كما يتأسس (لجنة الدفاع عن القدس) ويأتمر بمستشاره اليهودي (اندرى أنزولاي) ومن المعلوم أن المخابرات الفرنسية والموساد اليهودية تشرفان على الأجهزة الأمنية في المغرب، وأما اليهود فيتمتعون بكل أشكال الإمتيازات الإقتصادية والإجتماعية جنبا إلى جنب مع الجاليات الأوروبية.. وهذا فهد آل سعود (لعنه الله) يتأمر أيضا كأجداده على نهب النفط ليقوّي به دول الصليب على حساب أمة الإسلام، ويستدعي جيوشهم لتدنيس أرض الله المقدسة، وتمارس الدولة السعودية بقوانينها الكافرة الإساءة للمسلمين القادمين من مناطق متفرقة من العالم الإسلامي العاملين عندها والذين تسميهم بالأجانب وذلك من أجل قطع روابط الأخوة الإسلامية وخاصة مع أرض مقدسة هي منبع ديننا الحنيف وذلك بوضعها العراقيل العديدة أمام تأشيرات الدخول في حين يسهل الأمر للأجانب خاصة الأمريكان والإنجليز.. ويساهم علماء السوء -كهنة الدولة- في سياسة التضييل والتزييف الإعلامي لهؤلاء الحكّام المرتدّين، وتقام خطب الجمعة للدعاء والمديح لهم لعنهم الله وأرانا فيهم يوما يدفعون فيه ثمن خيانتهم لرسالة الإسلام.

أما النمط الآخر من الرؤساء الذين يظهرون بمظهر القادة الثوريين والمناضلين القوميّين للدفاع عن الأمة العربية أمام أطماع الغرب وإسرائيل مثل العميل البائد جمال عبد الناصر الذي قام بذبح الحركات الإسلامية في مصر وسوريا واليمن، وتأمر على إبادة الجيش المصري في سيناء عام 1967م بعد أن قدّمها لسيادته اليهود. كما ساهم في نشر الفكر الإشتراكي ذي الجذور الماسونية اليهودية في العالم العربي وخاصة في الجزائر وليبيا وبلاد الشام والعراق ومصر.. تحت ستار الشعارات الثورية البراقة والكاذبة للفكر القومي العربي الذي لا يشك أحد في جذوره الصليبية واليهودية، من مثل شعارات التحرر من الإستعمار وتحرير فلسطين وتحرير الطبقة العاملة والفلاحية من سيطرة الرأسمالية والإقطاع ومحاربة الرجعية الدينية (أي محاربة الإسلام) وتحرير المرأة... الخ من أساليب الخداع السياسي والمكر والخبث الفكري اليهودي الصليبي.. فالاشتراكية المصرية أو الاشتراكية البعثية العراقية أو السورية تجيد التعريب والترجمة للفكر واللغة الشيوعية الأصلية.. وكان الحزب الشيوعي المصري قد اندمج مع الإتحاد الإشتراكي العربي بقيادة جمال عبد الناصر، تمّ تقييم هذا الإندماج من قبل الأمانة العامة للشيوعية الدولية السوفييتية من خلال مؤتمر (براغ) الذي عقد في صيف 1963م والذي حضره زعماء القيادات الشيوعية العربية جنبا إلى جنب مع قادة اليهود الشيوعيين في إسرائيل وكان من أهم نتائجها:

1- الإعتراف بأن القاهرة تقدم الماركسية السوفييتية على أتم وجه في رفعها

الشعارات القومية العربية ومكافحتها للرجعية الدينية.

2- التحويل الإشتراكي المصري يجري على أساس ماركسي صادق.. فلا لزوم للأحزاب الشيوعية العربية أن تنتقد الدعاية أو التطبيق المصري للاشتراكية العلمية أو بعض الشعارات الغير شيوعية التي ترفعها القاهرة بين حين وآخر لاستهلاك الرأي العربي في معرفته عن تفاصيل الفكر الماركسي.

3- السلام والتعايش السلمي جزء أصيل وجوهري في المسؤولية الإشتراكية العلمية العليا في مصر مع إسرائيل.

4- إنشاء حركة تحرير فلسطينية من خلال الحزب الشيوعي الأردني (1).

وبذلك تمكّن نظام عبد الناصر الإشتراكي من تخدير وإفساد الشعور الديني في مصر وبلاد الشام وتأمين الإستقرار للمشروع الديني الصليبي اليهودي والمشتبك في فلسطين. أما على الصعيد الإقتصادي فقد مارس سياسة احتكار الدولة لمجمل هذا النشاط.. فقد دمر الزراعة في مصر وسوريا بسنّه قوانين ما يسمى بالإصلاح الزراعي وكذلك قوانين التأميم الصناعي والتجاري.. وهكذا تم القضاء على عنصر المبادرة الفردية الهام جدا من أجل تطوير المجتمعات الإسلامية والتي لا يزال يترسخ فيها الفقر والركود الإقتصادي والإستعباد يوما بعد يوم، ومن الملاحظ وجود هذا الأسلوب الإقتصادي الإحتكاري الفاسد للدولة في مجمل البلاد مع اختلافات طفيفة.

واليوم يتابع حسني مبارك نهج الخيانة على نفس الخطى وبوتيرة أسرع.. والهاك هو آري بومدين الذي ركب موجة الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين الفرنسيين في الجزائر وحول إتجاهها إلى العلمانية..

والنصيري حافظ الأسد، الذي ساهم ولا يزال رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية بصنع الهالة المزيفة حوله، وذلك باللقاء به في العاصمة السويسرية جنيف بدءا بكارتر ثم ريغان فبوش فكلينتون مع أن حجم دولته الإقتصادي والعسكري لا يسمح له بهذا المركز.. ولكن الدور الخطير الذي يقوم به في خدمة الصليبيين واليهود وحماية حدود دولة إسرائيل الشمالية وتنازله عن منطقة الجولان بمسرحية عسكرية يوم كان وزيرا للدفاع سنة 1967م. والاهم من ذلك كله حربه الدينية النصيرية التي يخوضها ضد المسلمين السنة الذين يشكّون الكتلة السكانية الكبرى لمواجهة اليهود، ونعطي أمثلة على ذلك:

(1) المجلة الماركسية الدولية عدد يناير 1966م والناطقة باللغة الإنكليزية.. وانظر لتفصيل العلاقة بين نظام عبد

الناصر والإتحاد السوفياتي كتاب الدكتور عمر حليق (موسكو وإسرائيل).

مذبحة حماة 1982م التي ذهب ضحيتها أكثر من أربعين ألفاً، مذبحة تل الزعتر 1976م التي ذهب ضحيتها أكثر من ثلاثين ألف مسلم فلسطيني ولبناني، وقد تمت المذبحة بالتعاون مع الميليشيات الصليبية اللبنانية، مذبحة حلب 1981م ومذبحة طرابلس 1983م، تجريد الميليشيات المسلمة من أسلحتها بواسطة الأحزاب الشيوعية والدرزية لتهيتها للذبح وأيضاً حمايته للدولة الكاثوليكية الصليبية في لبنان من السقوط أثناء الحرب الأهلية 1976م بعد موافقة أسياده النصارى واليهود.

وشابه هذا الزعيم معمر القذافي وياسر عرفات الذي أضعف الانتفاضة الفلسطينية ذات العمق الإسلامي الجهادي ضد اليهود وذلك بتعاونه المباشر معهم واعتقاله المئات وقتله العديد منهم ومداومة قواته المساجد والمنازل وإغلاقه للجمعيات الخيرية الإسلامية بحجة تمويلها للعمل الجهادي في فلسطين. لقد لعب ياسر عرفات وقادة منظمته العلمانية -التي دعمتها وسلحتها الدول الشيوعية ومولتها النول البترولية العربية التابعة للغرب الصليبي- دوراً خطيراً في تزييف طبيعة الصراع الديني التاريخي بين الإسلام والنصرانية واليهودية، وتخدير عامل الجهاد الإسلامي في أهم وأخطر تحدٍ لمقدسات الإسلام ألا وهو اغتصاب بيت المقدس حيث المسجد الأقصى المبارك مسرى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم... وذلك بطرحه الأفكار القومية والإشتراكية والديمقراطية وحتى الشيوعية في حرب دينية واضحة، وكذلك الشعارات الحماسية الفارغة لأكثر من ربع قرن من الزمن كنهج وطريقة لحل المشكلة الفلسطينية التي هي جزء لا يتجزأ من الصراع الديني الصليبي اليهودي ضد الإسلام.. وكذلك تسببه في جلب الويلات والمذابح للشعب الفلسطيني المسلم بنهجه السياسي الخياني بتسليمه الغوغاء مراكز قيادية عسكرية لتفسد وتنتهك الحقوق في لبنان والأردن وبذلك إعطاء المبررات لنظام العميل الماسوني الملك حسين ملك الأردن لارتكاب مذابح -أيلول- وكذلك انسحابه من بيروت في صيف 1982م بعد حصار الجيش اليهودي وإفساح المجال لهذا الجيش والميليشيات النصرانية الصليبية اللبنانية لارتكاب مذابح مخيم صبرا وشاتيلا التي راح ضحيتها آلاف الفلسطينيين المسلمين العزل من السلاح، وبذلك تمكن العدو اليهودي والنصراني من نهب مستودعات الأسلحة الثقيلة وبالتالي تجريد مسلمي لبنان وسائر الدفء في بلد الطوائف المعادية للإسلام (السنة والجماعة) والبرهان الحرب الشيوعية التي شنتها عام 1986م حركة (أمل) بدعم من النظام النصيري الشيعي الحاكم في سوريا ضد المخيمات الفلسطينية.

لقد نفذ عرفات وقادة المنظمة إرادة دول الصليب واليهود وانسحبوا رغم وجود أكثر

من أربعين ألف مقاتل متمرس على حرب المدن في غابة كبيرة من الأبنية الإسمنتية وتوفر كميات ضخمة من العتاد والذخيرة والمواد التموينية وكذلك صعوبة حركة المدرعات اليهودية داخل مدينة بيروت وسهولة وقوعها في مرمى مضادات الدروع لدى المقاتلين وإمكانية الإغارة على تجمعات العدو اليهودي وارتفاع الروح المعنوية لدى هؤلاء المقاتلين بسبب فشل العديد من المحاولات التي قام بها الجيش اليهودي وحلفاؤه نصارى لبنان في اختراق المدينة... لقد قوت عرفات وقادة منظّمته فرصة خوض معركة فريدة من نوعها كان يمكن أن توقع خسائر كبيرة في الجيش اليهودي وتفجّر طاقات الجهاد لدى الشعوب المسلمة في المنطقة وتسحق هيمنة الأقليات الدينية الحاكمة من نصرانية وشيعية ودرزية ونصيرية.

ولا نستثنى أحدا من أنظمة الحكم في العالم الإسلامي..

يتمتع هؤلاء الزعماء «بلا استثناء» على الصعيد الشخصي بقصور فارمة وبأرصدة خارجية نهبت من الشعوب الإسلامية على شكل عمولات لقاء تقديم الخدمات والتسهيلات والعروض السخية للشركات الأجنبية لنهب ثروات المسلمين الطبيعية من نفط وغاز ومعادن وثروات بحرية وفتح الأسواق الداخلية على مصراعيها لبضائعهم مما يحول مجتمعاتنا إلى مجتمعات سلبية تنتظر من أعدائها أن يصنعوا لها كل شيء ويزرعوا لها كل شيء لتأكل وتلبس وتسكن وتتسافد. إن سرقة الثروات الباطنية بواسطة هؤلاء الزعماء الحكّام تتم ليل نهار وكميات هائلة كان يمكن أن تجعل من بلادنا أرضا للإزدهار والرخاء الإقتصادي والقوة، ولكن كل هذه الخيرات تذهب إلى أعدائنا التاريخيين.

2. المؤسسة العسكرية:

وهي من الدعائم الأساسية للأنظمة الحاكمة المرتدة في العالم الإسلامي (ومن خلالها تشن سياسة الإرهاب المنظم - إرهاب الدولة- هذه السياسة التي تضمن استقرار واستمرار هذه الأنظمة).

وقد اهتم العدو الصليبي ببناء هذه المؤسسة وتكوين كوادرها أثناء وجوده المباشر في نهاية القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين قبل مغادرته بلادنا، فجميع الكليات العسكرية تعمل ضمن برنامج تربوي معاد للإسلام، وتختار الطلاب الضباط من أوساط إجتماعية غير إسلامية أو فئات غير متديّنة لسهولة انسجامهم العقائدي مع برامجهم العلمانية، كما ترسل هذه الأنظمة الضباط في دورات تدريبية إلى الكليات

العسكرية في دول مثل فرنسا وإنجلترا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.. وهذه الكوادر المرتدة عن الإسلام تحظى بامتيازات اقتصادية واجتماعية عالية تربطها بعلاقات مصيرية مع الأنظمة العلمانية، كما تقود هذه الكوادر عشرات الآلاف من الجنود المضللين والجهلة والمحسوبين على الإسلام، وتحاول هذه الأنظمة اختيار هؤلاء الجنود حسب ولايات قبلية وعرقية كما يحدث في المغرب والأردن ودولة آل سعود، أو على أسس دينية غير إسلامية مثل ما يحدث في سوريا ولبنان... الخ. وبهذه الهندسة الشيطانية تتمكّن الأنظمة المرتدة من ممارسة سياسة الإستعباد والقتل والإرهاب والإفقار والإستهتار بقيم الإسلام وشعوبه المستضعفة والعزل من السلاح.

إنّ هذه الأنظمة الملوثة بدماء المسلمين والمنقذة لإرادة الصليب واليهود مستعدة لفعل أي شيء للحفاظ على سلطتها لأنها كما ذكرنا تشكل المستفيد المباشر من هذا الوضع المدمر للشعوب الإسلامية.

وكذلك تشكل المؤسسة العسكرية سوقاً ضخماً لتجارة الأسلحة العسكرية التي تدرّ أرباحاً خيالية للدول الصليبية التي تقودها مصالحها في بعض الأحيان إلى إحداث ساحات حرب مفتعلة ومدمرة في أماكن قابلة للإنفجار من أجل تصريف فائض إنتاجها، ونعطي أمثلة على هذه المسرحيات العسكرية المفضوحة التي خاضتها الأنظمة العربية مع إسرائيل حيث راح ضحيتها عشرات الآلاف من الجنود وذلك في حرب حزيران 1967م وحرب أكتوبر 1973م برغم الدجل الإعلامي والزيف حولها. ويتفرّع عن المؤسسة العسكرية العديد من أجهزة الاستخبارات والشرطة التي تتحدّد مهمتها في إرهاب المسلمين وملاحقة وقتل المجاهدين ومتابعة وحماية مصالح العدو الصليبي الإقتصادي والتأكد من أمن الأنظمة معتمدة على شبكة واسعة من المخبّرين لاستطلاع ونقل المعلومات الميدانية الساخنة.

3- شبكات المخبّرين في العالم الإسلامي:

لقد أنشأت الدول الصليبية المحتلة لبلادنا في بداية هذا القرن شبكة عريضة من المخبّرين الذين باعوا دينهم وأصبحوا يقومون بأعمال التجسس على أبناء جلدتهم لنقل المعلومات لآسيادهم النصارى والأنظمة العميلة التي ورثت جهاز الدولة وتابعت نفس النهج وطوّرت ووسّعت بشكل كبير هذا الجيش من المخبّرين وأعطت الإمتيازات والمغريات لتجار المعلومات والتقارير الذين انتشروا في كلّ مكان ينشرون الرعب

والفساد وبيترزون المستضعفين، (إن ظاهرة المخبرين مؤشّر خطير يدلّ على مدى تفسخ وتعفن مجتمعاتنا الجاهلة بتاريخها وواقعها والتحديات التي تواجهها والمؤامرات المحاكاة ضدّ وجودها ومدى ابتعادها عن الإسلام ووصولها إلى الدرك الأسفل في الانحطاط) وتشكّل هذه الشبكة الواسعة من المخبرين مصدراً مهماً للمعلومات يعطي صورة شاملة ودقيقة عن كلّ ما يدور ويحدث من أقوال وأفعال في جميع شرائح المجتمع وعلى الأخصّ في الأوساط الإسلامية حيث العلاقات المفتوحة والغير الحذرة تسمح بتسرّب هؤلاء الأعداء المرتدّين الذين يجيدون فنّ التّنكّر تحت رداء الدّين والقرابة أو الجيرة... الخ من الحيل المتقنة. إذاً هذا السّيل الجارف من المعلومات يساعد السّلطة على التّحرك في الوقت والمكان المناسب لحفظ أمنها.

(يتبع)

مصارحة

... وليس من شكّ في أنّ أكبر الأخطار التي تواجه المسلمين اليوم كامنة في النقص في تربية المسلمين أنفسهم. والضعف الذي أصيب به شبّانهم.

وأكبر المصائب أن يصاب الفرد بنفسه. ذلك لأنّ معالجة أيّ خطر ممكنة مبسّرة حينما تكون تربية الأفراد تربية قويّة تستطيع أن تجابه المصاعب وتصمد للحوادث.

ومن عادة الضّعيف أن يُلقي بأسباب ضعفه على عوامل خارجيّة يدّعي أنّه لا يملك التّصرّف فيها ليسوّغ لنفسه ما هو فيه.. ولقد اعتدنا أن نفعل ذلك وأن نلقي تبعات ما نحن فيه من ضعف وتقصير على الإستعمار أولاً. وعلى الماضي ثانياً. وعلى مجتمعنا ثالثاً. ولا يخطر ببال أحدنا أن يجعل نفسه مركز الاتّهام بينما يجعل القرآن العامل الأساسي فيما يصيب الإنسان من مصيبة هو نفسه. قال تعالى:

(أو لمّا أصابنكم مصيبةٌ قد أصبتم مثليها قلتم أو هذا قل هو من عند أنفسكم).

الدكتور / محمد أمين المصري

المسؤولية

قراءة تحليلية لخلافة

عبد الله بن الزبير رضي الله عنه (1)

الأستاذ حسام يوسف المصري

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله..
يخرج علينا من وقت لآخر كويتبٌ مغمور، لَفْظُهُ القلمُ لسوء أدبه، ومَجْهُ لخبث طويته، يعيش هذا المجهول النكرة بين ثنايا النسيان فلم يجد إلا الطعن في الإسلام وأعلامه الميامين، فاحتضنه الشيطان ورباه على عينه، فلما استوى عود زيفه واشتد ساعد حقه خاض حرباً لا هوادة فيها على الإسلام وأهله ومرغ تاريخهم في الرغام، فلم يترك لهم منقبة ولا محمداً إلا طمسها أو طعنها، ولا نصراً إلا شوّهه، ولا مقدساً إلا خدشه، بغية أن تخطفه أضواء الشهرة وحديث الناس.. فينشر غثياناً عبر صحيفة حاقدة، أو مجلة عاقرة، أو كتاب مسموم فرُّ عنه قرأؤه، أو إذاعة مأجورة أو تلفاز يحركه الباطل. ونظراً لغياب شريعة الرحمن نرى هذه النكرات التي خرجت من جحور الباطل.. فالتعن في الإسلام على قدم وساق وإن كان مستتراً كمؤلفات رفاعة الطهطاوي الذي افتتن بالفرنسيين، وانبرى علماء الأزهر يفضحون هؤلاء المعتمدين الجدد، حتى ظهر قاسم أمين في بداية هذا القرن فاحتضنه سعد زغلول والشيخ محمد عبده ولفيف من أنوات الاستعمار، فظهر من ينادي بجعل الطلاق بيد المرأة، والطعن في تعدد الزوجات، وصار الإسلام مرتعاً لهذه النكرات. وصرنا نعيش في زمن الطعون والنيل من عقيدة الإسلام ومقدساته!! فلم يسلم من سمومهم لا نبي مرسل ولا ملك مقرب ولا حتى ذات الله سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً.. فلا تكاد تفتح كتاباً أو تتصفح مقالة إلا تجد: الفتنة الكبرى.. مقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان والفتنة بين علي ومعاوية وأصحاب الجمل ويوم صفين وقصة التحكيم والطعن في أبي موسى الأشعري والمدح في صورة

القدح، لعمر بن العاص، وخالد بن الوليد ومقتل مالك بن نويرة، وعبد الله بن الزبير وطلبه الخلافة لنفسه، رضي الله عن الصحابة أجمعين.

إذا قلت لهم (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يفعلون) قالوا هذا حجر على العقول وعجز عن الرد، والإسلام لا يعرف الطلاس ولا الكهنوت.. واتخذوا ذلك تكأة لنشر سمومهم .. وهكذا كلما ظهر موقف عزٍّ للمسلمين طمسوه وحاربوه، وكلما بدت في الأفق تباشير انتصار المسلمين حتى وإن كانت على الأمد البعيد. عزٌّ عليهم علو الإسلام فطفقوا يعربدون بتاريخهم وأخرجوا أضغانهم بالتعريض تارة وبالتصريح تارات: فهارون الرشيد -رحمه الله- صاحب ملذات ويعاقر الخمر، وصلاح الدين الأيوبي قتل السهروردي والشاعر عمارة اليميني أي أنه كان عدو العلم والأدب!! ولا يستجيب لهذه الدعاوى الزائفة إلا أصحاب الأهواء الزائفة..

ورغم أن هذه المحاولات بدأت منذ الصدر الأول وبالتحديد منذ فتنة عبد الله بن سبأ اليهودي الصنعاني المولد والذي كان أول من حرّض على كرهه ومقتله أمير المؤمنين عثمان بن عفان سنة 35 هـ إلى وقتنا الحاضر.. فإن الإسلام باق والحمد لله نظراً لطبيعته المرنة والصلابة في نفس الوقت، التي أبى الخضوع لغير سلطان الله فكلما انكسر جيل قوي آخر، فلا يوجد دينٌ على وجه البسيطة منذ خلق الله آدم عليه السلام إلى قيام الساعة تعرض لمثل هذه الإحن والدسائس التي تعرض لها الإسلام.. فقد سقطت حضارات وأديان ولم تصمد أمام كيد أعدائها.. أما الإسلام فإنه أنموذج آخر فريد حباه الله بمقومات عقائدية وحفظ رباني.. مقومات البقاء إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.. ولن نطيل في هذا المقام فكتب التاريخ والسير مفعمة بالعبر والعظات.

وعودٌ إلى موضوعنا.. قبل أن نشرع في الذب عن هذه الخلافة المفترى عليها وعلى صاحبها والتي أفلت بمقتله، فإن الذي حفزني على كتابة هذه المقالة أنني منذ سنوات قد ابتليت بمشاهدة رئيس تحرير حزب الوفد العلماني المصري (جمال بدوي) وكان يقدم حلقات عن التاريخ الإسلامي ولم يجد هذا الرجل في التاريخ الإسلامي إلا الفتنة الكبرى، والخوارج، ونكبة البرامكة، وثورة الزنج، والقرامطة وقتل الخلفاء، ودولة الصعاليك يقصد المماليك!! وفي إحدى الحلقات كان يتكلم عن الفرق التي كانت تخرج على الحكومات الإسلامية كالخوارج والشيعة وذكر أن من هؤلاء الخوارج والحشاشين الذين كانوا يخرجون على الحكومة الشرعية نافع بن الأزرق وعبد الله بن الزبير!! فاسترجعت وحوقلت، وأثار حفيظتي مما دفعني لأذب عن هذا الصحابي ودولته المفترى عليها.. فهل يصل التزلف للطواغيت إلى هذه الدرجة؟! هل يوضع عبد الله بن الزبير الصحابي الفقيه

الزاهد رضي الله عنه الذي كان خليفة للمسلمين مع نافع الأزرق وطوائف المبتدعة؟.. ونظراً لهذا الزخم من كتب التاريخ القديمة والحديثة التي تعرضت لهذا الموضوع والتي ذكرت هذه الأكاذيب وبنيت عليها قناعات ونتائج غير صحيحة وأضحت عندهم مسلمة تاريخية تناقلها كتاب كثيرون. أخذنا عينة من بعض الكتب الحديثة لمناقشة ما فيها حول هذه الدولة وصاحبها.. وسيكون طرحنا لهذه القضية في النقاط التالي:

أولاً: بعض الكتاب الذين تناولوا بالكتابة والتحليل شخصية ابن الزبير رضي الله عنه ودولته.

ثانياً: التعليق الشكلي على بعض النقاط التي أثارها هؤلاء الكتاب عقب كل فقرة.

ثالثاً: العوامل التي ساعدت على مبايعة المسلمين لابن الزبير رضي الله عنه.

رابعاً: التعليق الموضوعي والرد على أبرز ما ذكره الكتاب من شبهات حول شخصية ابن الزبير وأسباب فشل الاحتفاظ بدولته، ورأينا في ذلك.

خامساً: صفوة القول: هل يعد ابن الزبير من الخلفاء الراشدين؟ وهل خلافته راشدة؟

أولاً: بعض الكتاب الذين تناولوا بالكتابة والتحليل شخصية ابن الزبير رضي الله عنه ودولته.

د. حسن إبراهيم حسن:

يقول في كتابه «تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والإجتماعي»: «نشأة حزب الزبيريين: يرى كثير من المؤرخين أن نشأة هذا الحزب ترجع إلى الوقت الذي دعا فيه عبدالله بن الزبير إلى نفسه بمكة سنة 63هـ، على أننا نرى أن نواة هذا الحزب قد ظهرت بعد الفتنة التي أدت إلى قتل عثمان وخروج طلحة والزبير وعائشة على علي بن أبي طالب..» (1).

وقال في موضع آخر: «وكان عبد الله في عهد علي يرى أحقيته بالخلافة ويعمل على تحقيق أغراضه، فخاطب أباه الزبير في شأن ابنه عبد الله وقال له: «لقد كنا نعدك من بني عبدالمطلب حتى بلغ ابنك ابن السوء ففرق بيننا» (2).

التعليق على الفقرة السابقة

قبل الرد الموضوعي لنا ملاحظات شكلية نصوغها في النقاط التالية:

1- نلاحظ أن د. حسن إبراهيم تعمد ذكر «حزب الزبيريين» نسبة إلى الصحابي

الجليل الزبير بن العوام حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته وأحد العشرة المبشرين بالجنة رضى الله عنه؛ والكاتب يقصد أن الزبير وطلحة بن عبيد الله -أحد العشرة المبشرين بالجنة أيضاً- رضى الله عنهما، وأم المؤمنين عائشة بنت الصديق رضى الله عنها قد شكلوا حزب معارضة ضد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه ومانجم عن ذلك في موقعة الجمل (38هـ).. ولا أدري من أي نبع إسلامي استقى الكاتب هذه الأطروحة الحزبية؟! فمن على وجه التحديد اختار هذا الحزب؟! ومن الذي أطلق اسم «الزبيريين» على هذا الحزب؟! ولماذا لم يطلق عليه «حزب الطليحيين» مثلاً أو «حزب أم المؤمنين»؟! فالدكتور حسن إبراهيم رغم طول باعه في دراسة التاريخ الإسلامي إلا أنه وقع في شرك المنظومة الغربية واعتمد على منطلقاتها وطروحاتها (مقدمات واستنتاجات) فعندما يذكر كلمة «حزب» فإنه يقصد الحزب بالمفهوم الغربي الذي يتناقض والعقيدة الإسلامية.. والمتابع للمفهوم التاريخي لفكرة الأحزاب -سواء حاكمة أو معارضة- في الدول الغربية مثل بريطانيا وفرنسا وأمريكا -وهي أرقى صور الديمقراطية الحديثة- أوحى في اليابان وروسيا حالياً وبعض الدول التي تسير على نفس المنظومة وهي في تعداد الدول الإسلامية اسماً!! مثل باكستان وبنجلاديش، وبعض الدول التي تحبو على سلم المنظومة الحزبية مثل مصر وبعض الدول العربية الأخرى كالكويت.. إلخ!! نجد أن هذه الدول تدور في فلك المنظومة الغربية، فمنها من اقترب من النموذج كبريطانيا وأميركا ودول أوروبا الغربية، ومنها من ابتعد عن مسار النموذج كسائر الدول المتعلمة حديثاً كالدول العربية ومعظم الدول الأفريقية وكثير من دول جنوب شرق آسيا!! فمفهوم الحزب ينطلق من المنظومة الديمقراطية التي ترى حاكمية الشعب بالشعب عن طريق الإقتراع وصناديق الانتخابات التي تصطدم بمفهوم الحاكمية عندنا وهي حاكمية الله سبحانه وتعالى للبشر فالمرشع والحاكم هو الله سبحانه وتعالى.. لذلك فإن لعبة الحكم في المفهوم العلماني الغربي يقتضي أن يكون هناك الحزب والحزب المقابل، وذلك إما لتحسين صورة الحاكم المتسلط وإما كوسيلة لتفريغ الكبت لدى الجماهير لحد ما. فالحزب في المفهوم الغربي يتعارض وطبيعة الإسلام.. حيث يصل إلى سدة الحكم رئيس مثل «كلينتون»!! فهل يستقيم لعائل أن تختار الأمة الأمريكية «كلينتون» وتسقط «جورج بوش» الذي حقق للأمريكان مجداً لم يستطع رؤساء أمريكا قاطبة أن يحققوه!! أليس هو المنتصر في عاصفة الصحراء 1991م؟! أليس هو المنتصر على روسيا والذي غير المفهوم السائد قديماً «ثنائية العالم» إلى أحادية العالم.. وصارت أمريكا في عهده هي الدولة (العظمى) أو (القطب الأوحد)!! ورغم كل ذلك سقط بوش! لماذا؟ لأن

هذه هي مرآة الديمقراطية وتفسخ الأمم المتحضرة التي يحركها زيف الإعلام المادي الذي يجعل القزم عملاقاً، والبطل قزماً ويصير الجاني ضحية؟! والناس يعيشون في دوامة الإعلام الهادر بالأكاذيب!! هذه هي فكرة الحزب في المنظومة الغربية.. فقد يصل إلى عضوية الهيئة التشريعية ساقط أو منحرف أو شاذ.. تماماً مثلما حدث منذ سنوات في إيطاليا، عندما فازت امرأة عاهرة -نعرض عن ذكر اسمها- في الانتخابات البرلمانية، وليس لديها مؤهلات إلا أن تكشف نصفها الأعلى أمام أمواج البشر المتلاطمة التي تلهث وراء المتعة الحرام!! والأمثلة في هذا المقام كثيرة لايسعها موضوعنا.. إذن الإسلام نسيج وحده، ففكرة أهل الحل والعقد وهم نقباء الناس وسادتهم من أهل العلم والصلاح لا تتوافق والمنظومة الغربية.

وقد يتساءل البعض: لقد وردت كلمة «حزب في القرآن كما في سورة المجادلة: (ألا إن حزب الله هم المفلحون) وغيرها.. فإذا كان الأمر كذلك فلا ضير أن يطلق الكاتب اسم «حزب الزبيريين» على هذه المجموعة في تلك الحقبة التاريخية؟ نقول: إن الكاتب لم يصب كبد الحقيقة بل أبعد النجعة.. فذكر كلمة «حزب» في القرآن جاءت مضافة إلى فريقين متناقضين من البشر: حزب الله (ألا إن حزب الله هم المفلحون) وفي المقابل حزب الشيطان (ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون) فالمقصود حزب الله (أمة الإسلام) في مقابل حزب الشيطان (أمة الكفر).. أما ما ورد في الفقرة السابقة «حزب الزبيريين» فنرى أن د. حسن إبراهيم يقصد المفهوم الغربي لكلمة الحزب. لأنه لم يذكر أحد من السلف ولا حتى من الخلف حتى بداية هذا القرن هذه العبارة (حزب الزبيريين).. فهذه العبارة كان يرددها «كارل بروكلمان» في كتابه «تاريخ الشعوب الإسلامية».. وغيره من المستشرقين.. مما يؤكد وجهة نظرنا في أن الغرض من إطلاق هذا الاسم «حزب الزبيريين» هو ترسيخ المفهوم الغربي لكلمة حزب مما يشوه الصورة المثلى للحكم الإسلامي في ذهن القارئ. فميكافلية الأحزاب ونفعيتها وسيرها في دوائر مربعة، كما يقولون في قاموس السياسة، لاتخفى على المتابعين لهذه الظواهر التاريخية والسياسية.. فالوضع مختلف تماماً في عصر الصحابة وما بعده.. فهناك قضايا شرعية لا تتفق والمنظومة الغربية كقضية الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخروج على الحاكم، فهي قضايا شرعية لا تسير في نفس القنوات التي تسير فيها الطروحات الغربية.. فإذا أنكرت جماعة من المسلمين (صحابة وغيرهم) على الحاكم المسلم سواء بالقول أو بالفعل، يقال إنهم ما خرجوا إلا للإستيلاء على السلطة.. وأنهم يطمحون في الحكم لتحقيق مآربهم الحزبية!! فمنطلق الصحابة والجيل الأول في صدر الإسلام في

نصح وحتى مقاومة الحاكم والخروج عليه من منطلق القرآن والسنة والفهم العام لروح الإسلام. هكذا فعل الصحابة عندما خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه. فهم اتفقوا أن علياً رضي الله عنه قصر في محاكمة قتلة الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه - وبحق لم يقصر - ومن ثم خرجوا عليه ودعوا إلى منابذته. أما الخليفة الراشد علي رضي الله عنه.. فقد حاربهم لاعتقاده خروجهم على الإمام الشرعي وخروجهم على جماعة المسلمين، ومن ثم قالتهم قتال البغاة لاقتال المرتدين. فكلما الطرفين متأول والحق كان مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعنهم أجمعين: (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يفعلون)..

2- قول الكاتب: «أن عبدالله بن الزبير كان يرى أحقيته بالخلافة فأوقع بين علي بن أبي طالب وبين أبيه الزبير بن العوام».

هكذا يرسم لنا الكاتب شخصية عبدالله بن الزبير رضي الله عنه كشخص نفعي وصولي يصعد على أكتاف الآخرين يوقع بين خيار الأمة ويفسد العلاقة بينهم.. أي رجل هذا الذي يتكلم عنه دحس بن إبراهيم!! هل يعقل حتى ولو لم نحرر النص من الناحية الوثوقية.. أن يرى عبدالله بن الزبير -ربيب بيت النبوة والتقوى- أن يرى أحقيته بالخلافة رغم وجود أشياخ الصحابة كآبيه الزبير وطلحة بن عبيد الله وعلي بن أبي طالب نفسه وحتى معاوية بن أبي سفيان وخلق كثير ومن وجهاء الصحابة!! أهكذا نطلق العنان للقلم يسطر هذه الرويات المدسوسة لنطعن في خيار الأمة!!

3- قول علي مخاطباً الزبير بن العوام رضي الله عنهما: «لقد كنا نعدك من بني عبد المطلب حتى بلغ ابنك ابن السوء ففرق بيننا».

انتظر إلى الأشخاص الذين يتكلم عنهم الكاتب (علي بن أبي طالب.. الزبير بن العوام.. عبدالله بن الزبير..) صفوة المسلمين وخلاصة المجاهدين وأعلام الهدى وأظهر البشر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أحدهم للآخر: «حتى بلغ ابنك ابن السوء ففرق بيننا» لو حذفنا الأسماء وتركنا الحوار مجرداً لظننا أن الكاتب ينقل لنا ما دار في مضبطة مجلس قيادة ثورة يوليو 1952م (عبد الناصر ورفاقه صلاح سالم وعامر وبقية العقلات المختلفة التي حكمت مصر)!! أي حوار هذا الذي يذكره الكاتب كمسلمة لنتائج التي بنى عليها فكره في تقويم أمير المؤمنين عبدالله بن الزبير رضي الله عنه. نحن نربأ بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهوى بهم الحديث إلى هذه الحضيض وأن

نخوض في الذب عن أخلاق الصحابة رضي الله عنهم أكثر من هذا؛ فعضيم فعالهم وجليل أخلاقهم أجمعت عليها الأمة من لدن الصدر الأول إلى وقتنا الحاضر. وخلاصة الذي سبق أننا نرى أن د. حسن إبراهيم لم يتحرر الدقة واعتمد على نقول وأثار عارية من الصحة وردد ما نكره بعض المستشرقين في مفهوم الحزبية، ولم يبد تحفظه أو اعتراضه على هذه التسمية.

د. محمد ماهر حمادة :

يقول في كتابه «دراسة وثيقة للتاريخ الإسلامي»: «وأما ابن الزبير فيمثل شخصاً طامحاً للخلافة ولكن لم يكن أهلاً لها وليس عنده استعداد لها، فقد كان بخيلاً كل البخل والعرب لا تدين لبخيل. كان يعطي الناس فيء الله وكأنه يقسم ميراثه من أبيه (...) وكذلك لم يكن داهية ولم يكن ذا نظر في العواقب» (3).

ويقول أيضاً: «كذلك عجز ابن الزبير عن تألف الشيعة وابن عباس وابن عمر، وقد أراد أن يظهر بمظهر العدل والنسك والتشبه بعمر بن الخطاب وهو بنفس الوقت يخزن المال» (4).

ويضيف أيضاً: «وهكذا أثبت ابن الزبير ضعفاً سياسياً مزرياً إلى جوانب نواقصه الأخرى. فلم يتمكن من استغلال المختار ولا استغلال الشيعة ولا الخوارج وتألب الجميع ضده، وإذا أضفنا إلى ذلك قلة أنصاره المحنكين المجريين أدركنا لماذا عجز عن استخلاص الخلافة لنفسه بعد أن كان حُطِبَ له بعد وفاة يزيد في أغلب الأمصار حتى في دمشق نفسها» (5).

التعليق :

نلاحظ أن الكاتب يذكر الصحابة بدون كلمة الترضي (رضي الله عنه)، ففي الوقت الذي يشتمز هو وغيره من خطابهم وذكرهم بدون ألفاظ التبجيل العرفية مثل (حضرتك وسموك وسعادتك وفضيلتك.. إلخ) وألفاظ التبجيل العلمية مثل: (الدكتور أو البرفيسور أو الأستاذ.. إلخ). يتلون وجه أحدهم إذا خاطبته بدون ألفاظ التبجيل المصطنعة!! أما صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيذكرهم هو وغيره كأحاد الناس أو كالتكرات التي يتعامل معها في بحثه أو دراسته!! فهل هذا الأسلوب يليق بقيادة وسادة الأمة!! هل هذا الخطاب يليق بصناع التاريخ والحضارة، تلك الثقة المؤمنة الطاهرة التي رضي الله عنها في قرآنه الكريم: (رضي الله عنهم ورضوا عنه).

الدكتور محمد عمارة:

فقد ذكر في كتابه «مسلمون ثوار» في سياق حديثه عن السيدة أسماء بنت الصديق رضي الله عنهما وأعجابه بشخصية (الثائر)!! عبد الله بن الزبير رضي الله عنه: «ولقد ارتبطت حياة أسماء بحياة ابنها الأكبر عبد الله بن الزبير [ت73هـ] أكثر من غيره من أبنائها.. فهو عالم وفارس وخطيب وأكثر من هذا فهو صاحب طموح، يسعى ليضع فكره عن الشورى والحرية والعدل موضع التطبيق.. ولذلك كانت ثورته ضد بني أمية [سنة 64هـ] بعد موت الخليفة يزيد بن معاوية.. ولقد بايعه الناس بالخلافة، وجعل مكة عاصمة لدولته التي ضمت مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر أجزاء الشام.. فكان طبيعياً أن يكون مكان أسماء مع الطموح العظيم لابنها الأكبر عبدالله، وأن تكون عوناً له على تحقيق هذا الطموح»(6).

التعليق:

نلاحظ أن د. عمارة يتكلم عن عبد الله بن الزبير كثائر يرفض التقاليد السائدة، ثائر على السلطة لا يهم ماذا يحمل من مبادئ وعقيدة وأفكار، المهم أنه ثائر على السلطة الحاكمة.. والذي يقوي هذه الرؤية لدينا أن كتابه «مسلمون ثوار» يتكلم على سبيل المثال «غيلان الدمشقي» [ت106هـ]. وعمرو بن عبيد [ت144هـ] وعلي بن محمد صاحب الزنج [ت270هـ].. وعبد الرحمن الكواكبي [ت1902م] ورشيد رضا [ت1935م] وغيرهم كثوار، فعبد الله بن الزبير ثائر، وغيلان الدمشقي ثائر، وصاحب الزنج ثائر، بمعنى أوضح (صحابي = قدري = زنديق)!! لأنهم يشتركون في قضية واحدة وهي الخروج على السلطة وعلى الوضع السائد فهم ثوار.. لذلك لا ينسى د. عمارة أن يبين لنا أن هذا الثائر شخص طموح حتى أمه بنت الصديق أيضاً امرأة طموح!! قضية القيام بالواجب الشرعي بعيدة تماماً عن ذهن الدكتور عمارة.

وكاتب آخر: هو د. شحاتة علي الناطور: في كتابه: «عبدالله بن الزبير والإنتفاضة الثورية في عهد بني أمية» يقول: ولعل من أهم الثورات التي قامت في بداية الدولة الأموية تلك التي قام بها «عبدالله بن الزبير» بسبب تحويل الخلافة الإسلامية الديمقراطية إلى ملكية وراثية»(7).

ويذكر الناطور أيضاً: «لم يؤثر ابن الزبير في الدولة الأموية فقط، فلا يستطيع أحد أن

ينكر بأنه قام بأول ثورة حقيقية في فجر الدولة الأموية، وامتد تأثيره حتى نهايتها في شتى المجالات: السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية (8).
هكذا نلاحظ أن الكاتب معجب بثورية ابن الزبير رضي الله عنه ومتعاطف معه كصحابي، تماماً مثل د. عمارة لكنه سار على نفس منهج من سبقوه في الكتابة عن ابن الزبير، ولم يمحس الروايات التاريخية التي اعتمد عليها ومن ثم اعتمد الأخبار الملفة والمدسوسة وخرج بنتائج هزيلة لمقدمات باطلة.

الدكتور عمر فروخ :

يقول في كتابه «تاريخ الأدب العربي»: «بعد معركة صفين نادى معاوية بن أبي سفيان والي الشام بنفسه خليفة على الشام وحكم عشرين سنة، من السنة 41هـ إلى السنة 60هـ (..) ثبت الملك في أثنائها لبني أمية وجعل الخلافة وراثية في نسله. وكانت المشكلة الأساسية التي واجهت معاوية أن أقطار الخلافة الباقية: الحجاز والعراق ومصر وماوراءها كلها لم تكن تابعة له، ثم كان له فيها منافسون أقوياء (..) ولقد كان أقوى منافسيه عبدالله بن الزبير وكان ييسط نفوذه على الحجاز كله وعلى جانب من العراق» (9).
ويكرر د. فروخ نفس الخطأ: «استطاع عبدالله بن الزبير، بعد مقتل علي بن أبي طالب (40هـ) أن يجمع حوله الناقمين على بني أمية وأن ييسط نفوذه على الحجاز والعراق ومصر واليمن وخراسان. ولم يستطع معاوية بن أبي سفيان أن يتفرغ لحرب عبدالله بن الزبير (لأن معاوية كان مشغولاً بتوطيد الملك في البيت الأموي) ولا استطاع يزيد أن يتغلب عليه» (10).

التعليق:

- نلاحظ أن د. عمر فروخ قد وقع في أخطاء تاريخية فاحشة:
- 1- إن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه اجتمع عليه المسلمون بعد أن تنازل عن الخلافة الحسن بن علي رضي الله عنه وسمي ذلك العام عام الجماعة (41هـ) لاجتماع كلمة المسلمين على خليفة واحد، ومن ثم بايعت معاوية كل الأمصار.
 - 2- قوله «ثبت الملك في أثنائها لبني أمية وجعل الخلافة وراثية في نسله» هذه العبارة غير منضبطة فشطرها الأخير صحيح أما الشطر الأول فليس صحيحاً، فتثبيت ملك بني أمية لم يطرأ في ذهن معاوية رضي الله عنه إلا في آخر حياته.
 - 3- أن عبدالله بن الزبير رضي الله عنه كان قد اعتزل القتال بعد معركة الجمل 36هـ.

ولم يشارك في معركة صفين، بل إن معاوية كتب إلى عبدالله بن الزبير وعبدالله بن عمر والجهم بن حذيفة وعبدالرحمن بن يغوث وعبدالرحمن بن هشام المخزومي والمغيرة بن شعبة وسعد بن أبي وقاص وآخرين ليشاركوا في التحكيم بين الفئتين، ثم ظل معتزلاً حتى بايع معاوية عام الجماعة 41هـ..

4- أن ابن الزبير رضي الله عنه لم يخرج طيلة حياة الخليفة معاوية رضي الله عنه ولم ينفرد بأي قطر إسلامي، بل كان جندياً في جيوش الفتح الإسلامي في زمن معاوية.. فكان عبدالله بن الزبير رضي الله عنه من أبطال المسلمين الذين فتحوا مدينة «سوسة» في شمال إفريقيا سنة 45هـ.. وجهز معاوية رضي الله عنه سنة 50هـ جيشاً لغزو القسطنطينية، وكان عبدالله بن الزبير أحد المشاركين في هذا الغزو. فمن أين أتى فروخ بهذه العبارات المغلوطة؟! فهذا خطأ تاريخي شنيع نرى أن د. فروخ في حاجة لتصحيحه خاصة أنه استغرق في تأليف كتابه الضخم «تاريخ الأدب العربي» حوالي ثلاثين سنة حيث يقول: «وبهذا الجزء السادس الحاضر تنتهي السلسلة التي عملت في وضعها جيلاً كاملاً من الدهر (1370هـ - 1403هـ = 1951م - 1983م)» (9).

ويردد فروخ أقوال من سبقه: «وكان الزبير بن العوام (والد عبدالله بن الزبير) قد طمع في الخلافة. (..) ولقد ورث ابنه عبدالله منه الطموح إلى الخلافة» (10).

ثانياً: العوامل التي ساعدت على مبايعة المسلمين لابن الزبير رضي الله عنه.

أ- حال الأمة بعد وفاة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه:

قيل إنه لما ولي يزيد بن معاوية الخلافة أرسل إلى الوليد بن عقبة وكان عامله على المدينة أن يأخذ له البيعة من كبار الصحابة في الحجاز، فامتنع عبد الله بن الزبير وفر إلى مكة وقال قوله الشهيرة «أنا عائذ ببيت الله» فسمي من يومئذ بـ(العائذ بالكعبة). وأما الحسين رضي الله عنه فقد خرج من المدينة وسار إلى مكة دون أن يبائع يزيد وكتابه الشيعة بالكوفة - ونقصد بالشيعة في هذه الفترة الذين كانوا يناصرون ويشايعون علي بن أبي طالب وآل البيت رضي الله عنهم .. فلم يكن ظهر بعد مصطلح التشيع والشيعة بالمعنى الإنحرافي الموجود حالياً وبرز هذه الطائفة بمعتقداتها كان بعد مذبحة كربلاء سنة 61هـ، وبالطبع بعد ربح من الزمن، وآل البيت براء من الشيعة وعقائدها الضالة، وقد قيل إن الحسين رضي الله عنه تسلم من أهل الكوفة مائة وخمسين كتاباً من مختلف

الجماعات التي تباعه وتحضه على الخروج على يزيد.. ولكن قدر الله نفذ، وخذل الشيعة الحسين كما خذلوا أباه وأخاه من قبل، وعلى إثر مقتل الحسين رضي الله عنه انتشر التشيع بين الفرس في إيران وخراسان نظراً لشيوع الجهل في هذه البقاع في تلك الفترة.. واستعرت الحرب بين أبناء الأمة وتفرقت أحزاباً وشيعاً عقب حادثة كربلاء إلى يومنا هذا.. والله الأمر من قبل ومن بعد ..

ب- تحول الخلافة من طريق الشورى : (كما فعل الصحابة رضي الله عنهم يوم السقيفة لمبايعة أبي بكر رضي الله عنه، أو كالطريقة العمرية بأن رشح للخلافة ستة يختار من بينهم خليفة، أو كما فعل أهل الحل والعقد بعد مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، واختاروا علياً بن أبي طالب رضي الله عنه) تحولت الخلافة من الشورى إلى الوراثة مثلاً عهد معاوية بن أبي سفيان بأخذ البيعة لولده يزيد، لذلك صدم كثير من الصحابة بهذا الأمر، فقد قال عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه لمرwan بن الحكم: «ما خيار أردتم لأمة محمد؟ - صلى الله عليه وسلم - ولكنكم تريدون أن تجعلونها هرقلية، كلما مات هرقل، قام هرقل».

ج- مقتل الحسين رضي الله عنه في موقعة كربلاء سنة 61هـ وما جرّ على الأمة من ويلات.

د- هجوم جيش يزيد على المدينة في واقعة الحرة 63هـ وقتله لكثير من الصحابة وخيار الأمة والإعتداء على الكعبة ورميها بالمنجنيق.

هـ- انحطاط منزلة يزيد عن رتبة وفضل عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

و- التفاف أهل الحجاز وكثير من الصحابة حول ابن الزبير رضي الله عنه وتمسكهم به.

ز- وجود قيادات فاعلة ومعروفة بالشجاعة والصلاح مع ابن الزبير، مثل أخيه مصعب.

هذه كانت أهم العوامل التي ساعدت في مبايعة الناس لابن الزبير باختصار.

رابعاً: التعليق الموضوعي والرد على أبرز مذكره الكتاب من شبهات حول شخصية ابن الزبير وأسباب فشل الاحتفاظ بدولته:

نذكر على وجه الإجمال خلاصة ما قيل من شبهات عن أمير المؤمنين عبدالله بن الزبير رضي الله عنه:

- * اعتمادهم على أحاديث غير صحيحة.
- * أنه كان طامحاً للخلافة ولكن لم يكن أهلاً لها.
- * لم يكن منتهزاً للفرص ولم يكن ذا نظر في العواقب حيث دعاه الحصين بن نمير لمبايعة أهل الشام فرفض.
- * عجزه عن استمالة الخوارج والشيعة في صفه وتآلب الجميع ضده.
- * اهماله الدعاية والإعلام المتمثل في الشعراء.
- * ضعف مركز الحجاز الاستراتيجي.
- * أنه كان بخيلاً.
- * سماحه للأمويين عبدالملك بن مروان وغيره أن يرحلوا إلى الشام وكانوا في قبضته.
- وهناك أسباب ثانوية أخرى تدندن حول مذكرناه.

التعليق على ما سبق

أما تعليقنا على ما أثير من شبهات وأسباب سقوط الخلافة الزبيرية فسنختار منها القضايا التالية:

أولاً: اعتمادهم على أحاديث غير صحيحة:

ولما كان هؤلاء يرون صحة استنتاجاتهم لما يعتمدون نزراً من الأخبار يؤيد زعمهم بأن ابن الزبير كان محباً للإمارة والزعامة وكان متطلعاً لها. وعمدتهم في ذلك هذين الحديثين:

حديث خالد الحذاء: ونصه كالاتي: (عن أبي يوسف يعقوب، عن محمد بن حاطب والحرث قالا: طالما حرص ابن الزبير على الإمارة، قلت: وما ذلك؟ قالا: أتى رسول الله

صلى الله عليه وسلم بلصاً، فأمر بقتله. فقيل: إنه سرق. فقال: اقطعوه. ثم جيئ به في إمرة أبي بكر فقال: ما أجد لك شيئاً إلا ما قضى فيك رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أمر بقتلك. فأمر بقتله أغيلة من أبناء المهاجرين أنا فيهم. فقال ابن الزبير أمروني عليكم. فأمرناه، فانطلقنا به إلى البقيع، فقتلناه (11). قال عنه الإمام الذهبي هذا خبر منكر.

حيث يعقوب القمي: عن جعفر بن أبي المغيرة، عن أبي أيزى، عن عثمان: أن ابن الزبير قال له حيث حُصر: أن عندي نجائب، فهل لك أن تتحول إلى مكة، فيأتيك من أراد أن يأتيك؟ قال: لا. إني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يُلحد بمكة كبش من قریش اسمه عبدالله، عليه نصف أوزار الناس» (قال الذهبي): رواه أحمد في مسنده وفي اسناده مقال (12). وذكر الشيخ شعيب الأرنؤوط في تخريج هذا الحديث: «وقد قال الحافظ ابن كثير في «البداية» 339/8 بعد أن أورده من «المسند»: وهذا الحديث منكر جداً، وفي اسناده ضعف، ويعقوب القمي فيه تشيع، ومثل هذا لا يقبل تفرده به، وبتقدير صحته، فليس هو بعد الله بن الزبير، فإنه كان على صفات حميدة، وقيامه بالإمارة إنما كان لله عزوجل، ثم هو كان الإمام بعد موت معاوية بن يزيد لامحالة، وهو أرشد من مروان بن الحكم، حيث نازعه بعد أن اجتمعت الكلمة عليه، وقامت له البيعة في الآفاق، وانتظم له الأمر» (13).

هكذا يعتمد هؤلاء الكتاب على أخبار منكرة وعريّة عن الصحة كمسألة لطرح استباطاتهم واستقرأتهم المغلوطة. ومن ثم النيل من هذا الصحابي الجليل وخلافته.

ثانياً: أنه كان طامحاً للخلافة ولم يكن أهلاً لها:

نلاحظ أن منهج التقويم التاريخي مختل لدى معظم الكتاب المحدثين.. فالقيام بالواجب الشرعي يسمى في القاموس الحديث طموح وطلب سلطة!! ويحضرنا في هذا المقام هذه الحكاية لتوضيح الفكرة: دخل رجل على الخليفة المأمون فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقال المأمون: وعليك السلام، فقال: أتأذن لي في الدنو منك؟ قال: ادن، فدنا، ثم قال: اجلس، ثم قال: أأذن لي في كلامك؟ فقال: تكلم بما تعلم أن لله فيه رضا، قال: أخبرني عن هذا المجلس الذي أنت قد جلسته أباجتماع من المسلمين عليك، ورضاً منك، أم بالمغالبة لهم والقوة عليهم بسلطانك؟ قال: لم أجلسه باجتماع منهم ولا بمغالبة لهم، إنما كان يتولى أمر المسلمين سلطان قبلي أحمدُ المسلمون إما على رضا وإما على كره، فعقد لي ولآخر معي ولاية هذا الأمر بعده في زعناق من حضره من

المسلمين، فأخذ على من حضر بيت الله الحرام من الحاج البيعة لي ولآخر معي فأعطوه ذلك إما طائعين وإما كارهين، فمضى الذي عقد له معي على هذه السبيل التي مضى عليها، فلما صار الأمر إليّ علمت أنني أحتاج إلى اجتماع كلمة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها على الرضا، ثم نظرت فرأيت أنني متى تخلفت عن المسلمين اضطرب حبل الإسلام ومرج عهدهم، وانتقضت أطرافه، وغلب الهرج والفتنة، ووقع التنازع، فتعطلت أحكام الله سبحانه وتعالى، ولم يحجّ أحدُ بيته، ولم يجاهد في سبيله، ولم يكن لهم سلطان يجمعهم ويسوسهم، وانقطعت السبل، ولم يؤخذ لمظلوم من ظالم، فقامت بهذا الأمر حياطة للمسلمين، ومجاهداً لعدوهم، وضابطاً لسبيلهم، وأخذاً على أيديهم، إلى أن يجتمع المسلمون على رجل تتفق كلمتهم على الرضا به فأسلم الأمر إليه، وأكون كرجل من المسلمين، وأنت أيها الرجل رسولي إلى جماعة المسلمين، فمتى اجتمعوا على رجل ورضوا به خرجت إليه من هذا الأمر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وقام، فأمر المأمون علي بن صالح الحاجب بأن ينفذ في طلبه من يعرف مقصده، ففعل ذلك، ثم رجع وقال: وجهتُ ياأمير المؤمنين من اتبع الرجل فمضى إلى مسجد فيه خمسة عشر رجلاً في هيئته وزيه. فقالوا له: لقيت الرجل؟ فقال: نعم، قالوا: فما قال لك؟ قال: ما قال لي إلا خيراً، ذكر أنه ضبط أمور المسلمين إلى أن تأمن سبلهم، ويقوم بالحج والجهاد في سبيل الله، ويأخذ للمظلوم من الظالم، ولا يعطل الأحكام، فإذا رضي المسلمون برجل سلم الأمر إليه وخرج إليه منه، قالوا: ما نرى بهذا بأساً، وافترقوا» (14).

الشاهد من هذه الحكاية اجابة المأمون: فعبداً لله بن الزبير رضي الله عنه صحابي عدلٌ من فقهاء الصحابة وعلمائهم ما قام بهذا الأمر إلا حماية للدين ونصرة المظلوم والقيام بالواجب الشرعي، ورغم ذلك اعتزل الفتنة بعد معركة الجمل ولم يشهد صفين كما ذكرنا من قبل، فورعه وزهده ثابت تاريخياً، وظل معتزلاً حتى علم بقصة ولاية العهد وتحويل الخلافة إلى ملك وراثي، وحيث إنه عالم وفقير وزاهد قام بالواجب الشرعي واعترض على هذه الفكرة المحدثّة على المسلمين، ولم يخرج ولم يحارب معاوية رضي الله عنه في حينها. وفي عهد يزيد خرج الحسين رضي الله عنه وقتل في كربلاء سنة 61هـ، وهنا دخلت الأمة في دوامة الفتنة إلى يومنا الحاضر.. وفي عهد يزيد أيضاً حدثت وقعة الحرة سنة 63هـ وقتل فيها خلق من كبار الصحابة وانتهكت المدينة. ولجأ ابن الزبير إلى الكعبة ولُقب بالعائد ببيت الله. فهل بعد هذه الفوضى التي حلت بالأمة وطمع فيها أعداؤها وأطلت الجاهلية برأسها يسكت ابن الزبير؟! هل يسكت العلماء؟ ومن الذي يقوم بالواجب الشرعي إذا لم يقيم به العلماء؟ الذين قال الله في حقهم (لتبيننه للناس

ولاتكتمونه).. وهل بدأت بيعة ابن الزبير إلا بعد مقتل الحسين رضي الله عنه؟! فمن في زمن ابن الزبير يوازيه كفاءة وجهاداً وعلماً وشجاعة وحنكة وتجربة.. ونحن ندافع عن هذا الصحابي ليس من منظور حبنا له كصحابي فقط بل من خلال منظور نقدي موضوعي أيضاً: فعبد الله بن الزبير منذ نعومة أظفاره شبَّ على القتال، وخاض المعارك العظام فقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره من العلماء أن ابن الزبير شهد فتح اليرموك سنة 14هـ وأنه شهد فتح مصر سنة 20هـ بل وشهد على كتاب الأمان الذي أعطاه عمرو بن العاص رضي الله عنه لأهل مصر. كان ابن الزبير بطل معركة «سبيل» سنة 27هـ وأنه في مقدمة الجيش الذي كان على مشارف قرطاجة في شمال إفريقيا، وهو صاحب نظرية الإنقضاض السريع على الخصوم وشل حركته، وهو الذي وصل إلى معسكر الروم والوصول إلى خيمة قائدهم الشهير «جرجوريوس» وقتله وانتهت المعركة لصالح المسلمين.. وشهد فتح سوسة سنة 45هـ -كما ذكرنا من قبل- وكان أحد الصحابة الذين اشتركوا في غزوا القسطنطينية سنة 50هـ.

وكان من الذين دافعوا عن أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه وجرح بضع عشرة جراحة، وشهد مشاهد كثيرة مع جيوش الفتح فمن في زمنه خاض مثل هذه التجارب العسكرية. أما عن البديهة والذكاء وسرعة التدبير فكتب الأدب والتاريخ مفعمة بقصصه الشهيرة مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره من الصحابة، وحيله في المعارك مع الروم والفرس لا تنكر. فهل بعد كل ذلك من مؤهلات عسكرية وسياسية وشرعية وثقل تاريخي يزعم دحماده وغيره أن ابن الزبير لم يكن أهلاً للخلافة؟! فمهما قيل عن سعة صدر عبد الملك بن مروان فلا هو ولا أبوه مروان بن الحكم يقارن بابن الزبير عسكرياً ولا سياسياً.. لكن نظراً لأن التاريخ لم يكتب في عهد ابن الزبير، تعرض لحملة تشويه لا نظير لها فلم يظلم خليفة حياً أو ميتاً مثل ابن الزبير رضي الله عنه. بل إن مروان بن الحكم وابنه خرجا على ابن الزبير وخلافة عبد الملك بن مروان لم تصح خلافته إلا بعد مقتل أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنه كما ذكر السيوطي وغيره، قال الحافظ السيوطي: (ولم يبق خارجاً عنه إلا الشام ومصر فإنه ببيع بهما معاوية بن يزيد، فلم تطل مدته، فلما مات أطاع أهلها ابن الزبير وباعوه، ثم خرج مروان بن الحكم فغلب على الشام ثم مصر، واستمر إلى أن مات سنة خمس وستين، وقد عهد إلى ابنه عبد الملك، والأصح ما قاله الذهبي أن مروان لا يعد في أمراء المؤمنين، بل هو خارج على ابن الزبير، ولا عهده إلى ابنه بصحيح، وإنما صحت خلافة عبد الملك من حين قتل ابن الزبير، وأما ابن الزبير فإنه استمر بمكة خليفة إلى أن تغلب عبد الملك فجهز لقتاله

الحجاج (..) وخَذَلَ ابن الزبير أصحابه، وتسَلَّلوا إلى الحجاج، فظفر به وقتله وصلبه، وذلك (..) سنة ثلاث وسبعين (15).

ويقول ابن تغري بردي عن أحداث سنة 73 هـ «وفيها توفي أمير المؤمنين عبدالله بن الزبير بن العوام (..) القرشي الاسدي أول مولود ولد في الإسلام بالمدينة وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق» (16).

فعبدالله بن الزبير كان أهلاً للخلافة وكان جديراً بها رغم كل ما قيل حوله.

ثالثاً: لم يكن منتهزاً للفرص ولم يكن ذا نظر في العواقب حيث دعاه الحصين بن نمير لمبايعة أهل الشام فرفض.

نلاحظ أنه لا يكاد يخلو كتاب أو مقالة عن ذكر هذه العبارة، لدرجة أن محققي كتاب «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ذكروها في الهامش: «ان ابن الزبير لم يكن نهائياً للفرص ولا بعيد النظر فقد سنحت له هذه الفرصة في أن يلي الخلافة لما جاء الخبر بموت يزيد بن معاوية وأراد الحصين بن نمير السكوني على البيعة له وإهدار ما بينهما من الدماء فأبى وضيع الفرصة» (17).

يعتبر كثير من الكتاب أن هذا أهم سبب قوته ابن الزبير على نفسه، وبنوا نتائجهم على رفض ابن الزبير لهذا العرض المغربي من ابن نمير أنه لم يكن داهية ولم يكن ذا نظر في عواقب الأمور كما يزعمون.

وتعليقنا على هذه القضية يدور حول النقاط التالية:

1- هل أخطأ ابن الزبير رضي الله عنه في رفضه دعوة الحصين بن نمير قائد جيوش الشام - على افتراض صحة الخبر - أم أصاب ؟

هذه الرواية تدل على حنكة وبعد نظر عبدالله بن الزبير رضي الله عنه وليس كما زعموا فهي له لا عليه. فرواية الطبري: «بينما الحصين بن نمير يقاتل ابن الزبير، إذ جاء موت يزيد؛ فصاح بهم ابن الزبير، فقال: إن طاعيتكم قد هلك، فمن شاء منكم أن يدخل فيما دخل فيه الناس فليفعل، فمن كره فليلق بشأمة، فغدوا عليه يقاتلون. قال: فقال ابن الزبير للحصين بن نمير: ادن مني أحدثك، فدنا منه فحدثه، فجعل فرس أحدهما يجفل - الجفل: الروث - فجاء حمام الحرم يلتقط من الجفل، فكف الحصين فرسه عنهن، فقال له ابن الزبير: مالك؟ قال: أخاف أن يقتل فرسي حمام الحرم؛ فقال له ابن الزبير: أنتخرج من هذا وتريد أن تقتل المسلمين! فقال له: لا أقاتلك؛ فأذن لنا نطف بالبيت، وننصرف عنك،

ففعل فانصرفوا» (18) ..

نلاحظ أن هذه الرواية لم تذكر الحوار الذي دار بين الرجلين. كما أن هذه الرواية تبين أن ابن الزبير رضي الله عنه هو الذي دعا الحصين للتعاون.. لكن الطبري ذكر رواية أخرى تتضمن الحوار الذي دار بين الرجلين: «فبعث الحصين بن نمير إلى عبدالله بن الزبير، فقال: موعد ما بيننا وبينك الليلة الأبطح، فالتقيا، فقال له الحصين: إن يك هذا الرجل قد هلك فأنت أحق الناس بهذا الأمر؛ هلم فلنبايعك، ثم أخرج معي إلى الشام، فإن هذا الجند الذين معي هم وجوه أهل الشام وفرسانهم، فوالله لا يختلف عليك اثنان، وتؤمن الناس وتهدر هذه الدماء التي كانت بيننا وبينك، والتي كانت بيننا وبين أهل الحرّة (..) وزعم بعض قريش أنه قال: أنا أهدر تلك الدماء! أما والله لا أرضى أن أقتل بكل رجل منهم عشرة، وأخذ الحصين يكلمه سراً، وهو يجهر جهراً، وأخذ يقول: لا والله لا أفعل؛ فقال له الحصين بن نمير: قبّح الله من يعدك بعد هذه داهياً قطاً أو أديباً! قد كنت أظن أن لك رأياً. ألا أراني أكلمك سراً وتكلمني جهراً، وأدعوك إلى الخلافة، وتعدني القتل والهلكة!» (19).

نلاحظ أن هذه الرواية ذكرت أن الحصين بن نمير هو الذي بعث إلى ابن الزبير رضي الله عنه للتفاوض. عكس الرواية السابقة.

وتعتبر هذه الرواية تكأة الطعن في شخصية أمير المؤمنين عبدالله بن الزبير! كيف يضيع مثل هذه الفرصة الذهبية ولا يذهب إلى الشام؟! فلو أنه ذهب إلى الشام لاستقر ملكه!! وطلق المحللون يستنبطون العبر والعظات من خلال هذه الرواية. لكن لنا عليها عدة ملاحظات:

- على افتراض صحة هذه الرواية (لا نسلم بصحتها ولها مبحث آخر) نناقش قضية رفض ابن الزبير تلبية هذه الدعوة: لماذا لم يذهب مع الحصين إلى الشام؟ ولماذا كان يجهر ابن الزبير بما يسره له الحصين بن نمير أمام الناس؟

- مما لا شك فيه أن عبدالله بن الزبير كان على دراية كافية بما حدث لمن سبقوه من تلبية مثل هذه الدعوات.. فماذا حدث للحسين بن علي رضي الله عنه عندما جاءت كعب أهل العراق ليبايعوه.. النتيجة أنهم خذلوه وقتل في كربلاء سنة 61هـ.. نفس المأساة كانت من قبل مع الحسن بن علي رضي الله عنه إذ خذله أهل العراق، فتنازل عن الخلافة سنة 41هـ وحقق دماء المسلمين.

- وإذا كان الحصين صادقاً في دعواه فلماذا لم يبايع ويأتي هو بأهل الشام طالما هو سيد قومه بغية اثبات حسن النوايا.

- إن من المزيات التي كان ابن الزبير قد تخلق بها أنه كان لا يعمل شيئاً إلا بمشورة أصحابه، بل لا يكاد يقطع أمراً دونهم كما ذكر أهل السير والتاريخ ويوضح لنا هذه الحقيقة البلاذري في أنساب الأشراف: إن لي أمراء لست أقطع أمراً دونهم فأنظرهم ثم يأتيك رأيي، فرجع ابن صفوان ونويه فقالوا: أخرج من بلد نصرك الله فيه وتفارق حرم الله وأمنه وتستعين بقوم رموا بيت الله، لا خلاق لهم فأرسل إلى الحصين إن أصحابي قد أبوا أن يتحولوا إلى الشام» (20).

- كيف يتسنى لابن الزبير أن يطمئن إلى رجل مثل الحصين بن نمير الذي شارك في معركة كربلاء، وكان قائداً في الجيش الذي انتهك مدينة رسول الله في معركة الحرة 63هـ.. واشترك في الإعتداء على الكعبة، وحرقها ورميها بالمنجنيق، وكان جيشه لا تزال محاصرة أهل مكة وأيديهم ملطخة بدماء الصحابة!! أي قائد هذا أو أي أمير هذا الذي يستجيب لمثل هذه الدعوة وينقل من مركز ثقله الإستراتيجي ويترك أتباعه ومحبيه إلى مكان قد يخدع فيه ويعرض نفسه وأصحابه للهلكة؟! أليست الحرب خدعة كما في الحديث .. فماذا يمنع الحصين أن يكون في نيته أن يمكربا بن الزبير ويخدعه!! وما يؤيد وجهة نظرنا هذه أن بعض الباحثين يرون أن ابن الزبير لم يكن يريد مرافقة الحصين بن نمير للأسباب التالية:

(1) حرص ابن الزبير على مشاعر ومحبة أهل الحجاز له: فهو حسب رأي البلاذري كان يستشيرهم ويحرص على رأيهم (..) ولعل تعتمد ابن الزبير رفع صوته عند مخاطبة الحصين كان يقصد منه أن يسمع أنصاره الذين كانوا يرافقونه ما يدور بينهما وذلك للإحتفاظ بمحبتهم وتقديرهم ونصرتهم.

(2) عدم وجود أنصار - حتى ذلك الحين - له في بلاد الشام يمكن أن يعتمد عليهم وينصرونه كما هو الحال في بلاد الحجاز، فأهل الشام كانوا يدينون بالولاء والمحبة والتقدير للأمويين.

(3) عدم ارتياح ابن الزبير لحصين الذي اشترك في كربلاء، كما اشترك وجيشه في واقعة الحره التي نكل فيها بأهل المدينة بحيث لم يبق بدري بعدها. ثم جاء غازياً مكة، فضربها بالمجانيق، ولعل ابن الزبير اعتقد أنها خدعة..» (21).

- أما ما ورد في الرواية السابقة من قول ابن نمير لابن الزبير «قَبَّحَ اللَّهُ من يعدك بعد هذه داهياً قطّ أو أديباً» فهل يعقل أن يتفوه الحصين بهذه العبارة وبهذه الغلظة لعبد الله بن الزبير وأمام أتباعه وجيوشه وهو من هو!! هذه العبارة لا تستقيم وطبيعة الحوار القائم بين الرجلين إن صحت أصلاً الرواية.

هكذا استبان لنا بعد نظر أمير المؤمنين عبدالله بن الزبير في الأمور، وأنه لو استجاب لهذه الدعوة في ظل هذه الظروف وهذه الأجواء والخلفيات السياسية والتاريخية، وحدث أن انقلب عليه أهل الشام، لرددوا نفس مقولتهم وقالوا عنه «أنه لم يكن داهية ولا ذا نظر في عواقب الأمور.. إلخ!!».

(يتبع)

المواش:

- (1) تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والإجتماعي - د. حسن إبراهيم حسن - دار الجيل - ط 13 بيروت - ج 1 - ص 333.
- (2) تاريخ الإسلام السياسي - المرجع السابق - ص 334.
- (3) دراسة وثيقة للتاريخ الإسلامي ومصادره - د. محمد ماهر حمادة - الرياض - ص 47.
- (4) المرجع السابق ص 48.
- (5) دراسة وثيقة - المرجع السابق - ص 50، 49.
- (6) مسلمون ثوار - د. محمد عمارة - دار الشروق - بيروت - 1408 هـ - ص 134.
- (7) عبدالله بن الزبير والإنتفاضة الثورية في عهد بني أمية - د. شحاتة علي الناطور - دار ابن رشد - ط أولى - 1984 م - ص 11.
- (8) المرجع السابق - ص 12.
- (9) تاريخ الأدب العربي - د. عمر فروخ دار العلم للملايين - بيروت - ط 5 - 1984 م - ج 1 - ص 351.
- (10) تاريخ الأدب ج 1 ص 442.
- (11) «سير أعلام النبلاء» - الذهبي - مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة - 1405 هـ - باب ترجمة عبدالله بن الزبير الجزء الثالث.
- (12 - 13) سير أعلام النبلاء ج 3 ص 375.
- (14) مروج الذهب - المسعودي - المكتبة الإسلامية - بيروت - ج 4 - ص 21، 20.
- (15) تاريخ الخلفاء للسيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى 1408 هـ - ص 169.
- (16) النجوم الزاهرة - جمال الدين يوسف بن تعزي بردي - دار الكتب العلمية بيروت - 1413 هـ.
- (17) (الكامل في التاريخ - لعزالدين ابن الأثير الجزري - دار الكتاب العربي - بيروت - ج 4 ص 20.
- (18) الطبري ج 5 - ص 501.
- (19) الطبري - ج 1 ص 244.
- (20) أنساب الأشراف للبلاذري - ج 4 القسم الثاني - ص 57، 58 - من كتاب «عبدالله بن الزبير والإنتفاضة الثورية في عهد بني أمية» - ص 107 .. ج 5 - 502 هـ.
- (21) عبدالله بن الزبير - المرجع السابق ص 109.



الفهرس

3	رَبِّ بَسْرَ وَأَعْن
7	أهل القبلة والمتأوكون
40	من الكفر فرّوا
43	مسألة في الصلاة وراء المبتدع
58	محمد ﷺ : جذوة الحب
62	بغية القاصد في بيان قواعد المصالح والمفاسد
82	حوار بين مسجدين
94	الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي 3
101	خلافة عبد الله بن الزبير
120	الفهرس

السعر 2 جنيه إسترليني أو ما يعادلها
